

أيدولوجية جماعة

الإخوان المسلمين

الجزء الثاني: التنظيم والأيدولوجية

الناشر

مكتب المدبولي

القاهرة

الاخوان المسلمين

أيدولوجية جماعة

الإخوان المسلمون

الجزء الثاني: التنظيم والأيدولوجية

ترجمة
منى أنيس
عبد السلام رضوان

دراسة أكاديمية
أعدتها
د. ريتشارد ميتشل

مراجعة
فاروق عفيفي عبد الحفي

الناشر
مكتب مَدْبُولِي
القاهرة

كلمة المراجع

لقد تحررنا مع زميلي المترجمين ان يخرج النص المترجم لكتاب « جماعة الاخوان المسلمين » بأجزائه : تاريخ الجماعة والتنظيم والايديولوجية ، مطابقا للمؤلف الذي وضعه - في الانجليزية - الدكتور ريتشارد ب. ميتشل . وبمعنى أدق ، أردنا أن نقل للقارئ العربي نص كلمات المؤلف كما أراد هو أن يعبر بها في دراسته الاكاديمية ، ودون تدخل منا او تصحيح .

وبالنسبة للنصوص التي ترجمها المؤلف عن المراجع العربية - خاصة مؤلفات الجماعة - فقد عملنا قدر الامكان على اعادة اثباتها في أصلها العربي حيث هي من الدراسة ، واذا كان قد فات منها شيء فذلك يرجع الى عدم سهولة الحصول على بعض هذه المراجع .

والله ولي التوفيق .

فاروق عفيفي عبد الحي

الباب الاول التنظيم

الفصل السادس : الهيكل التنظيمي وادارة الجماعة
الفصل السابع : قنوات الاتصال والتلقين العقائدي

الباب الثاني الايدولوجية

**الفصل الثامن : ايدولوجيا ... وما هي القضية في
نظر الاخوان ؟**
الفصل التاسع : ... وما هو الحل ؟
الفصل العاشر : خطوات الاصلاح ... وتنفيذه

الباب الثالث التقييم

الفصل الحادي عشر : تقييم الجماعة

البَابُ الْأَوَّلُ
التَّنْظِيمُ

الفصل السادس

الهيكل التنظيمي وإدارة الجماعة

**القانون الاساسي
المراتب التنظيمية**

**المرشد العام
مكتب الارشاد
الهيئة التأسيسية**

**المركز العام
العمليات الفنية
الاقسام
الجهاز الميداني**

**مصادر التمويل
العضوية**

القانون الاساسي

بدأت الاجراءات لوضع أول لائحة تنظم وتقن نواحي العمل في جماعة الاخوان المسلمين - طبقا لاقوال حسن البنا - بين عامي ٣٠ - ١٩٣١ . (١) وفي ٨ سبتمبر ١٩٤٥ أقرت الجماعة قانونا معدلا قدمه حسن البنا وأطلق عليه «قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة» (٢)، وبعد ذلك بسنوات ثلاث ، وعلى ضوء تجارب هذه المدة ، أوصى حسن البنا باجراء سلسلة من التعديلات قدمت الى الهيئة التأسيسية للجماعة في شكل مقترحات نسبت الى لجنة خاصة قامت باعدادها ، واقرت الهيئة - بعد تلاوة المقترحات مرتين - ادخال هذه التعديلات على قانون الجماعة .

وبعد تعيين « حسن الهضيبي » مرشدا عاما للجماعة أقر « مكتب الارشاد العام » لائحة داخلية جديدة تفسر وتفصل مواد القانون الاساسي ، مستخدما في ذلك

السلطات المخولة للمكتب بالمادة ٣٢ من هذا القانون لإنشاء الجهاز اللازم لتنفيذ أهداف الجماعة ، والمادة ٦٢ التي تتيح إعادة النظر في القانون القائم وتعديله .

وبهذا أصبح « قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة واللائحة الداخلية العامة » هما المصدرين الاساسيين اللذين تستند اليهما الجماعة في مزاولة نشاطها تنظيميا واداريا وفنيا .

التدرج التنظيمي في الجماعة

يحتل « المرشد العام » المرتبة الاولى في الجماعة باعتباره رئيسا لها ، ويرأس في نفس الوقت جهازي السلطة فيها وهما « مكتب الارشاد العام » و « الهيئة التأسيسية » .

وقد اعتبر « مكتب الارشاد العام » أعلى وحدة ادارية في الجماعة ويختص بوضع سياسة الجماعة والاشراف على تنفيذها ، بينما تعتبر الهيئة التأسيسية بمثابة مجلس شورى للجماعة وجمعية عمومية لمكتب الارشاد .

المرشد العام

يتم انتخاب المرشد العام عن طريق الهيئة التأسيسية

بحضور ما لا يقل عن أربعة أخماس أعضائها وبموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين منهم ، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني أجلت الجلسة لفترة لا تقل عن اسبوعين ولا تزيد عن أربعة أسابيع من تاريخ انعقادها الأول . فإذا لم يكتمل النصاب القانوني مرة أخرى أجلت الجلسة بنفس الشروط على أن يتم الاعلان عن الاجتماع المزمع عقده وعن اهدافه . ويتم الانتخاب في هذه الجلسة بنسبة ثلاثة ارباع الحاضرين أيا كان عددهم .

ويجب أن يتوافر في المرشد العام الا تقل مدة عضويته في الهيئة التأسيسية عن خمس سنوات قمرية ، وأن يكون عالما متصفا بالاخلاق والدراية بالشؤون العملية وبعد الانتخاب يقسم المرشد الجديد اليمين التالي :

« أقسم بالله العظيم ، أن أكون حارسا أميناً لمبادئ الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي ، وألا اجعل مهمتي سبيلا الى منفعة شخصية وأن أتحرى في عملي وارشادي مصلحة الجماعة وفق الكتاب والسنة . وأن أتقبل كل اقتراح أو رأي أو نصيحة من أي شخص بقبول حسن ، وأن أعمل على تنفيذه متى كان حقا ، واشهد الله على ذلك » .

ثم تباع الهيئة التأسيسية المرشد الجديد ، كذلك يبايعه أعضاء الجماعة سواء بتقديم البيعة الى رؤسائهم او عند أول لقاء لهم بالمرشد . ونص بيعة الولاء هو كالآتي :

« أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الاخوان المسلمين والجهاد في سبيلها ، والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة في المنشط والمكروه . واقسم بالله العظيم على ذلك ، وأبايع عليه والله على ما أقول وكيل . »

وعلى المرشد العام أن يكرس وقته كله للتنظيم متجنباً بشكل خاص الدخول في أي معاملات مالية أو اقتصادية سواء بصفته الشخصية أو الاعتبارية حتى لو كانت هذه العمليات تتعلق بالجماعة ، لكن يسمح له - بموافقة مكتب الارشاد - أن يزاول أنشطة ثقافية أو تعليمية . ويتحمل المركز العام للجماعة نفقات معيشة المرشد اذا لم يكن له مورد رزق خاص ، وتقوم بذلك لجنة خاصة تشكلها الهيئة التأسيسية عقب انتخاب المرشد العام .

ويظل المرشد في منصبه مدى الحياة . وفي حالة وفاته أو عجزه يقوم بعمله وكيله ، الى أن تجتمع الهيئة التأسيسية في خلال شهر من تاريخ خلو المنصب لانتخاب مرشد جديد . أما اذا خالف المرشد العام واجبات منصبه أو فقد مؤهلاته كمرشد ، فعليه أن يقدم استقالته ، كما يجوز للهيئة التأسيسية ان تنحيه وذلك في اجتماع تعقده تتوافر فيه نفس شروط النصاب القانوني التي تتبع عند انتخاب المرشد .

مكتب الارشاد العام

يتكون مكتب الارشاد العام من اثني عشر عضوا ،
تسعة من القاهرة وثلاثة من الاقاليم وفقا للقانون الاساسي،
الا ان عدد أعضاء مكتب الارشاد ظل مكونا حتى حادثة
عبد الحكيم عابدين (١٩٤٦ - ١٩٤٧) (*) من عشرين
عضوا ، ثم خفض حسن البنا هذا العدد (وفقا لقانون
الجماعة) بعد الحادثة الى اثني عشر عضوا لكي تسهل
المعالجة الرسمية للموضوع (٤) الا أن عدد الاعضاء ازداد
في وقت لاحق خلال عام ١٩٥٢ الى خمسة عشر عضوا ،
وجاء تعيين الاعضاء الثلاثة - الزائدين - عن طريق مكتب
الارشاد من بين اعضاء الهيئة التأسيسية .

ويجب ألا يقل عمر المرشح لعضوية مكتب الارشاد
العام عن ثلاثين سنة قمرية كما يجب أن يكون قد أمضى
مدة عضوية لا تقل عن ثلاثة اعوام في الهيئة التأسيسية وأن
يتميز بالعلم والاخلاق والدراية بالامور العملية ، وتتم
الانتخابات عن طريق الاقتراع السري بين جميع اعضاء
الهيئة التأسيسية ، وتتولى لجنة خاصة من أعضاء الهيئة
التأسيسية مهمة فرز الاصوات . ويفضل أن يكون اعضاء
تلك اللجنة من الذين امتنعوا عن ترشيح أنفسهم لعضوية

(*) راجع الجزء الاول . . تاريخ الجماعة .

مكتب الارشاد العام . وبعد انتخاب اعضاء مكتب الارشاد العام وادائهم يمين الولاء لمبادئ الاخوان المسلمين والقانون الاساسي وانجاز مهام المنصب الذي اتخبوا له ، تتولى الهيئة التأسيسية اختيار نائب للرئيس وسكرتير عام وأمين للصندوق من بين اعضاء القاهرة التسعة عن طريق الاقتراع السري الذي يتولى الاشراف عليه اعضاء لجنة فرز الاصوات . ومدة العضوية في مكتب الارشاد سنتان قابلتان للتجديد (*) ، فاذا ما خلا أحد الاماكن لاي سبب من الاسباب (خلال السنتين) يملؤه المرشح الذي يلي اعضاء المكتب في عدد الاصوات في الانتخاب الاخير ، وتصدر قرارات المكتب بالاغلبية المطلقة وتكون ملزمة لجميع الاعضاء فلا يجوز للعضو أن ينقد أو يعارض طالما أخذ القرار شكله القانوني .

أما المسائل التي يعترض عليها عضو المكتب فيمكن طرحها مرة اخرى بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الاعتراض أو قبل ذلك اذا ما تغيرت الظروف بما يدعو الى اعادة المناقشة . ويعتبر عضو مكتب الارشاد العام مسؤولاً عن تصرفاته أمام زملائه في المكتب ومن حق المكتب - اذا اساء العضو التصرف - أن يسدي اليه النصح او يندره وله حق تغريمه

(*) اي يمكن اعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدته اكثر من مرة .

أو إيقاف عضويته لمدة شهر أو فصله من المكتب ، ويتم قرار الفصل بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين في الاجتماع بعد الاستماع الى دفاع العضو المتهم .

ويشرف مكتب الارشاد العام على أعمال الجماعة وادارتها كما أنه يضع سياستها ويعمل على تنفيذ هذه السياسة ويجتمع مكتب الارشاد بشكل دوري أو بناء على طلب الاعضاء ويجوز دعوته لاجتماعات طارئة بناء على طلب المرشد العام أو من ينوب عنه أو ثلث اعضاء المكتب ، ويصبح الاجتماع مستوفيا شكله القانوني اذا ما حضرته الاغلبية المطلقة ، ويتضمن النصاب القانوني اولئك الذين يؤذن لهم بالتغيب عن الاجتماع دون ان تحسب اصواتهم عند التصويت ، فاذا ما اجل الاجتماع لعدم اكتمال النصاب يعتبر الاجتماع التالي له قانونيا بأي عدد يحضر من الاعضاء ، كما ان للاغلبية المطلقة في اجتماعات كهذه حق اتخاذ القرارات ويعتبر صوت المرشد العام مرجحا في حالة تساوي الاصوات . ويجتمع المكتب برئاسة المرشد العام او نائبه - في حالة غيابه - أو أكبر الاعضاء سنا في حالة غياب هذا الغائب . وللمجلس حق انشاء اي لجان أو اقسام او وحدات يراها لازمة لتحقيق اهداف التنظيم .

السكرتير العام :

تنتخب الهيئة التأسيسية السكرتير العام من بين اعضاء مكتب الارشاد ، وهو الممثل الرئيسي لمكتب الارشاد والمركز العام في كافة الشؤون الرسمية والقانونية والادارية ما عدا المهام التي توكل الي آخرين بتكليف خاص من مكتب الارشاد ، وتتحدد مهام السكرتير العام في العمل على تنفيذ قرارات مكتب الارشاد والاشراف على الجهاز الاداري للجماعة ، والدعوة الى الاجتماعات واعداد جدول الاعمال وحفظ سجلات مكتب الارشاد والاشراف عليها ، ويعتبر السكرتير العام حلقة الوصل الاساسية بين مكتب الارشاد وباقي وحدات الجماعة ، وللسكرتير العام حق اختيار مرؤوسيه الا ان مكتب الارشاد هو الذي يتولى تعيينهم ، كما انه مسؤول عن عملهم ، والسكرتارية العامة منفصلة تماما عن سكرتارية المرشد العام بل يبدو ان سكرتارية المرشد العام لها حق الاشراف على السكرتارية العامة حيث لا تتبع السكرتارية الاولى سوى المرشد العام فقط .

امين الصندوق :

يعد أمين الصندوق مسؤولاً عن العمليات المالية للجماعة بوجه عام ، وعن المصاريف الخاصة لمكتب الارشاد وعليه

ان يقدم تقريراً شهرياً مدعماً بالمستندات والسجلات عن
الدخل والمصروفات .

الهيئة التأسيسية :

يتراوح عدد اعضائها ما بين مائة ومائة وخمسين
عضواً ، وقد بلغ حجم عضويتها في سنواتها الاخيرة مائة
وسبع واربعين (٥) ، اما المؤهلات المطلوبة لعضوية الهيئة
التأسيسية فهي : عضوية عاملة في الجماعة وعمر لا يقل عن
خمس وعشرين سنة قمرية ، ومرور خمس سنوات على
انضمامه ، وان يكون متمتعاً بالثقافة والاخلاق والدراية
بالامور العملية .

ويتم سنوياً اسقاط العضوية عن عشرة اعضاء واختيار
من يحل محلهم بشرط مراعاة التمثيل الاقليمي في عضوية
الهيئة (٦) .

وتتضمن مهام الهيئة التأسيسية الاشراف العام على
مراحل تقدم نشاط الجماعة وانتخاب المرشد العام وكذلك
اختيار المراقب او المراجع .

وتعتبر الهيئة العامة بمثابة هيئة استشارية للجماعة
وجمعية عمومية لمكتب الارشاد .

ويعقد الاجتماع السنوي للهيئة خلال الشهر الهجري

الاول من كل عام ، ويتضمن جدول اعمالها : تقرير المرشد العام عن النشاط المزمع للعام المقبل ، وتقرير المراجع عن حسابات العام المنصرم ، وميزانية العام المقبل ، وانتخاب اعضاء جدد للاماكن التي شغرت بانتهاء مدة عضوية شاغليها . ويمكن دعوة الهيئة لاجتماعات طارئة بناء على طلب المرشد العام أو مكتب الارشاد أو ما لا يقل عن عشرين عضوا من اعضاءها ، ويرأس المرشد العام اجتماع الهيئة وفي حالة غيابه أو تعلق الاجتماع بما يمس شخصيا يرأس الاجتماع نائب المرشد ، وفي حالة غياب الاخير يرأس الاجتماع أكبر اعضاء الهيئة سنا . والاعلية المطلقة هي النصاب القانوني الا في حالات خاصة ينص فيها على الحد الادنى . فاذا لم يكتمل النصاب القانوني أجل الاجتماع اسبوعين لحين الاعلان بصورة موسعة عن الاجتماع الجديد ، ويعد الاجتماع الجديد قانونيا بغض النظر عن عدد الحاضرين ، وقرارات هذا الاجتماع تصدر بأغلبية مطلقة من الحاضرين .

وتتخب الهيئة لجنة مكونة من سبعة اعضاء متمرسين في القانون للاشراف على سلوك الاعضاء ، ووضع العقوبات المناسبة للتصرفات الخاطئة ، الا ان قرارات هذه اللجنة لا تكون نافذة الا باعتماد المرشد العام . وتتخب هذه اللجنة رئيسها وسكرتيرها وتحفظ سجلاتها ، وتمعد اجتماعاتها قانونية بحضور خمسة اعضاء من بينهم الرئيس،

وتصدر قراراتها بأغلبية مطلقة ويجوز لعضو اللجنة شغل منصب العضوية أكثر من مرة ، اما اذا ارادت اللجنة فصل احد اعضائها فيتم هذا عن طريق التقدم بطلب كتابي الى مكتب الارشاد الذي يسلمه بدوره الى الهيئة التأسيسية لبحثه في اجتماعها المقبل ، ويجوز للمرشد العام استخدام سلطاته في ايقاف أي عضو حتى تبت لجنة الهيئة التأسيسية في أمره .

المركز العام :

تلتقي القيادة المركزية المكونة من المرشد العام ومكتب الارشاد والهيئة التأسيسية – لاداء مهامها المختلفة – في المركز العام ومقره بالقاهرة في حي الحلمية الجديدة ، حيث كان هذا المركز يستخدم ايضا كقاعدة للعمليات الفنية والميدانية . والسكرتير العام هو الشخصية الرئيسية في المركز العام ، ويعتبر موظفو سكرتاريته وسكرتارية المرشد العام هم الموظفون الرسميون للمركز ، يلي هؤلاء في الاهمية الوظيفية : « المراقب » ومرؤوسوه ثم أمناء المخازن والمسؤولون عن المكتبة ومحل بيع الكتب ثم السعاة والفراشون (٧) .

ولقد تم تقسيم المركز العام – الذي كان في الاصل مبنى سكنيا – الى مكاتب ومقار للجان ، وفي نفس الوقت

الذي كان يعمل فيه الموظفون الدائمون يوما كاملا في مقر المركز كان باقي الاعضاء والرؤساء يمارسون عملهم في المركز بعد الظهر ، بعد أن يفرغوا من اعمالهم الخارجية . وقد شمل المركز بجانب حجرات الاستقبال جامعا صغيرا ومكتبة ومن الواضح أن هذا الجامع الصغير - رغم استخدامه - قد أنشئ لمجرد الدلالة الرمزية وذلك حيث أن الاخوان كانوا يؤدون الصلاة ، عندما يحين موعدها ، في أي مكان بالمبنى متواجدين فيه . أما المكتبة فهي تتضمن كتبا مهداة من المكتبة العربية المملوكة للامير محمد علي (أحد أفراد الاسرة المالكة السابقة) وبعض الهدايا الاخرى من الافراد . وفي عام ١٩٤٨ صادرت الحكومة هذه المكتبة ثم قررت - بعد أن أحرقت كل الادب المكتوب للاخوان - توزيع محتوياتها من الكتب على بعض المكتبات المصرية ، وفي النهاية استقرت الحكومة على اهداء تلك الكتب الى جماعة التربية الاسلامية على ان تدفع هذه الجماعة للحكومة ثمن خزانات الكتب . وفي عام ١٩٥١ وبعد ان عادت جماعة الاخوان الى حقل الشرعية مرة أخرى طلب الاخوان من الحكومة استعادة مجموعتهم ، وحصلوا عليها بالفعل بعد ان اعادوا لجماعة التربية الاسلامية قيمة خزانات الكتب التي دفعتها للحكومة (٨) . والمرجح ان هذه المكتبة ، التي قيل انها ضمت الفين وخمسمائة مجلدا ، في الدراسات الاسلامية والادب والنحو والتاريخ القومي (٩) قد تم

تدميرها في أكتوبر عام ١٩٥٤ (*) حينما اشعل الحشد
الساخت النيران في المركز العام .

العمليات الفنية :

تنقسم العمليات الفنية للجماعة الى قسمين : الاول
قسم يعني بالناحية الادارية للحركة ويتكون من ست لجان
تتبع مكتب الارشاد مباشرة . واللجان الست هي : لجنة
مالية ولجنة سياسية ولجنة قانونية ولجنة احصائية ولجنة
خدمات ولجنة للفتوى والثاني : قسم يعني بالايديولوجية
او نشر العقيدة ويتكون من عشرة أقسام هي : نشر الدعوة،
والعمال ، والفلاحين ، والاسر ، والطلبة ، والاتصال
بالعالم الاسلامي ، والتربية البدنية ، والمهن ، والصحافة
 والترجمة ، والاخوات المسلمات ، وفي اعقاب عودة الجماعة
 للعمل عام ١٩٥١ أصبح قسما الفلاحين والعمال قسما واحدا
 واصبح للصحافة والترجمة لجنة بدلا من قسم (١٠) وقد
 نص القانون الاساسي على انه يجوز ان تكون اللجان
 والاقسام مؤقتة او دائمة وتكون تابعة لمكتب الارشاد العام

(*) عقب حادث محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال
عبد الناصر في ميدان المنشية بالاسكندرية .. راجع
الجزء الاول : تاريخ الجماعة .

ويجب ان تتخذ من المركز العام مقرا لها . ويقوم السكرتير العام بإبلاغ الشعب بأنشطة وقرارات تلك الاقسام واللجان بعد التصديق عليها من قبل المرشد العام أو مكتب الارشاد. ويتلخص دور الاقسام واللجان في ابداء النصح والتحري. ومكتب الارشاد هو الذي يعين رئيس كل قسم او لجنة ، ويعين المرشد العام مساعدا للرئيس واضعا في الاعتبار ترشيحات رئيس اللجنة او القسم (١١) .

اللجان :

سوف نتناول لجان المركز بإيجاز شديد ، فاللجنة المالية هي الجهاز التابع لامين الصندوق ، اما اللجنة القانونية فمهمتها الدفاع عن الاخوان امام المحاكم وحفظ سجلات القضايا وتبأشر هذه اللجنة القضايا باذن خاص من مكتب الارشاد . اما اللجنة السياسية فمهمتها دراسة الاحداث السياسية العامة والخاصة داخليا وخارجيا وابداء الرأي فيما يجب ان يكون عليه موقف الاخوان من هذه الاحداث. اما لجنة الخدمات فتختص باحتياجات الاخوان والعمل على راحتهم ولعل الصياغات الغامضة لمهام تلك اللجنة تعني انها اللجنة المختصة بالمساعدات المادية والمالية . اما لجنة الفتوى فتختص بايضاح حكم الاسلام في الامور التي تهم الاخوان. اما اللجنة الاحصائية فهي اللجنة التي تحتفظ بسجلات

نشاط الاخوان وهي المسؤولة عن اعداد تقرير دوري كل ثلاثة أشهر عن هذا النشاط تتقدم به الى المسؤول الاعلى. اما لجنة الصحافة والترجمة فتتركز مهامها في نشر جرائد ومجلات الاخوان ، وجمع وحفظ المواد المنشورة في جميع اللغات والمتصلة بالاخوان وترجمة كافة المواد اللازمة لنشر الدعوة من اللغة العربية الى اللغات الاخرى وبالعكس (١٢).

الاقسام :

ودور الاقسام بالنسبة للنشاط العملي للجماعة اهم بكثير من دور اللجان من حيث ان الاقسام تتصل بشكل وثيق ومباشر بتربية الاعضاء وتدريبهم . لذا عدت رئاسة القسم نوعا من المكافأة حيث يحمل المنصب في طياته امكانية ان يصبح صاحب هذه الوظيفة قوة فعالة داخل الهيكل التنظيمي ، ذلك ان الاقسام تختص بشكل مباشر بدراسة مشاكل العضوية الامر الذي يترتب عليه اشتراك الاقسام في وضع سياسة الجماعة مما يمكن رؤساء تلك الاقسام من الدخول طرفا في لعبة تنازع القوي المسترة (١٣) ، وتعمل الاقسام وفقا للنظام التالي :

نشر الدعوة :

يتحدد الهدف المعلن لهذا القسم في تنظيم الدعاية

لمبادئ الاخوان بكل الوسائل التي تتمشى مع روح الاسلام ، ويتطلب هذا وجود ما يلي :

(١) دعاة يلقون الخطب والمحاضرات مدربين بشكل جيد على حضور الاجتماعات العامة (اي الالتقاء بالجمهير من خارج الجماعة) .

(٢) مطبوعات علمية وثقافية ورياضية . ولا يجوز لاي عضو ان ينفرد باصدار اي من هذه المطبوعات دون ان يصرح له القسم بهذا .

(٣) ارشاد كل عضو روحيا وعقليا وبدنيا واعداده اعدادا اسلاميا عن طريق المحاضرات والمطبوعات والنشاط الرياضي المنظم كما ان من بين مهام قسم نشر الدعوة امداد الشعب بالمحاضرين والمتحدثين . كذلك يتولى قسم نشر الدعوة وضع جدول دراسي موحد للمدارس الدعوة التي تتبع كل وحدات الضواحي ، اما خريجو مدارس الدعوة فيصعدون فور تخرجهم الى مستوى « داعية تنظيمي » .

قسم العمال والفلاحين :

كان هذا القسم مكلفا بـث الدعوة الى خلق « جو اسلامي » في المزارع والقرى والمصانع والمدن ، وحث

العمال على مزاولة النشاط النقابي لحماية حقوقهم ، كذلك عمل القسم على انشاء جمعيات تعاونية بين العمال والفلاحين لتوفير احتياجاتهم ومطالبهم ، كما قام قسم العمال والفلاحين بدراسة مشكلات العمال والفلاحين والحلول الملائمة لها ، كما بذل هذا القسم جهدا ملحوظا في التوفيق بين العمال والمديرين وبين الفلاحين وملاك الارض ودراسة الاستغلال الزراعي وتنظيمات العمل بهدف التغلب على الاخطاء والعودة الى نموذج المؤسسة الاسلامية . كما عملت الجماعة على تعليم الفلاح والعامل كيفية رفع مستواه التعليمي والاخلاقي والاجتماعي والصحي . ويتولى القسم اعداد البرامج الفنية لتثقيف القادة والقيام بالاتصال ب ممثلي العمال والفلاحين في الشعب وتنسيق العمل معهم .

قسم الطلبة :

يقوم قسم الطلبة بخلق الجو الاسلامي في المدارس المصرية ويضطلع بمهام مماثلة للمهام العامة لقسم العمال والفلاحين بجانب مساعدة الطلبة على الانتفاع بدروسهم الاكاديمية وبأوقات فراغهم ايضا وخاصة اجازة الصيف .

قسم المهن :

يعمل هذا القسم مثله مثل القسمين السابقين على خلق

جو اسلامي قولا وعملا في حياة الاعضاء ، وهذا القسم ينقسم الى عدة لجان للمهن المختلفة : الاطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين والتجار والزراعيين والاختصاصيين الاجتماعيين - والصحفيين والموظفين ، وكانت اهم تلك اللجان هي لجنة المدرسين والموظفين ، فتلک هي اوسع المهن انتشارا ، كما ان المدرسين والموظفين يلعبون دورا هاما في تشكيل الرأي العام وهم أدوات خلق جيل جديد من المسلمين .

قسم الاتصال بالعالم الاسلامي :

يعمل هذا القسم على تحقيق الاهداف التالية :

- (١) نشر دعوة الاسلام والاخوان في كل انحاء العالم الاسلامي عبر التنظيمات القومية والاسلامية الموجودة في بلدان العالم الاسلامي .
- (٢) دراسة مشكلات العالم الاسلامي على ضوء الاحداث العالمية بالتعاون مع اللجنة السياسية التابعة للمركز العام .
- (٣) تنظيم اجتماع سنوي يحضره قادة وممثلو الحركات الاسلامية في العالم الاسلامي سواء في ذلك اعضاء جماعة الاخوان أو أعضاء أية جماعات اسلامية او

اصلاحية اخرى - لمناقشة الشؤون التي تهم العالم
الاسلامي وامكانيات توحيد القواعد والنظم المتبعه
لدى الجماعات المختلفة .

ويعمل القسم على النحو التالي :

(١) اعداد ملف خاص عن كل بلد يتضمن البيانات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة وشكل الحركة
الاسلامية في تلك البلاد .

(٢) دراسة المشكلات المختلفة لكل بلد عن طريق الابحاث
والمحاضرات والمطبوعات وجماعات البحث .

(٣) ارسال بعثات دعوة للخارج والترحيب بتبادل البعثات.

ويدير هذا القسم رئيس ووكيلان وسكرتير ومساعد
للسكرتير ، ولهم مطلق الحرية في انشاء اللجان التنظيمية
اللازمة لاداء عملهم . وينقسم القسم الى تسعة لجان دائمة
تختص ستة منها بمناطق جغرافية اسلامية هي : شمال
افريقيا ، وشرق وجنوب غرب افريقيا (اثيوبيا الصومال
ونيجيريا والسنغال) ، والهلال الخصيب (سوريا وفلسطين
ولبنان والاردن والعراق) ، والمملكة العربية السعودية
واليمن والامارات المستقلة في الجنوب والخليج الفارسي ،
وتركيا وايران وباكستان وافغانستان ، والهند وسيلان
واندونيسيا والملايو والفلبين والصين ، وبعض المناطق

الآخري في المحيط الهادي والشرق الاقصى . اما اللجنة السابعة فتختص بشؤون الاقليات الاسلامية في الاميركتين والاتحاد السوفيتي وأوروبا . اما اللجنة الثامنة فهي لجنة استشارية مكونة من كبار المتخصصين اما اللجنة التاسعة فتختص بالفرق الاسلامية (١٤) .

ولم يكن يمر اسبوع واحد دون ان يشهد المركز العام زيارة لاحدى الشخصيات الهامة من كافة انحاء العالم الاسلامي ، اما كمتحدثين رسميين او كمراقبين اثناء الاجتماعات ، وكان القسم يقوم على شؤون راحتهم . كذلك اصبح المركز العام بمثابة ملجأ لمئات الطلبة المسلمين من الاجانب الذين يدرسون في الازهر والمدارس المصرية والمتعاطفين مع افكار حركة الاخوان . وكان هؤلاء الطلبة يلقون ترحيبا شديدا - على اعتبار انهم سيكونون لسدى عودتهم لبلادهم من دعاة القضية - كما كانوا يتلقون الدعوات للاشتراك في نشاط الجماعة كلما امكن ذلك .. فاصبح قسم الاتصال بالعالم الاسلامي بمثابة مركز تتجمع فيه كافة المواد الخاصة بالحركات الاسلامية المختلفة في انحاء العالم الاسلامي (١٥) ، وقد ارفق القسم هذه المواد في الابحاث التي تقوم بها اللجان المختصة كل في مجال اختصاصها من اجل اعداد ملفات كاملة عن كل بلد اسلامي بقدر ما يسمح الوقت ووفرة المادة واساليب البحث . وفي

النهاية اصبح هذا القسم هو الصوت الرسمي للجماعة في المسائل العامة التي تهتمها ، فمن خلال هذا القسم وجهت الجماعة احتجاجها على اضطهاد حكومة باكستان للشيخ ابو الاعلى المودودي واتباعه كما قدمت احتجاجا الى حكومة الهند لاعترافها باسرائيل (١٦) .

قسم التربية البدنية وقسم الجواله :

تعتبر هاتان الوجدتان - من الناحية التنظيمية - وحدتين منفصلتين الا أن هدفهما واحد وهو التدريب البدني والرياضي الفردي المنظم بهدف المساهمة في التدريب الروحي والعقلي للاعضاء . والقانون الاساسي للجماعة الصادر عام ١٩٤٥ هو والتعديلات التي ادخلت عليه عام ١٩٤٨ لا يذكران شيئا مفصلا عن هذين القسمين ، بينما نجد ان اللائحة الداخلية (الصادرة عام ١٩٥١) قد ذكرت قسم التربية البدنية ولم تذكر القسم الآخر رغم ان مصادر اخرى قد اكدت وجود هذا القسم بعد عام ١٩٥١ (١٧) . ولعل السبب في عدم ذكر الجواله يرجع الى أن القيادة الجديدة التي ظهرت بعد عام ١٩٥٠ كانت تنظر الى هذا الموضوع باعتباره احد جوانب النزاع الذي دار حول دور « الجهاز السري » في الجماعة حيث تطرق الامر الى مناقشة بعض جوانب العضوية وخاصة تلك التي تتعلق

بالتربية البدنية والرياضية . ولما كان هذا الموضوع مرتبطا
بالجانب العقائدي للعضوية فاتنا سنوئل مناقشته حتى
نصل الى هذه النقطة .

قسم الاسر :

كان لقسم الاسر وعلاقته بالجهاز السري دور كبير
في الخلاف الذي أدى الى انقسام الجماعة في سنها
الاخيرة . لذلك ونظرا لان نشاط الاسر كان يغلب عليه
الطابع العقائدي وليس الطابع الاداري ، سنوئل التعرض
لهذه النقطة ايضا .

قسم الاخوات المسلمات :

منذ الايام الاولى لقيام حركة الاخوان في الاسماعيلية،
أعلن « حسن البنا » عن اهتمامه بالدور الاساسي للمرأة
في الاصلاح الاسلامي الذي نادى به، ذلك ان هذا الاصلاح
لن يكتب له النجاح الا اذا بدأ بالفرد داخل اسرته ، لذا
تعتبر « الام » أداة اساسية في هذا الاصلاح . وكان من
أول مشروعات البنا انشاء معهد « أمهات المؤمنات »
في الاسماعيلية، وهكذا أصبحت هذه المدرسة التي انشئت
في ابريل ١٩٣٣ أول شعبة رسمية للاخوات المسلمات (١٨).

الا انه على الرغم من السير قدما بترتيبات تشكيل الهيكل التنظيمي فقد كان نمو التنظيم النسائي يتم ببطء بما لا يقاس بسرعة نمو تنظيم الرجال ، وقد لاقت هذه الفكرة في سنيها الاولى - رغم جهود البنا - نوعا من المقاومة من قبل الرجال ، ولم تتشكل قيادة للتنظيم النسائي « الاخوات المسلمات » الا بعد مرور عشر سنوات على انشاء الشعبة الاولى للتنظيم ، واصبح له مقر (مركز عام) سنة ١٩٤٤ . وفي ابان قمة نشاط جماعة الاخوان عام ١٩٤٨ بلغ عدد الاخوات المسلمات - طبقا لما اعلنته الجماعة - خمسة آلاف أخت مسلمة . وقد خضعت الاخوات المسلمات لنفس قانون الحل عام ١٩٤٩ واعيد تكوين جماعتهن عام ١٩٥١ مع اعادة تكوين جماعة الاخوان الا انهن لقين تقديرا اكثر هذه المرة من قبل كافة الاعضاء وفي ظل القيادة الجديدة ، ويرجع السبب في هذا الى الدور الذي لعبته مع عائلات المقبوض عليهم أثناء محاكمات الاخوان ١٩٤٨ - ١٩٥٠ . وقد كان عدد الاخوات المسلمات في الجامعة - وكن يتميزن بغطاء الرأس الابيض - ضئيلا على عكس عدد الاخوان فيها . وقد أقر العديد من الاخوان - لدى سؤالهم عن أسباب ذلك - بعجز الحركة النسائية الاسلامية عن جذب المتعلمات اللاتي رأين في الحركة « عودة الى عصر الحريم » أكثر منها طريقا لتحرير حقيقي للمرأة وهو ما كان يعلنه الاخوان . ولم تستطع الاخوات المسلمات تملك عقول

الشابات بالقدر الذي استطاع به الاخوان تملك عقول الشبان ، لذا تعتبر الاهمية الاساسية للاخوات اهمية تنظيمية حيث عد قسم الاخوات المسلمات بمثابة مختبر - وان كان صغيرا - لتجربة افكار الجماعة عن النساء ، كما ان الاخوات - كأعضاء - لعبن دورا هاما في الخدمات التعليمية والصحية للجماعة (١٩) .

الجهاز الميداني :

تمثل الوحدات الميدانية القنوات الادارية التي يصل من خلالها صوت القيادة العليا الى جماعات الاعضاء العاملين، والتي يتم خلالها اضعاف صبغة النظام الصارم على العضوية ، وقد وصف احد مؤرخي الحركة « تشكيلات الميدان » هذه باعتبارها وحدات للقيادة والتحريك (٢٠) . وأكبر وحدة في الجهاز الميداني هي المكتب الاداري وتتعدد المكاتب بتعدد التقسيم الاداري الذي تتبعه الحكومة (المحافظات) وينقسم المكتب الاداري الى مناطق هي تقريبا نفس المناطق المقسمة اليها التفرعات الادارية الحكومية وقد اتبع هذا التقسيم على هذين المستويين لقيمة جلية هي الاستفادة من قنوات الاتصال بين التقسيمات المختلفة وتفرعاتها القائمة رسميا ، كذلك تنقسم المناطق الى شعب وتعتبر الشعبة اهم وحدات الجماعة الادارية ، (اللائحة

الداخلية مادة ١ - ٤ والقانون الاساسي مادة ٥٠) وتأخذ المكاتب الادارية والاقسام والشعب مسمياتها من اسماء المواقع الجغرافية التي ينصرف اليها نشاطها (٢١) .

المكتب الاداري :

تدار شؤون المكتب الاداري عن طريق مجلس يتكون من رئيس ونائب وسكرتير وامين صندوق يتم تعيينهم عن طريق مكتب الارشاد العام ويشغلون تلك المناصب اما لانهم يشغلون المناصب نفسها في الشعبة الرئيسية للمنطقة التي تتبع المجلس واما بحكم كونهم اعضاء نشطين في المنطقة او في احد فروع الجماعة الهامة ، ويوجد في كل مجلس اداري بجانب الاعضاء الاربعة عضو خامس يمثل مكتب الارشاد ، رأيه استشاري ولا يشترك في التصويت على القرارات (اللائحة الداخلية مادة ٢٨) .

مكتب المنطقة :

تدار شؤون مكتب المنطقة عن طريق مجلس يتكون من رئيس يعينه مكتب الارشاد أو يكون رئيسا للشعبة الاساسية في المنطقة ، ومن جميع رؤساء الشعب بالمنطقة ومن بعض الزوار من اعضاء الشعب والمكاتب الادارية

الذين لا يشاركون في التصويت ومن بعض ممثلي الأنشطة الهامة للمنطقة . ويختار رؤساء الشعب سكرتيرا للمكتب او امينا للصندوق او الاثنين معا (٢٢) .

الشعب :

كانت المجالس الادارية ومكاتب الاقسام بمثابة وحدات وحلقات اتصال اساسية فيما يختص بالتعليمات وقد نشأت تلك المجالس والمكاتب في تاريخ متأخر نسبيا كما ان اعمالها في بداية نشأتها كانت تنحصر اساسا في حفظ السجلات . بينما تعتبر الشعبة هي مكان التجميع التاريخي للاعضاء كما انها الوحدة الادارية الاساسية ، وعلى الرغم من اهتمام موظفي الجماعة وادارييها بالمكاتب الادارية والاقسام الا ان تبعيتهم هم والاعضاء على وجه الخصوص كان للشعب . ويتولى الاشراف على الشعبة مجلس ادارة تنتخبه جمعية عمومية من اعضاء الشعبة . وتتكون الجمعية العمومية من جميع اعضاء الشعبة المقيدون المسددين لرسوم العضوية وتعد الجمعية العمومية للشعبة اجتماعها السنوي في شهر محرم الا أنه يجوز دعوتها للاجتماع في اي وقت بناء على طلب رئيسها او المرشد العام او خمس اعضاء الشعبة . والنصاب القانوني للاجتماع هو نصف الاعضاء ، وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة ، فاذا لم ينعقد الاجتماع نظرا

لعدم توفر شروطه يؤجل اسبوعا ثم يعقد ويعتبر اي عدد من الحاضرين نصابا قانونيا . ويكون الاخطار بالاجتماع وجدول اعماله قبيل انعقاد الاجتماع بثلاثة ايام ، ويرأس الاجتماع رئيس الشعبة او نائبه او اكبر اعضاء الشعبة سنا ، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الادارة وتناقش الميزانية والحسابات وتقارير نشاط العام المنصرم والعام المقبل ، ويجب اخطار مكتب الارشاد العام بمواعيد الاجتماعات قبيل انعقادها بعشرة ايام كما يرسل جدول اعمال الاجتماع الى مكتب الارشاد ، ويجوز لمكتب الارشاد ارسال ممثل عنه ليحضر الاجتماع ، وتعتمد قرارات الجمعية العمومية قبل تنفيذها من المرشد العام .

ويتكون مجلس ادارة الشعبة من رئيس يختاره المركز العام واثنين من الوكلاء وسكرتير وامين صندوق تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري كل عامين ، ويجب ألا يقل عمر المرشح لمجلس الادارة عن احدى وعشرين سنة قمرية ، والا تقل مدة عضويته في الشعبة عن سنة كاملة ، كما يجوز اعادة انتخابهم اكثر من مرة ، وكذلك يجوز اعفاء رئيس الشعبة من منصبه بناء على اوامر المركز . ويجب ان يقسم اعضاء مجلس ادارة الشعبة بين السواء لمبادئ الاخوان المسلمين وان يطيعوا اوامر القيادة ويعملوا على تنفيذها . ويعتبر رئيس الشعبة - الذي غالبا ما يكون

رئيس مجلس اداراتها ايضا - مسؤولا عن أنشطة الشعبة كما انه يرأس اجتماعاتها ويمثلها في الاعمال الرسمية والقانونية ، اما السكرتير فهو مسؤول عن الاختتام والسجلات والملفات وأمين الصندوق مسؤول في عمله امام مجلس الادارة والجمعية العمومية . وتعقد اجتماعات المجلس بصفة دورية ، والنصاب القانوني للاجتماعات هو نصف عدد الاعضاء وتؤخذ القرارات بالاغلبية المطلقة ولرئيس الشعبة صوت مرجح .

وللمجلس حق انشاء الاقسام التي يراها لازمة داخل الشعبة ، وفي حالة خلو احد مناصب المجلس يعين العضو التالي لاعضاء المجلس في عدد الاصوات طبقا لآخر انتخاب، بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة لمنصب مكتب الارشاد . ويجوز لمجلس الادارة حل الشعبة اذا قرر انها عاجزة عن تحقيق الهدف منها ، الا ان قرارا كهذا يستلزم موافقة الجهات التالية : -

- (١) الجمعية العمومية للشعبة بحضور ثلاثة ارباع الاعضاء وموافقة ثلثي الحاضرين .
- (٢) مكتب الارشاد .

كما يجوز ايضا لمكتب الارشاد اصدار قرار بحل الشعبة وفقا للمادة ٥٥ من القانون الاساسي اذا حادت الشعبة عن طريق الدعوة ،

كما ان لمكتب الارشاد وحده حق انشاء شعب جديدة سواء عن طريق مكاتب الاقسام او عن طريق ممثلي مكتب الارشاد مباشرة، وله ايضا حق التمثيل في اجتماعات مجالس ادارات الشعب دون ان يكون لمثليه حق التصويت داخل تلك الاجتماعات الا انه يجوز لاولئك الممثلين استخدام سلطاتهم في اعاقه اي قرار لا يتفق ومبادئ الجماعة ، كما يجوز لهم طلب المشورة من المركز الذي يعد رأيه حاسما ، ويجوز للمركز رفض مجلس الادارة بأكمله او رفض أحد اعضاءه وفي هذه الحالة يعين العضو التالي لاعضاء المجلس في عدد الاصوات مكان العضو المرفوض (القانون الاساسي مادة ٥٢ - واللائحة الداخلية مادة ٢٢).

وتتحدد العلاقة بين الوحدات الادارية الثلاث وفقا لقانون الجماعة ، فالشعبة تلي المنطقة والمنطقة تلي المكتب الاداري في التدرج الهرمي ، ويتم الاتصال بين المستويات الدنيا والمستويات العليا وفقا لهذا التدرج ، ويجوز للشعبة الاتصال المباشر بمكتب الارشاد اذا كانت لها شكوى تتعلق بالمستويات الاعلى منها . ولم تبلغ اليه عن طريق مكتب القسم او مجلس الادارة . ويتم الاتصال بين الشعب عن طريق مكتب القسم او مكاتب الاقسام اذا ما كانت الشعب المراد الاتصال بها تتبع اقساما مختلفة . كذلك يتم الاتصال داخل القسم الواحد من خلال مجالس الادارات التي تتصل

بعضها عن طريق مكتب الارشاد . (اللائحة الداخلية مادة
٨٩ - ٩١) .

والشعبة المنتظمة في اعمالها وعملياتها تكون اشبه
« بمركز عام » مصغر ، وقد سبق لنا ان تناولنا اداتها
الادارية . ويتمتع مجلس ادارة الشعبة بحرية وضع برنامجها
 طالما التزم بسياسة القرارات التي تصدرها الجماعة ،
وتخضع الانشطة المختلفة لنفس التقسيم المتبع في اقسام
المركز ، فيوجد قسم لنشر الدعوة وقسم للجوالة وقسم
للطلبة او العمال او الفلاحين او المهنيين وفقا لموقع الشعبة،
ويجوز ان يكون القسم المخصص لهذا الغرض قسما واحدا
او عدة اقسام ، كما يجب ان تحتوي كل شعبة على مكتبة
او حجرة مطالعة على الاقل لتشجيع برامج التعليم المحلي
والمساهمة فيها ، كما توجد بعض التسهيلات الطبية
والعلاجية في الشعب الكبيرة و احيانا ما تكون هذه
التسهيلات دائمة و احيانا اخرى تتم بشكل دوري وتمارس
الشعب انشطتها عبر نظام لامركزي تصب فيه جميع
الانشطة الهامة للاسر (٢٣) .

اما الشعب الجامعية فيتم تنظيمها بطريقة مختلفة عن
تنظيم الشعب الجغرافية العادية ، وذلك وفقا لمتطلبات
الجامعة والتنظيم ، ويعد رئيس شعبة الجامعة زعيما معترفا
به من قبل جميع الطلبة الاخوان ، لذا يعتبر صوته قويا

سواء لدى قيادات الجماعة او لدى الطلبة الاخوان او الطلبة الآخرين ، ولقد كان حسن ادارة هذا المنصب ضمانا للترقي الى اعلى المستويات داخل الجماعة . وكان احساس قيادة الجماعة بمدى قوة مصطفى مؤمن زعيم الطلبة (عام ١٩٤٦ - ١٩٤٨) هو السبب في مناصبته العداء الشديد عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ مما ادى الى طرده من الجماعة ، كما أن خليفته حسن دوح كان على علاقة ودية في البداية بمجلس قيادة الثورة يوليو ١٩٥٢ ، الامر الذي جعل النظام الجديد (الثورة) متمتعاً بحالة من الهدوء النسبي داخل الجامعة جعلته ينصرف لتأمين وضعه خلال السنوات الاولى وهو أمر كان على قدر كبير من الاهمية . ولعل هذه الصداقة هي التي جعلت من حسن دوح أعدى أعداء النظام عندما ساءت العلاقات بين الحكومة والجماعة . وكان حسن دوح هو أول عضو بارز في الجماعة يواجه التحدي السافر من قبل الحكومة قبل حل الجماعة عام ١٩٥٤ (٢٤) . اما في الصراع الداخلي على السلطة داخل الجماعة فقد ضمن حسن دوح عن طريق اخلاصه للهضيبي استمرار التأييد التام من قبل « اخوان » الجامعة ... أقوى اداة للجماعة في نشر آرائها والدعوة اليها .

وقد جاء تنظيم شعبة الجامعة بسيطا وعلى درجة عالية من الكفاءة : فرئيس الشعبة هو المسؤول مسؤولية

مباشرة عن رؤساء الكليات ، وتنقسم الكليات الى اربعة اقسام يختص كل قسم منها بشؤون احدى السنوات الدراسية ، ويعتبر رؤساء اقسام الكلية مسؤولين عن سلوك اعضاء جماعتهم ويسألهم في هذا السلوك رئيس الكلية ، وقد أتاح هذا التقسيم تنظيم الاخوان داخل الجامعة في وحدات من الصغر بالقدر الذي يسمح بالتجمع بسرعة ومن الكبر ايضا بالقدر الذي يسمح لها بالتأثير الفعال داخل الكليات . اما الاتصال بين الكليات فكان يتم عن طريق زعيم الجامعة ، ولعل أهم ما كان يدهش معارض الاخوان في الجامعة قدرة الزعماء على توصيل الارشادات والقرارات عبر مستويات الاخوان المختلفة بسرعة شديدة وامثال هؤلاء الاعضاء الكامل لتلك الارشادات والقرارات .

مصادر التمويل :

تعتمد ايرادات الجماعة اساسا على اشتراكات العضوية والتبرعات والهبات وعائد المشروعات الاقتصادية للجماعة وبيع المطبوعات والشارات والشعارات وما شابه ذلك ، والشعبة تساهم في اعمال المنطقة كما تساهم المنطقة في اعمال المكتب الاداري ويساهم المكتب الاداري بدوره في اعمال المركز العام وفقا للتحديد الرسمي للمسؤوليات المالية . ويساهم المكتب الاداري شهريا بمبلغ محدد يقرره

مكتب الارشاد يذهب الى المركز العام باعتباره مساهمة من الاعضاء في الصندوق العام . وبمقدار ما كانت اشتراكات العضوية - على الرغم من وجود أنشطة اخرى - تمثل المصدر الرئيسي للدخل ، فقد كان المركز العام في الواقع تحت رحمة هيكل مالي بالغ الغرابة من حيث لامركزيته ، فهذا الهيكل يعتمد - فيما يتعلق بتحصيل الدخل الضروري لنشاط المركز العام - على الادارة الاقليمية الفعالة ، وقد ظل هذا النظام غير المتسم بالكفاءة مثار شكوى المركز العام من حيث ان المبالغ الكبيرة التي تنفق على المستويات الدنيا تأتي على حساب المستويات العليا فتعوق عمل مكتب الارشاد (٢٥) .

ولقد طور حسن البنا الخطوط العامة للنظام المالي أثناء الاربعينات حينما اتخذت الجماعة شكلها التنظيمي النهائي واصبحت اكثر نشاطا ، مما جعل الشكل القديم باليا ومفتقرا الى الكفاءة حينما كانت الاشتراكات والهبات تحصل من الاعضاء كلما كان ذلك ممكنا وبشكل غير منتظم (٢٦) . والواقع ان عدم الاهتمام بالامور المالية قد حفز القيادة الجديدة عام ١٩٥١ الى ادخال قواعد جديدة تحدد اشتراكات العضوية التي يتم تحصيلها عن طريق الاسر داخل الشعبة التي تتولى ارسال مبلغ محدد من هذه الاشتراكات في يوم محدد الى المنطقة التي تتولى ارسال

هذا المبلغ الى المكتب الاداري والمركز العام . وكانت هذه العملية تتم تحت الاشراف الدقيق والرقابة على كافة المستويات ويتوج ذلك بالمراجعة النهائية من قبل مكتب الارشاد العام والهيئة التأسيسية (٢٧) .

ولقد مثلت المشكلات التي تواجه تطبيق نظام الحصص من قاعدة التنظيم الى قمته ، الوجه الاداري لمشكلة اكثر تعقيدا هي مشكلة عدم كفاية الايرادات (٢٨) . وأرقام الدخل والمنصرف او عائد المشروعات الاقتصادية - اذا ما كان هناك اي عائد - غير متوفرة لدينا ، فقد كانت الجماعة تلجأ في بعض الاحيان الى الاقتراض لتمويل مشروعاتها ، الا ان هذا كان يتم في المراحل المبكرة للتنظيم وفي الشؤون المحلية فقط (٢٩) . كما لجأت الجماعة في الثلاثينات الى اصدار سندات للدعوة بغرض القيام بحملة تبرعات واسعة بين الاعضاء (٣٠) ، وفي بعض الاحيان - وان لم يتكرر ذلك كثيرا - كانت الجماعة تفرض على الجماعات الاقليمية دفع حصة معينة لتمويل بعض المشروعات التي يتولاها المركز العام .

اما المصدر الآخر للدخل فقد تمثل في التبرعات من قبل غير الاعضاء فالجماعة كانت تتلقى بعض التبرعات من أثرياء المسلمين الذين كانوا ينظرون بعين الاهتمام الى نشاط الجماعة ، وكانت غالبية هذه التبرعات تأتي من الريف حيث

كانت الهبات تأخذ أيضا شكل قطع ارض ومبان ورعاية
مادية لبعض أنشطة الاخوان المحلية .

وأيا كانت أسباب تلك الهبات وسواء كانت نابعة من
تقوى البعض او ترجع الى اسباب سياسية واقتصادية او
اسباب تتعلق بالدفاع عن النفس ، فقد كان هذا النوع من
الدخل سببا في اتهام الجماعة من قبل اعدائها بأنها اداة في
أيدي ملاك الارض الرأسماليين وأيدي الرأسماليين
الصناعيين ، كما ان اعداء الجماعة بنوا اتهامهم لها بأنها اداة
في يد الاستعمار على « افتراض » ان الجماعة كانت
تتلقى هبات من السفارة البريطانية والسفارة الامريكية فيما
بعد ، كما ان بعض اعداء الجماعة الآخرين وأغلبهم من
شاغلي المناصب الرسمية اتهموا الجماعة ، عند بداية
تأسيسها ، بتلقي الاموال من موسكو !

والمعلومات المتوفرة عن الهبات التي كانت الجماعة
تتلقاها اقل بكثير من المعلومات المتوفرة عن الجوانب المالية
الآخري ، الا أن الجماعة افادت كثيرا بالتأكيد ، من اهتمام
العديد من جماعات الطبقة الحاكمة الذين فكروا في جنس
ما يفيد مصالحهم السياسية والاقتصادية . والواقع ان بعض
جوانب تلك المصالح كانت تتفق مع اهداف الجماعة المعلنة،
كالعداء للشيوعية على سبيل المثال ، اذ كانت جماعة الاخوان
نصيرا قويا للعديد من الشعارات والافكار التي تجعل

تحقيق مصالح تلك الطبقة امرا ممكنا .

لكن الطبقة الحاكمة ادركت ان فكرتها تلك عن الجماعة لم تكن صائبة تماما ، فمن الملاحظ ان ثلاثة من الاتهامات الثلاثة عشر التي وجهت الى الجماعة عام ١٩٤٨ كانت تتعلق بالثورة الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل ذلك الادراك بجانب الغضب لاغتيال رئيس الوزراء كان من بين الاسباب التي أدت الى قمع الجماعة بشدة عام ١٩٤٨ .

كذلك نجد ان المعلومات المتعلقة بالمساعدات الاجنبية قليلة وغير متوافرة . فالسفارة البريطانية على ما يبدو كانت « تعرض » المساعدات المالية للجماعة في اول سني الحرب العالمية الثانية ، الا انا لا نستطيع ان نقرر ما اذا كانت الجماعة قبلتها او قبلت اية مساعدات اجنبية اخرى . والواقع ان مسألة المفاضلة - المترتبة على موضوع المساعدات الاجنبية - بين كون الجماعة اداة للاستعمار الغربي أو عميلة لموسكو انما تبدو نقطة غير جديدة بالمناقشة .

العضوية :

وضعت أول قواعد لعضوية الجماعة في المؤتمر العام الثالث عام ١٩٣٥ ، ففي هذا الوقت حدد حسن البنا ثلاثة

أنواع للعضوية (مساعد - منتسب - عضو عامل) فأى مسلم يعلن عن رغبته في الانضمام للجماعة ويوقع على بطاقة الاشتراك ويوافق على دفع رسم الاشتراك المقرر وتقبله الجماعة يصبح عضوا مساعدا ثم يصعد بعد ذلك الى عضو منتسب حينما يثبت تمكنه من مبادئ الجماعة والمواظبة على حضور الاجتماعات والزام نفسه بالطاعة ، ثم يصبح عضوا عاملا بعد انخراطه التام في الحركة وتدريبها البدني وتمكنه من العلوم القرآنية وادائه لفروض الاسلام كالحج والصوم واسهامه في صندوق الزكاة . وهناك مرتبة رابعة من مراتب العضوية وهي مرتبة (المجاهد) التي كانت قاصرة على حفنة قليلة من الذين يعكفون على تكريس انفسهم للجماعة (٣١) .

الا ان لائحة ١٩٤٥ حددت نوعين فقط من العضوية هما : عضو تحت الاختبار وعضو عامل ، فكان العضو الجديد يقضي فترة لا تقل عن ستة اشهر يثبت فيها نشاطه في انجاز واجبات العضوية ثم يسمح له باداء يمين الولاء بناء على طلب الشعبة التي ينتمي اليها ، وهذان النوعان من العضوية يسجلان كل على حدة في سجلات الشعبة ، وتنص القواعد العامة للعضوية على ما يلي :

- (١) ألا يقل عمر العضو عن ثمانية عشر عاما .
- (٢) أن يكون فاضلا مستقيما .
- (٣) ان يكون قادرا على فهم تعاليم الجماعة .

٤) أن يكون مستعدا لاداء واجباته .

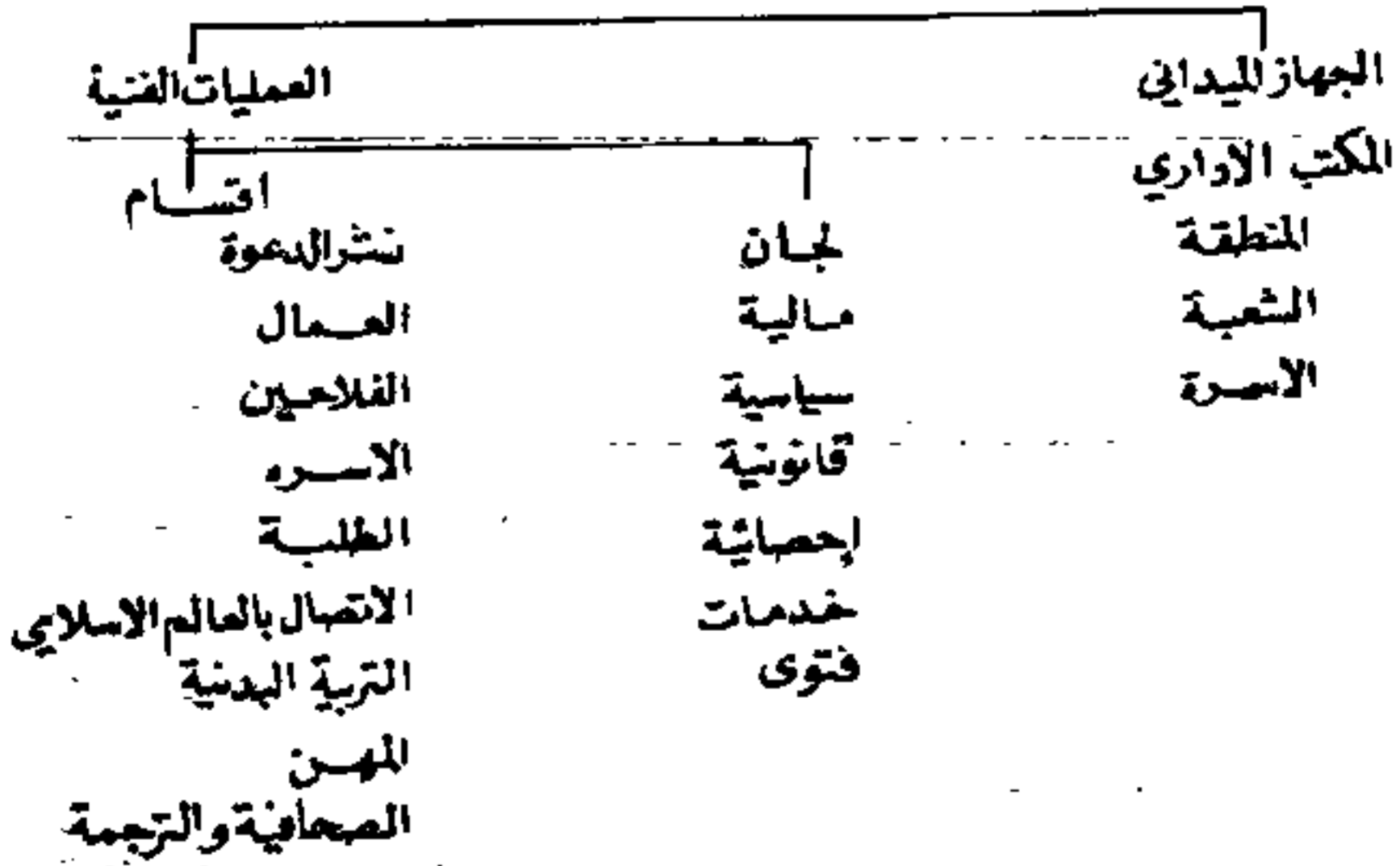
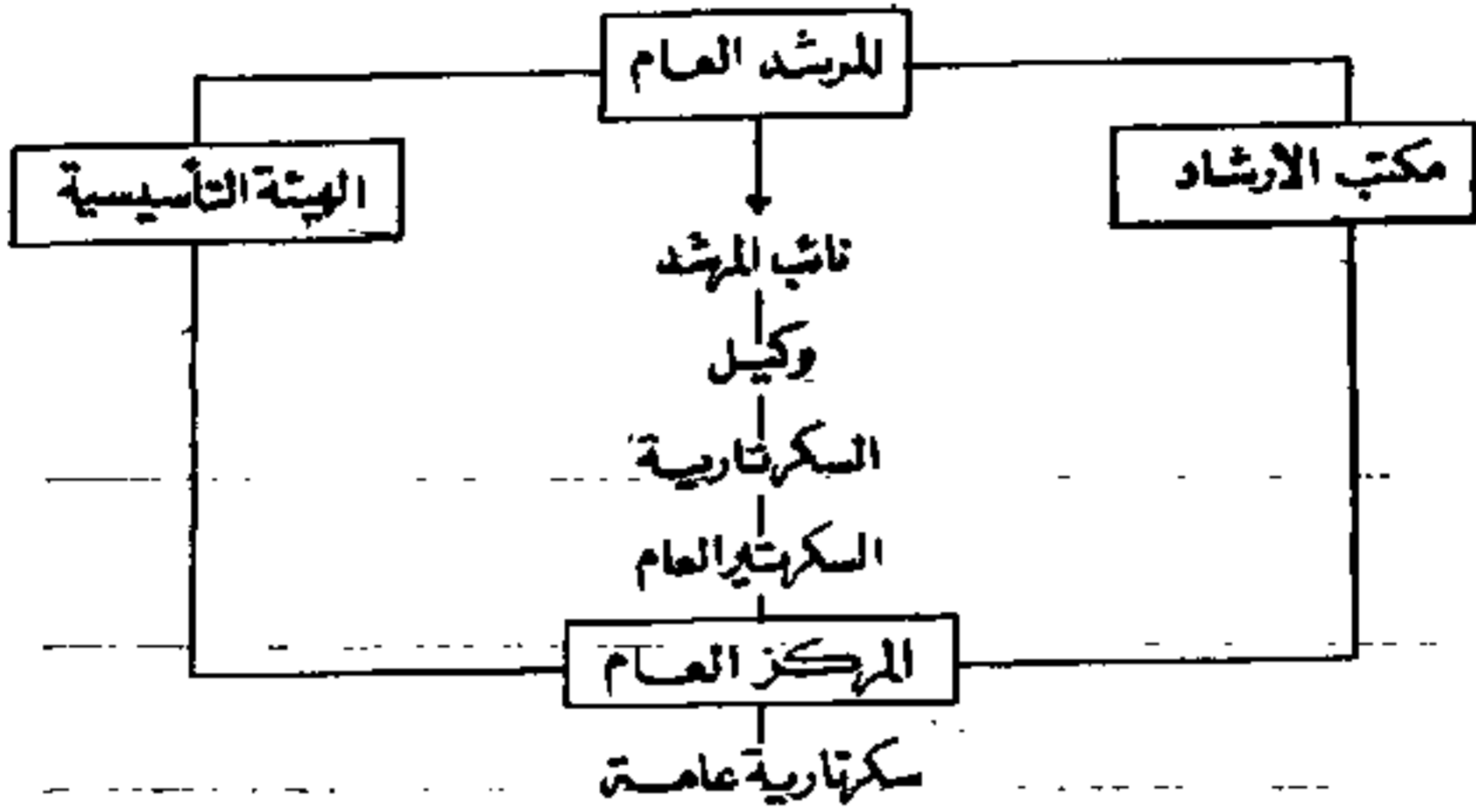
ويعد الاخ المسلم بأن يدفع مبلغا شهريا كاشتراك للعضوية وان يدفع مبلغا اضافيا - اذا استطاع - لصندوق الزكاة ، اما غير القادرين على الدفع فيتم اعفاؤهم من قبل رئيس الشعبة بعد ان يتأكد من انهم غير قادرين فعلا على الدفع .

وبعد أن يقسم العضو على أن يظل مدى حياته متبعا لقوانين الجماعة ، يؤدي يمين الولاء (البيعة) . ويمين الولاء يعد بمثابة عهد بين العضو وبين الله بأن يدافع العضو عن دعوة الجماعة وان يوفي بشروط العضوية التي تتضمن قبل اي شيء الثقة في القيادة والاستعداد للطاعة المطلقة(*) .

أما العضو الذي لا يؤدي واجباته او يخرج عن مبادئ الجماعة فيصبح عرضة للمساءلة التنظيمية من قبل رئيس الشعبة ، فاذا لم يستقم ، عن طريق النصح بالقول ، يصبح لمجلس ادارة الشعبة حق انذاره او تغريمه او وقفه أو فصله، ولكن السماح بفصل عضو عامل يجب ان يتم باذن خاص من المركز العام (القانون الاساسي مادة ٤ - ٨ واللائحة الداخلية مادة ٥ - ٨) كما ان لمكتب الارشاد العام ورؤساء الشعب حق منح عضوية فخرية للأفراد الذين قاموا باداء خدمات للدعوة (القانون الاساسي بند ٦٥) .

(*) لبيان أهمية العلاقة بين الثقة والطاعة ، نرجو الرجوع الى الجزء الاول . تاريخ الجماعة (الفصل الخامس) الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ - المؤلف .

رَسْمُ اِيضَاحِي لِتَنْظِيمِ



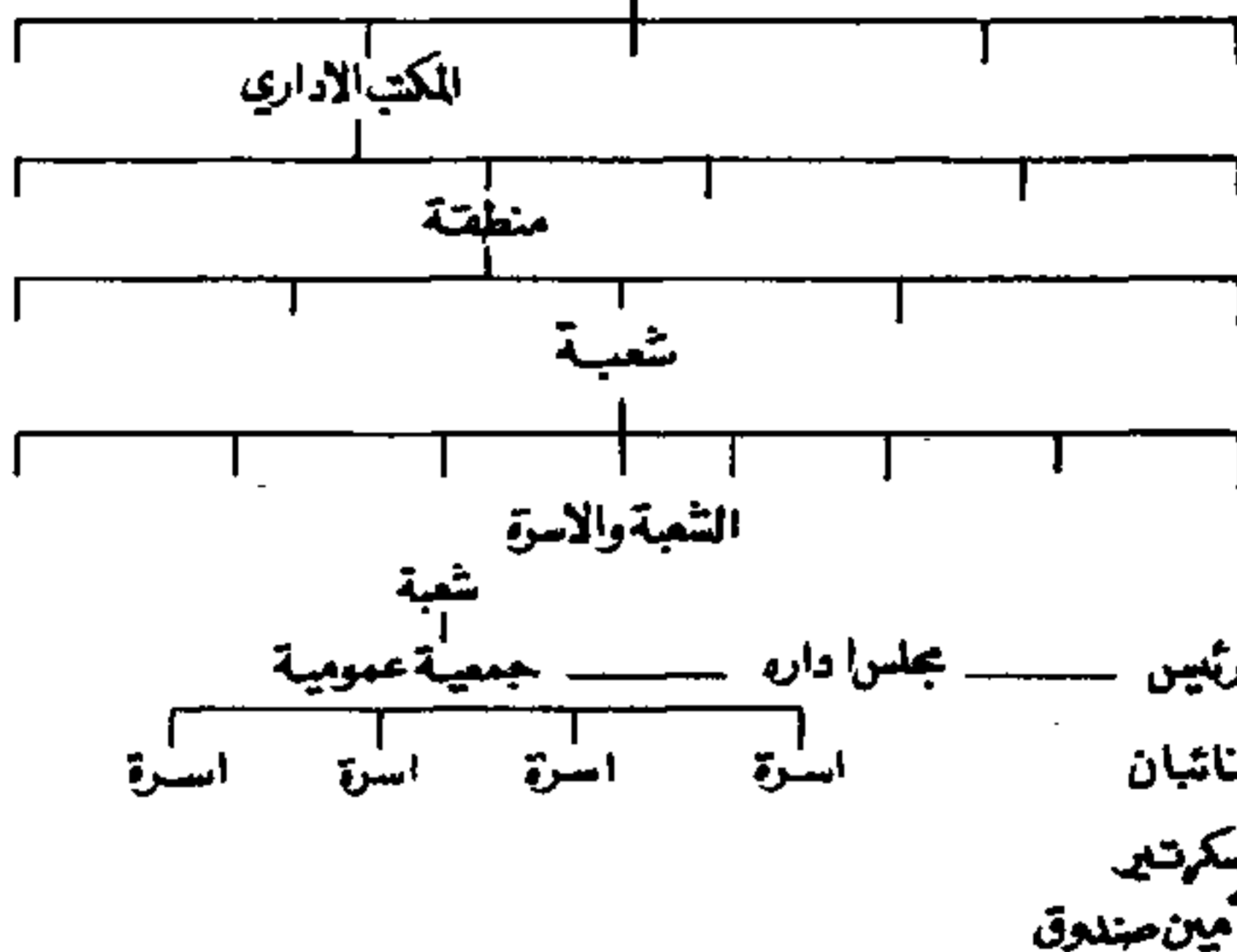
رسم ايضاحي للاعمال الميدانية

في التنظيم

المرشد العام

السكرتير العام

المركز العام



وتكون العشيرة من أربع أسر، كما يتكون الرهط من خمس عشائر، أما الكتيبة فتكون من خمس رهط.

الفصل السابع

قنوات الاتصال والتلقين العقائدي

الاتصال :

- الجرائد والمجلات
- المحاضرات
- الدعابة
- الاجتماعات وادوات العمل

التلقين العقائدي :

- الاسر
- الجواله
- الجهاد والجهاز السري

الاتصال

استطاعت الجماعة دائما أن تجعل صوتها يصل مسموعا للأذان سواء في الأمور التي تتعلق بالسياسة العامة أو في المسائل التنظيمية ، بل ان الجماعة لم تلق صعوبة كبيرة في اسماع صوتها اثناء ازماتها مع الحكومة . ويرجع الفضل في تمتعها بهذه القدرة الى الاهتمام البالغ الذي أولته الجماعة « لجهاز الاتصال » الخاص بها سواء أكان الاتصال مع العالم الخارجي أو في مجال التلقين العقائدي للاعضاء.

الجرائد والمجلات :

تعلم حسن البنا من الغرب أهمية فنون الدعاية ، لذا فكر في انشاء جريدة تنشر دعوته (١) ، وتفنيد دعاوى مناهضيه ، بالاضافة الى ذلك عدت هذه الجريدة في الوقت

ذاته أحد الدلائل على امكانية اقامة مشروعات اقتصادية اسلامية .

فقد كانت هذه الجريدة ثاني مشروع كبير تقوم به الجماعة (٢) . وقد بدأت الجريدة بداية متواضعة - في تحريرها - برسائل المرشد العام . ولم يظهر من هذه الجريدة سوى عددان بتاريخ ديسمبر ١٩٣٢ ويناير ١٩٣٣ (٣) . ثم تمكن حسن البنا بعد توقف هذه الجريدة بعدة أشهر من اصدار أول صحيفة للجماعة ذات أهمية على هيئة مجلة اسبوعية بعنوان (مجلة الاخوان المسلمين) . وكانت هذه المجلة بداية لسلسلة من نشرات الجماعة التي تحمل في « ترويتها » شعار صوت الحق والقوة والحرية . وكان أول مدير لهذه المجلة هو محب الدين الخطيب صاحب المكتبة السلفية وزعيم الجماعة السلفية . وقد استطاع حسن البنا - وهو لا يملك من المال سوى جنهين ، على حد قوله - ان يقنع محب الدين الخطيب ان يشتركا معا في اصدار المجلة التي صدر عددها الاول في مايو عام ١٩٣٣ واستمرت في الصدور أربع سنوات .

واتبعت هذه المجلة بأخرى عام ١٩٣٨ ، وكانت مجلة سياسية اسبوعية اسمها « النذير » وقد اعتبر حسن البنا هذه المجلة مدخلا اساميا الى المعتكف السياسي في المعارك السياسية الداخلية والخارجية .

وعقب الاحداث التي أدت الى انشقاق مجموعة « شباب محمد » عن الجماعة عام ١٩٣٩ انضم رئيس تحرير النذير الى هذه المجموعة وأخذ المجلة معه . ومهما يكن من شيء فان مجلة النذير كانت ستتهار حتما لو استمرت ، نتيجة لعدم شعبيتها وقلة عدد المشتركين فيها (٤) . ولم تستمر الجماعة طويلا دون صحيفة ، فرعان ما حصلت على حق استخدام ترخيص المجلة السلفية القديمة « المنار » . وكانت هذه المجلة بعد وفاة رشيد رضا قد اصدرت أربعة اعداد خلال السنوات من ١٩٣٥ حتى ١٩٣٩ . فأصدر البنا العدد الخامس ثم صدرت ستة اعداد اخرى تم بها استكمال المجلد السابع والثلاثين للمجلة تحت اشراف الاخوان المسلمين . وقد ألغيت رخصة المنار عام ١٩٤١ عندما قامت الحكومة بحملة ضد الجماعة ، لكن الاخوان كانوا يصدرون في ذلك الوقت مجلة احتياطية باسم «التعارف» التي سرعان ما أصبحت صوتا رسميا آخر للجماعة (٥) .

وفي أثناء حكم الوفد عام ١٩٤٢ - ونتيجة للترتيبات التي تمت مع الحكومة الوفدية - سمح للاخوان بممارسة بعض الانشطة الصحفية . فأخذ الاخوان في اصدار مجلة اسبوعية كانت تصدر كل اسبوعين - بدءا من أغسطس ١٩٤٢ باسم (الاخوان المسلمين) . وظلت هذه المجلة تصدر لمدة اربع سنوات ، وان تظلتها اوقات من القمع . وفي مايو

١٩٤٦ حلت جريدة يومية باسم (جريدة الاخوان المسلمين) محل هذه المجلة ، وظلت تلك الجريدة تصدر حتى تاريخ حل الجماعة عام ١٩٤٨ . ولقد كانت الجريدة اليومية أحد أحلام حسن البنا كما ان اصدارها كان دليلا على اكمال نضج الجماعة ، وقد شهد عام ١٩٤٧ صدور (مجلة الشهاب) وهي مجلة شهرية تعني بالآراء والبحوث الاسلامية على غرار مجلة « المنار » وقد اعتبر البعض مجلة « الشهاب » المجلة الخاصة لحسن البنا . الا أنها توقفت أيضا عام ١٩٤٨ عندما تم حل جماعة الاخوان .

وفي خلال فترة الحصار وأثناء نضال الجماعة لاسترجاع شرعية وجودها وجدت آراؤها تعاطفا مع مجلة اسلامية قاهرية عريقة تدعى « منبر الشرق » ، الامر الذي مكن الجماعة من استخدام هذه المجلة كمتنفس للتعبير عن آراء الاخوان . وتلا ذلك ظهور مجلة اسبوعية باسم « المباحث » (مايو ١٩٥٠ - يناير ١٩٥١) (٦) . يمتلكها ويرأس تحريرها صالح عشاوي القائم بأعمال رئيس الجماعة في ذلك الوقت ، وتلت مجلة المباحث الاسبوعية مجلة اسبوعية أخرى تدعى « الدعوة » (يناير ١٩٥١ - ١٩٥٦) رأس صالح عشاوي تحريرها أيضا ، الا أن هذه المجلة ، ورغم مكانة رئيس تحريرها الهامة داخل الجماعة ، لم تتمكن من اقتزاع اعتراف رسمي من الجماعة بكونها

الجريدة الرسمية للاخوان رغم شيوع هذا الاعتقاد لدى العامة . ويرجع عدم الاعتراف الرسمي بمجلة الدعوة الى تورط صالح عشاوي في صراعات زعامة الجماعة التي كانت دائرة آنذاك .

وظلت جماعة الاخوان بعد عام ١٩٤٨ دون جريدة رسمية لفترة من الزمن ورغم أن مجلة « المسلمون » التي يمتلكها ويرأس تحريرها سعيد رمضان كانت تعبر عن آراء الجماعة في هذه الفترة الا أنها لم تتحدث أبدا باسمها ، وبعد فترة طويلة ومضنية - من التخطيط والتنظيم وفي ظل القيادة الجديدة التي تولت بعد أزمة ديسمبر ٥٣ ويناير ٥٤ ، صدرت أخيرا وبعد طول انتظار الجريدة الاسبوعية « الاخوان المسلمون » وقد صدر من هذه المجلة اثنا عشر عددا توقفت بعدها عندما لاحت في الأفق نذر الازمة مع حكومة الثورة ثم أعلنت الجماعة ان اصدار المجلة في ظل الرقابة الشديدة من قبل الحكومة لم يعد ممكنا ، الا ان الحكومة فسرت توقف المجلة بنقل هذا المشروع ماليا (٧).

عملت صحافة الجماعة على خدمة اهداف عدة منها :
التغطية الخيرية المحدودة والدعاية الخارجية ونشر سياسة الجماعة بين الاعضاء والتلقين العقائدي والاتصال التنظيمي الداخلي ، أما في الاوقات التي كانت تتوقف فيها صحافة الجماعة - سواء لاسباب مالية وادارية داخلية او بسبب

أزمة خارجية - فكانت هذه المهام تنجز عن طريق اشكال صحفية اخرى . ففي عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، قبل ان تتمكن الجماعة من نشر جريدها الاسبوعية (الاخوان المسلمون) (*) ، كان الاعضاء يطلعون على السياسة والتوجيهات التنظيمية من خلال نشرة صغيرة بعنوان (الى الاخوان) كما لجأ الاخوان الى النشرات السرية في فترات الرقابة الشديدة والفترات التي منعت الحكومة فيها نشاط الجماعة خاصة عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وعام ١٩٥٤ .

المطبوعات :

كانت لجنة الصحافة والترجمة (قسم الصحافة والترجمة سابقا) تشرف على صحافة الجماعة بالاشتراك مع قسم الاتصال بالعالم الاسلامي وقسم نشر الدعوة الذي تولى هذه المهمة في الفترة التي تلت عام ١٩٥١ . كذلك كان قسم نشر الدعوة هو الفيصل فيما ينشر من مواد هي في الواقع جماع ايدولوجية الحركة . وكانت مهمة نشر الدعوة تتلخص في تحديد النعمة الثقافية والروحية لقراءات العضو .

(٥) صدرت هذه الجريدة الاسبوعية في عهد تولى الاستاذ حسن الهضيبي منصب المرشد العام واسندت رئاسة تحريرها الى الاستاذ سيد قطب - المراجع .

كذلك تولى هذا القسم - كأحد مهامه الأساسية - مهمة تجميع وتصنيف وإعادة نشر الجزء الأكبر من أعمال حسن البنا المكتوبة وخاصة الرسائل . كذلك بدأ قسم نشر الدعوة في إصدار سلسلة تحت عنوان (هذه دعوتك) بقلم سيد قطب رئيس القسم ، إلا أن الخطط الطموحة لتطوير هذه السلسلة تضاعفت بسبب أزمة عام ١٩٥٤ (٨) . وقد ظل لقسم نشر الدعوة الكلمة الأخيرة فيما يكتب أو ينشر وما يستخدم رسمياً في التداول بين الأعضاء .

كذلك تولى قسم نشر الدعوة الرقابة على الكتب التي تظهر بأقلام مؤلفين ينتمون إلى الجماعة ، وقد أخذت هذه الكتب في الازدياد بدءاً من عام ١٩٥١ ، وغالباً ما كانت تلك الكتب تتناول الحركة وتاريخها وافكارها ، وقد أثار ازدياد تلك الكتب قلق بعض زعماء الجماعة ذلك ان الكثير منها اعتبر غير ممثل للجماعة ، وفي عام ١٩٥٣ حذر السكرتير العام - باسم قسم نشر الدعوة - الكتاب الاخوان من عدم عرض أعمالهم على المركز العام قبل نشرها والا تعرضت تلك الأعمال للمقاطعة (٩) .

المحاضرات :

كان قسم نشر الدعوة مسؤولاً أيضاً عن وضع برامج المحاضرات التدريبية والمحاضرات العامة ، وفي الأيام الأولى

للحركة واثناء تواجدها في الريف كان المسجد - بما يقدمه للمتحدث فيه من هبة ووقار - هو المنصة الأكثر نفعا وفاعلية التي يمارس من فوقها الاخ المسلم القاء احاديثه (١٠). وقد ظل المسجد على مدى تاريخ الجماعة موقع التجنيد الاساسي ، الا ان اتساع التنظيم واتشاره في المدن الكبرى ودخول ابناء المدن كأعضاء في التنظيم أدى الى أن تصبح الخطب أكثر اهتماما بالامور الدنيوية . كذلك تقرر عقد اجتماعات منتظمة خارج المساجد في يوم محدد ، فأصبحت الاجتماعات بدءا من عام ١٩٣٩ تعقد مساء كل ثلاثاء في المركز العام وقد ظل هذا الموعد ثابتا طيلة تاريخ الجماعة (١١) .

كانت محاضرات الجماعة خلال ايامها الاولى بالقاهرة تتناول على الاغلب موضوعات دينية ، وكان حسن البنا هو المتحدث في أغلب الاحيان . يشرح المعنى الحقيقي للرسالة النبوية مدعما احاديثه بأمثلة من القرآن والسنة . وبتوسع نطاق الحركة اتسعت المحاضرات لتشمل تاريخ الاسلام وتاريخ مصر والامور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقتها بالنهضة الاسلامية المرتقبة . كما كانت المحاضرات تتناول بالطبع تاريخ حركة الاخوان . وكان حسن البنا طيلة حياته هو الشخصية الرئيسية وراء هذه المحاضرات بنفس القدر الذي كان به « الشخصية الرئيسية » وراء

كافة الجوانب الاخرى للحركة ..

وفي عام ١٩٥١ حدث تغيير ملحوظ في اللهجة والتركيز ، فعلى الرغم من بقاء قضية الاسلام وطبيعته ومعناه ومصيره هي القضية الاساسية ، الا أن طريقة عرض تلك القضية اختلفت وغدت اكثر تحديدا ، فالصيغ العامة التي كانت تشكل لب دعوة حسن البنا لم تعد تقنع الاعضاء ، الامر الذي اقتضى نظرة علمية واعية لمشكلة الاسلام فبدأ قسم نشر الدعوة في الاستفادة من اعضاءه المهنيين في مجالات القانون والاقتصاد والمجتمع والتربية والكيمياء والهندسة وعلم الحيوان (١٢) ، كذلك كان لموت حسن البنا - بجانب الصراع الداخلي - أثر كبير في التطور الذي طرأ على الجماعة . فالشخصية القوية التي استطاعت انشاء الجماعة بنجاح كانت هي نفس الشخصية التي حدثت من امكانيات الجماعة في النمو . وباختفاء شخصية البنا أصبح لزاما على الجماعة ان تلتفت الى مثقفها بحثا عن احياء للتحديات المتزايدة التي تواجهها من خارج صفوفها ، فحلت المادة العلمية محل الشعارات وأصبح لها الاولوية وصارت محاضرات مساء الثلاثاء اجتماعات جماهيرية يتلوها محاضرات متخصصة للعمال والطلبة والمهنيين في ليال أخرى في الاسبوع . فالاهتمام بالمصالح الثانوية للاعضاء كان تقليدا متبعا منذ زيارات حسن البنا للقرى ، والفكرة من هذا الاهتمام هي تقوية روابط الولاء الاساسي للجماعة

على أن تقوم الجماعة بحماية وتنفيذ المصالح الثانوية
للأعضاء .

الدعاة :

أخذ التنظيم في الاهتمام بشكل متزايد بالكفاءات
المهنية الفردية لسد الاحتياج الماس إلى تقديم محاضرات
متخصصة ، إلا أن هذا الاهتمام لم يأت على حساب الاهتمام
الشديد بالدعاة ، المروج الرئيسي لدعاة الجماعة ، فقد
أولت الجماعة طيلة تاريخها اهتماما شديدا لآثر المتحدث
- بالمعنى الإسلامي - على الجماعة ، وكانت قدرات حسن
البناء في الخطابة قدرات اسطورية مما كان له ابلغ الأثر
في النمو السريع للجماعة ، كذلك كان بمقدور أي عضو
أن يلاحظ أن المقدرة على الخطابة كانت إحدى المؤهلات
الاساسية لدى اختيار أي عضو لشغل منصب عام .

وقد نظم حسن البناء عام ١٩٣٨ فصولا صيفية للدعوة
والارشاد تولى ادارتها بنفسه . وفي عام ١٩٤٠ بارك حسن
البناء ذلك المرجع الرئيسي الذي وضعه أحد الأخوان
القدامى متناولا التوجيهات اللازمة للدعاة والفارق بين
الداعية والخطيب العادي ، واساليب العمل وموضوعات
خطب الدعاة ووسائل الاتصال المتاحة لهم ، وقد اعتمد

المؤلف على القرآن والسنة والتاريخ والسيرة كمراجع
لدراسته تلك (١٣) .

وقد اعيد تنظيم تدريب الدعاة بعد عام ١٩٥١ ، فلم
تعد مهمة اختيار الدراسين مهمة شخص واحد - حسن
البناء - الامر الذي يوضح طريقة الادارة في المرحلة التي
تلت مرحلة حسن البناء ، الا أن المقدرة على الحديث ظلت
شرطا من شروط التدريس بجانب القدرة على ادخال العلوم
الحديثة والعلمانية في الخطب التي كانت تقتصر فيما مضى
على العلوم الدينية البحتة . وكانت الجماعة تنتقي الاعضاء
الذين تقوم بتدريبهم على تلك المهمة من بين طلبة الجامعة
من ذوي الاصول الرفيعة التي تمكنهم من التعاطف مع
الاحتياجات والمشاعر والظروف المحلية للقطاعات العريضة
عن العمال والفلاحين الذين يشكلون القاعدة الواسعة
للجماعة (١٤) .

اجتماعات التنظيم وشعاراته وادوات عمله :

يعتبر الجو الذي يتم فيه الاتصال في التنظيمات
الجماعية هاما قدر اهمية الاتصال نفسه ، ففي الوقت
الذي تلقى فيه المحاضرات المتخصصة في اماكن محدودة
وبحضور اعداد صغيرة ، كانت المحاضرات العامة تلقى في
اجتماعات جماهيرية ، لذا اعتبرت المحاضرات العامة جنبا

الى جنب مع الاجتماعات التنظيمية الجماهيرية واجتماعات
المناسبات فرصة هامة لاظهار ولاء الاعضاء للجماعة
وللاعلان عن قوة الجماعة ووحدتها . ومن الطبيعي أن يكون
مثل هذا الجو مشحونا بالعداء للعالم الخارجي وبالاحساس
المتزايد بالثقة في قوة الجماعة الداخلية ، ولعل من الواضح
هنا أن حسن البناء قد استفاد تماما من اسلوب « دفع عربة
فرقة الموسيقى الى الامام » .

هذا وتنص المادة ٦١ من القانون الاساسي على ضرورة
عقد اجتماع عام لرؤساء الشعب كل عامين يدعو اليه المرشد
العام ويعقد بالقاهرة او اي مكان آخر ، ويكون الهدف
من الاجتماع التعرف والتفاهم في كافة الامور التي تتعلق
بالدعوة ومناقشة مدى انتشار الدعوة في تلك الفترة .

ومع أن المادة ٦١ لم تقرر الا عام ١٩٤٥ ، الا اننا نلاحظ
أنها جاءت تقريرا لواقع ظل يمارس طيلة السنوات العشر
الاولى للجماعة في القاهرة .

وقد عقد آخر اجتماع من تلك الاجتماعات التنظيمية
الواسعة التي شارك الحاضرون فيها في اتخاذ القرارات ،
في أغسطس ١٩٤٦ ، عندما دعي ممثلو كافة الشعب للدلاء
برأيهم قبولا أو رفضا في القرارات التي اتخذتها
السلطات (١٥) .

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا أصبح عمل الجماعة لا

ينفصل عن سياسة الامة بالشكل الذي عكسته الاجتماعات
الجماهيرية العامة التي عقدت فيما بعد .

وبعد اختفاء تلك الاجتماعات التنظيمية حلت محلها
اجتماعات جماهيرية أصغر تتحدد وفق الأماكن الجغرافية
وسهولة المواصلات بينها ووفق اهتمامات الاعضاء ، وهكذا
وجدت اجتماعات للطلبة واجتماعات للعمال واجتماعات
للموظفين واجتماعات للمهنيين كذلك وجدت الاجتماعات
الاقليمية لتلبية احتياجات منطقة بعينها ، وغالبا ما كانت
تلك الاجتماعات تعد على مستوى المنطقة فتحضرها مجموعة
من الشعب التي تقيم في نفس المنطقة . ويتبع في جميع
تلك الاجتماعات نظام واحد : يفتح الاجتماع بتلاوة
القرآن تتلوها خطب عن الحركة تم يبدأ اجتماع العمل
والمناقشات ويختتم الاجتماع بالتلاوة مرة أخرى (١٦) .

وقد أصبحت تلك الاجتماعات تعقد بشكل أكثر
اتساعا وكلما سنحت الفرصة ، بعدما تبلور الشكل التنظيمي
للجماعة وأصبح لها صوت مسموع في شؤون مصر بعد
اتهاء الحرب ، وقد كانت زيارات حسن البنا للشعب
مناسبات تعقد من أجلها الاحتفالات الجماهيرية . كذلك
كانت قيمة الاجتماعات الاقليمية تتحدد وفق اهمية
الشخصيات المحلية والرسمية البارزة التي تحضر تلك
الاجتماعات من الاعضاء وغير الاعضاء ، فكان حضور تلك

الشخصيات يصنع الاحتفالات والاجتماعات بجمو من المهابة والاحترام (١٧) . كذلك كانت الجماعة تعقد الاجتماعات العامة احتفالا بالمناسبات الاسلامية والاعياد وكانت تحرص على دعوة الشخصيات والجماعات الاسلامية من غير الاعضاء كلما أمكن ذلك (١٨) . كما كانت جماعة الاخوان تقيم حفلات استقبال للشخصيات والوفود العربية والاسلامية البارزة كذلك كانت حفلات الاستقبال تقام للمربين والمدرسين والعمال وكافة الافراد الذين يحتمل أن يشاركوا في الجماعة او يروجوا افكارها على أقل تقدير (١٩) .

الا أن الجماعة كانت تدخر مجهوداتها للاجتماعات السياسية الجماهيرية التي تتناول المسألة الوطنية ، فقد رأينا الجماعة في اعقاب الحرب تدعو الى اجتماعات سياسية جماهيرية في القاهرة وعواصم الاقاليم ومنذ ذلك الوقت فصاعدا اصبحت الجماعة تركز جهودها في هذا المجال . ولقد أطلقت جماعة الاخوان على أول هذه الاجتماعات اسم « المؤتمر الشعبي » الامر الذي يؤكد ان الجماعة كانت تعبر بهذه التسمية عن الاعتقاد الذي كانت تروج له وسط العامة والقائل بأن الجماعة بما اكتسبته من قوة جديدة لها الحق في التحدث نيابة عن الامة . وكان هذا الشعور بالثقة، في ان جماعة الاخوان المسلمين تمثل ارادة الشعب ، مستمدا من تلك الزيادة الهائلة والمضطردة في عدد الاعضاء .

كانت سياسة الجماعة ترمي ببساطة الى اعتبار صوت الجماعة هو الصوت الوحيد والمعبر عن مصر ، الا أن هذا الادعاء من جانب الجماعة ووجه بتحد شديد من جانب الائتلاف الوفدي الشيوعي عام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ومع ذلك فإن أي مراقب في مصر لا يملك انكار ان الحزم والتركيز على الهدف اللذين تميز بهما برنامج الاخوان الوطني كانا من أسباب وصول الجماعة الى الذروة آنذاك مما دعم اعتقاد الاخوان بأنهم كانوا في الاربعينات « التعبير الحقيقي عن عقل ووجدان أغلبية الشباب المصري » . وفي تلك الاثناء ، وبينما كان الوفد والسراي يواجهان الخذلان والامتعاض عام ١٩٤٢ ، أخذ نجم الجماعة يواصل الصعود بسرعة فائقة - أكثر من اي وقت مضى - وخلال الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨ (وهو العام الذي قضى فيه على الجماعة) كانت الجماعة قد أصبحت اكثر القوى الموجودة في الساحة تمتعا بالشعبية ، وكانت الاجتماعات الجماهيرية التي غالبا ما تنتهي بمظاهرات هي الاداة الاساسية في نجاح الجماعة بهذا الشكل . فقد كانت تلك الاجتماعات بمثابة تذكرة دائمة وحية بمدى الحزم والقوة التي تعتق بهما الجماعة افكارها وتعمل على تنفيذها . وهكذا أصبحت جماعة الاخوان ترتبط في أذهان الاعضاء وغير الاعضاء بالقوة التي لا تقهر ولا تتقهقر .

وبعد ان عادت الجماعة الى العمل عام ١٩٥٠ استؤنفت

تلك الاجتماعات التي وصفناها آنفا . واستمرت هذه الاجتماعات تلعب دورا هاما في الحياة العامة والتنظيمية لكن على نطاق أضيق ، ولعل سبب هذا التغير يرجع الى تضائل حجم العضوية وسياسة « التحوط » التي اتبعتها الجماعة بعد عام ١٩٤٩ وانتقال تركيزها الى الاهتمام بمشاكل الاتصال . ولقد أشرنا سابقا الى كراهية المرشد الجديد لاستعراضات القوة تلك ، فقد كان الهضيبي ينتقد كافة مستلزمات الاجتماعات الجماهيرية بدءا من الاحاديث النارية الى القاء الشعارات وتأجج المشاعر والتظاهر ، لذا نجد الهضيبي لا يشجع الكثير من المواقف التي كان حسن البنا يجدها بشدة وقد رأينا مظاهر اختلاف الزعامة الجديدة عن القديمة في سياسات الجماعة المختلفة عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ كما رأينا أساليب التلقين العقائدي الجديدة التي حاول المرشد الجديد ادخالها . ولعل فشل الجماعة في جذب اتباع الاعداد الكبيرة التي كانت تتبنى فكر الجماعة في الاربعينات يرجع في جزء منه الى هذا التغير الاساسي في الابتعاد عن التوجه العاطفي الى الجماهير على غرار ما كان يحدث في الماضي

كان من السهل تمييز وجود الاخوان داخل اي تجمع عن طريق شعاراتهم التي يطلقونها ، الا أن بعض تلك

(*) الحرب العالمية الثانية - المرجع .

الشعارات - في صيغتها العامة - لم تكن حكرا على
الاخوان فقط ، ففي الوقت الذي كان الاخوان يستخدمون
فيه شعار (الله أكبر ولله الحمد) كانت جماعة مصر الفتاة
تستخدم شعار (الله أكبر والعزة للاسلام) بل ان الوفد
استخدم هذا الشعار وحتى الشيوعيين استخدموه في الظروف
المناسبة ، كذلك كانت عبارة (الله أكبر والعزة لمصر)
شعارات للجماعات السياسية المختلفة بل وشعار اولئك
الذين كانوا يؤيدون نظام عبد الناصر ، وشعار (الله أكبر
والعزة لمصر) يعكس خلافا واضحا بين العلمانيين وبين
الاخوان المسلمين حول المفهوم الحقيقي للوطنية . الا ان
الاختلاف في الشعارات المتباينة لم يكن مجرد موضوع
تفضيل كلمات على كلمات اخرى او افكار على افكار ، بل
ان تلك الشعارات غالبا ما تكون اشارات اتفاق على عمل
بين اعضاء الجماعة الواحدة في الاجتماعات الكبيرة التي
تضم أكثر من جماعة ، ففي الكثير من الاحيان كانت تلك
الشعارات تستخدم كصيحة حرب تتجمع على أثرها
الجماعات المتصارعة .

أما شعار (الله أكبر ولله الحمد) فقد كانت له دلالة
ايدولوجية عميقة لدى الاخوان و احيانا ما كان يضاف
الى هذا الشعار ترتيلة اخرى طويلة ذات أثر عاطفي شديد
على الاخوان هي : « الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن

دستورنا والجهاد سييلنا ، والموت في سبيل الله أسمى
أمانينا « (٢٠) . وقد كانت هذه الترتيلة تستخدم كاملة أو
تستخدم اجزاء منها في الاجتماعات المشتركة الواسعة ، كما
كانت تستخدم اثناء المظاهرات واثناء اجتماعات الجماعة في
المركز وخاصة في اجتماعات مساء الثلاثاء حيث كانت تلقى
تلك الترتيلة بشكل جماعي فيضفي ذلك الالتقاء طابعا دراميا
على بيعة تجديد الولاء لمبادئ الاخوان (٢١) .

ولقد اعترض حسن الهضيبي على هذا التقليد ايضا ،
وكان اعترضه على الشعارات الصوتية بمثابة اطفاء لجذوة
حماس العضو . كذلك اصدر الهضيبي تعليمات رسمية
ياقتصر الشعارات على بداية ونهاية الاجتماعات ، كما انه
كان يستخدم سلطته كمرشد عام في منع تلك الطقوس في
الاجتماعات التي يحضرها خاصة في الاوقات التي يرى فيها
ان القاء الشعارات سوف يؤدي الى اثاره الهياج واعترض
الهضيبي لم يكن على الشعارات في حد ذاتها - فقد
أصبحت تلك الشعارات جزءا هاما من ادوات حركة
الاخوان - بل كان الاعتراض اساسا على عدم التحكم في
استخدام تلك الشعارات ولذا جاءت سياسة مكافحة
الشعارات متفقة مع باقي سياسات الهضيبي في مكافحة
مبالات الماضي .

ولم تكن هناك علامات مميزة للاخ المسلم سوى

شعاراته وبعض سلوكياته الاجتماعية والكلامية ، الا ان الاعضاء ذوي المراتب العليا (والاصول الاجتماعية العليا بالتالي) كانوا يضعون في الايام الاولى للجماعة بالقاهرة عباءة قصيرة على أكتافهم ويضعون عليها شارة تحمل اسم الجماعة ، وقد تغير لون تلك الشارة من الاخضر الى الابيض في منتصف الثلاثينات ثم اختفت العباءة مع بداية الاربعينات ، كما كان اعضاء الجماعة من خطباء المساجد يرتدون ايضا عباءة محلاة بخيوط ذهبية ولها جيب خاص فوق موضع القلب يوضع فيه المصحف ، الا أن هذا الزي اختفى ايضا مع اختفاء عباءة رجال المستويات العليا (٢٢) .

كذلك كان لزاما على العضو في الثلاثينات أن يرتدي خاتما فضيا معيناً في بنصر يده اليمنى ، وكان هذا الخاتم يشتري من المركز (٢٣) ، الا ان هذا الامر لم يلق رواجاً على ما يبدو فأصبح ارتداء الخواتم اختيارياً وعلى كل من يود ارتداء خاتم ان يحصل عليه بمعرفة الخاصة .. وكان الخاتم يحمل شعار الجماعة وهو سيفان متقاطعان ومصحف وكان هذا الشعار يتصدر كافة مطبوعات التنظيم الرسمية والرايات الخضراء التي تتدلى من نوافذ وجدران مباني الجماعة ، كما كان هذا الشعار يتصدر مظاهرات الاخوان والبضائع التي يتم انتاجها عن طريق مشروعات الجماعة الاقتصادية ، وصور حسن البناء وتناجح التقويم واجندات

المكاتب التي كانت تظهر كل عام . وفي عام ١٩٥٣ تم اصدار هذا الشعار على دبوس صغير يباع للاعضاء خارج المركز عن طريق بعض باعة الكتب ، وقد لجأت الجماعة الى عمل مثل هذا الدبوس كوسيلة للاستفادة الاقتصادية القصوى من شعار الجماعة عن طريق بيعه للاعضاء (٢٤) .

التلقين العقائدي

كانت الجرائد والمجلات والاجتماعات وادوات التنظيم مجرد عوامل مساعدة تعمل على تهيئة الجو الملائم لمؤسسات التنظيم الاخرى التي تتحدد مهامها في خلق الولاء للجماعة داخل نفس العضو والحفاظ على هذا الولاء . وقد ذكرنا ان تلك المؤسسات تتكون اساسا من نظام الاسر والجوالة ثم الجهاز السري الى درجة محدودة ، دون أن يقلل ذلك من أهميته .

قسم الاسر :

ترى الجماعة في نظام الاسر التحقيق الفعلي لمعنى الاسلام بين الاخوان ، فضلا عن انه أداة الجماعة الاساسية في التربية (٢٥) ، ولعل معلوماتنا عن هذا النظام ترجع

في الكثير منها الى رغبة الاخوان في تصحيح التصور الخاطيء - وفقا لاعتقادهم - الذي يماثل بين هذا النظام وبين نظام (الخلايا) الاكثر شيوعا (٢٦) . وهذا التصور يرجع الى الحملة الصحفية الواسعة التي شنتها الحكومة عام ١٩٤٩ ضد هذا النظام ، الامر الذي دعا قيادة الاخوان الجديدة الى محاولة شرح المفهوم المحدد لهذا النظام والغرض منه ، للاعضاء ولغير الاعضاء (٢٧) .

وقد تطلب خلق روابط قوية بين الاعضاء والجماعة وبين بعضهم البعض ايجاد امكانيات اكثر من مجرد اداء يمين الولاء ، ونشأت مشكلة الروابط تلك عندما زاد عدد الاعضاء بالشكل الذي أصبح من المستحيل معه الحكم على ولاء الفرد بمجرد ولاءه الشخصي لحسن البناء كما كان يحدث في الماضي . ذلك ان العدد ازداد بالقدر الذي لم يعد ممكنا معه ان يشرف حسن البناء على تربية كل عضو .

كان العضو في أولى مراحل الجماعة يعبر عن ولاءه بشكل شخصي وغير رسمي حيث كان يرتبط بالتنظيم مباشرة دون الاشتراك في وحدات تنظيمية ويكتفي أن يقسم العضو يمين الولاء للاخوان وان يكون مخلصا لكافة أفراد الجماعة ، الا أن فكرة الوحدة التنظيمية ظهرت في شتاء عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، عندما زاد عدد الاعضاء خاصة من بين

طلبة الجامعة وكان الغرض من تلك الوحدات ارشاد الاعضاء فيما يتعلق بأهداف الحركة ومعناها ، فكانت الجماعات الاولى تنظم على هيئة وحدات تضم كل وحدة عشرة افراد وكانت بعض تلك الوحدات تتلقى التعليمات من حسن البنا شخصيا . وقد ظلت بيعة الاخوان هي التعبير الاساسي عن الولاء للجماعة وفي نفس الوقت أخذ حسن البنا في تكوين نظام الكتائب بهدف استيعاب طاقات العضو البدنية والعقلية والروحية وضمان ولائه للجماعة وافكارها واعضاؤها .

بدأت جماعة الاخوان في تكوين كتائب انصار الله في خريف عام ١٩٣٧ (٢٨) فأخذت ثلاثة جماعات (عدد كل منها أربعون فردا الاولى للعمال والثانية للطلبة والثالثة للموظفين والتجار) تلقي كل على حدة في ليلة معينة من الاسبوع لتمارس تدريباتها في تلك الليلة فكانت تلك التدريبات تتضمن السهر ليلا وأداء أكبر قدر ممكن من صلوات الفرد والجماعة والتسبيح وأقل قدر ممكن من النوم، وكان يتخلل تلك الجلسات ارشادات روحية في أي موضوع بدءا من الصوفية و انتهاء بالجنس يلقيها حسن البنا نفسه في أي وقت معين من الجلسة .

يمكننا أن نلخص لب الالتزام المرجو من العضو في ثلاث كلمات هي « العمل والطاعة والصمت » . وقد

كان الاداء الليلي للطقوس الدينية يتم عمدا وفقا للسنة النبوية وما قيل عن استمتاع النبي باداء الطقوس على هذا النحو .

وقد كان مقدرًا لتلك الاجتماعات الليلية أن تصل الى أربعين اجتماعا الا أن هذا البرنامج لم يكتمل في السنة الاولى ولعل هذا يرجع الى عدم وضوح الهدف من تلك الاجتماعات في اذهان القادة والاعضاء (٢٩) . وكان توقف هذا البرنامج مخيبا لآمال حسن البنا إذ كان لهذا الفشل أثره الحتمي على حسابات حسن البنا فيما يتعلق بنمو تلك الكتائب ونمو الجماعة بالتالي ، كان من المحتم أن تمر هذه الكتائب بثلاث مراحل للنمو - وفقا لتصورات حسن البنا - على النحو التالي : -

- (١) مرحلة التعريف بمبادئ الجماعة وأهدافها بين الاعضاء وخارجهم .
- (٢) مرحلة تكوين تنظيم فعال يجسد تلك المبادئ .
- (٣) مرحلة تنفيذ مبادئ الجماعة .

وكان نجاح نظام الكتائب هو العلامة التي تشير الى انتهاء المرحلة الثانية ، فقد كان حسن البنا يأمل في تجنيد ١٢٠٠٠ عضو عن طريق الكتائب « ولن يهزم اثني عشر ألفا من قلة » ، لذا أصبح للفشل الذي أصاب نظام الكتائب

آثره السيء في عدم الانتهاء من المرحلة الثانية والتأجيل
الطويل للمرحلة الثالثة .

الا ان تلك التجربة أفادت الجماعة في تمهيد الطريق
للافكار الفعالة التي توصلت اليها فيما بعد ، ففي
جو سنوات الحرب توصلت الجماعة الى حل ناجح لمشكلات
ولاء العضو بفعل عنصرين اساسيين هما التزايد في عدد
الاعضاء والضغط الخارجي الذي يمارس على الجماعة ،
فانشيء نظام الاسر في سبتمبر ١٩٤٣ ، وقد سمي رسميا
في البداية بالنظام التعاوني ثم نظام الاسر التعاوني وانتهى
الى الاسم الذي عرف به شعبيا ورسميا بعد ذلك وهو نظام
الاسر .

وقد نصت اللائحة العامة للجماعة على تقسيم اعضاء
الشعبة العاملين الى أسر تضم الواحدة ما لا يزيد على خمسة
أفراد زيدت بعد ذلك الى عشرة (٣٠) ، وتنتخب الاسرة
نقيا لها يمثلها لدى قيادة الشعبة. وقد اعتبرت الاسرة وحدة
متكاملة وجماعية ومسؤولة عن اعمالها ، ومن كل أربعة
أسر تتكون (العشيرة) ويرأسها نقيب الاسرة الاولى ، كما
يتكون الرهط من خمسة عشائر وتتكون الكتيبة من
خمسة أرهاط ، كذلك كانت رئاسات هذه التشكيلات تدور
في نطاق رؤساء وأعضاء الاسر والعشيرة .

ولقد تخلى حسن البنا عن فكرة انشاء الكتاب

كوحداث أفقية مستقلة داخل الجماعة باعتبار ان الجواله يمكنها أن تقوم بهذه المهمة . واتجه الى وسيله اكثر فعالية هي تعبئة كافة الاعضاء في مراتب مختلفة تتكون منها الكتاب عند اللزوم . ولقد كان هذا النظام الجديد وهيكله التنظيمي والافكار التي يشيعها هذا النظام وسط الاعضاء هو الاساس الحقيقي لقوة جماعة الاخوان المسلمين ، فقد مكن هذا النظام القيادة من ممارسة عملها عبر سلسلة قيادية محكمة ومحددة ، وأصبح الاداة الرئيسية التي تمارس القيادة من خلالها التعبير عن ارادتها . وجنبا الى جنب مع نظام الجواله والجهاز السري ، تمكن هذا النظام من احكام ترابط اجهزة الجماعة التي ستحقق رؤيتها المستقبلية .

ويشكل قسم الاسر ، في المركز العام ، القيادة العامة لهذه الاسر . وقد أصدرت هذه القيادة مجموعة الاوامر المنظمة للشؤون الداخلية للاسر (٣٢) . ويجتمع العضو أسبوعيا مع أسرته ويخضع لالتزامات شخصية واجتماعية ومالية . وتتحدد الالتزامات الشخصية في أن يكون العضو مخلصا ويؤدي فرائض الدين بانتظام وان يتجنب ارتكاب الكبائر (المقامرة ، تعاطي الخمر ، الربا ، الزنا) وان يبذل جهدا مستمرا على طريق هداية منزله وأسرته وأن يثبت ولاءه واخلاصه الدائمين للتنظيم ومبادئه وقادته . أما فيما يختص بالالتزامات الاجتماعية فيجب على الاخ المسلم ان يحرص

على توثيق العلاقات الاخوية داخل الاسرة ، بحضور الاجتماعات الاسبوعية التي تعقد خارج مركز الشعب ويفضل أن تعقد تلك الاجتماعات في منازل اعضاء الاسرة بالتناوب وان يقضي أفراد الاسرة الواحدة سويا ما لا يقل عن ليلة شهريا في الهواء الطلق فينامون معا ويتناولون وجبات جماعية ، كذلك يجب على أعضاء الاسرة الواحدة اداء صلاة الجمعة سويا كما يستحسن اداء صلاتي الفجر والعشاء جماعة ما امكن ، اما بالنسبة للالتزامات المادية فالاسرة تعتبر كل فرد فيها مسؤولا عن باقي الافراد فيتعاون أعضاء الاسرة الواحدة في تحمل اعباء بعضهم البعض وفي اقتسام المكاسب فيما بينهم ، وتنشئ كل اسرة صندوقها التعاوني الذي يضع فيه الاعضاء اشتراكاتهم . ويرسل خمس ايرادات هذا الصندوق الى المركز العام ليستثمر في جمعية التأمين الاجتماعي الاسلامية .

وتكمن دعائم نظام الاسر كما يلخصه حسن البنا ، في كلمات ثلاث : التعارف والتفهم والتكافل ، أما التعارف فمعناه تقوية روابط الاخوة بين الاخوان وهو مفهوم مستمد من الآية القرآنية (واعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا) (٣٤) ، ومن الحديث الشريف (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) ، أما « التفهم » فمعناه هنا فهم الاسلام واطاعة تعاليمه والالتزام الشخصي تجاه الناس . اما « التكافل »

فهو روح الاخوة وجوهر الاسلام كما ورد في الحديث الشريف الذي معناه : ان يلبي المسلم احتياجات أخيه المسلم أفضل من قيامه في المسجد شهرا ، ومن أدخل السرور على بيت مسلم لم يكافئه الله بأقل من الجنة .

وكانت قراءات ودراسات الاسر في عهد حسن البنا تقتصر على الرسائل التي وضعها بنفسه من أجل الكتاب، والتراث الاسلامي بوجه عام. وكان الهدف الاساسي من هذه الدراسات هو تكوين ما يمكن ان يطلق عليه « الشخصية الاسلامية » للعضو بحيث تنعكس هذه الشخصية على كافة سلوكياته الدينية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ورغم ان هذه التربية تتسم بالكثير من العمومية نظريا ، الا أن الجماعة كانت تولي اهتماما خاصا بالتنشئة الاخلاقية والاجتماعية للعضو عمليا ، وغالبا ما كانت تلك التنشئة تعتمد على بعض المأثورات المستمدة من القرآن والسنة التي توضح السلوك المناسب في الاوقات والمناسبات المختلفة (٣٥) .

وبعد انتهاء عهد البنا أصبح لقيادة قسم الاسر مسؤولية مباشرة في وضع البرامج التدريبية للاعضاء . فتضمن برنامج النشاط الجديد اصدار نشرات خاصة عن تاريخ وأهداف نظام الاسر وتعاليمه الاساسية (٣٦) - كما تضمن أيضا برنامجا محددًا للدراسة (٣٧) ، الا أن التركيز

الاساسي ظل على التنشئة الاخلاقية والاجتماعية التي يجب أن يكون عليها الاخ الصالح والمسلم الصالح .. فكانت هذه النشرات تركز بفعالية كبيرة على نقطة اساسية لدى الجماعة وهي أيضا واحدة من المبادئ التي نادى بها حسن البنا الا وهي ان مشكلات الاصلاح المصري او الاسلامي لا يمكن ان تتم دون اصلاح الفرد المسلم المصري . وقد كان الدور الفعال والمتزايد لقسم الاسر - بعد ان تولى الهضيبي زعامة الجماعة - هو أحد نتائج الصراع الذي دار داخل الجماعة حول نشاطها السابق ، فقد كان الهضيبي يعتقد أن التركيز الاساسي للجماعة يجب ان يكون تركيزا اصلاحيا وروحيا : ومن ثم فان قسم الاسر هو الاداة المناسبة في تدريب العضو تدريبا صحيحا ، ومشكلة الهضيبي الاساسية كانت تكمن في محاولة تصحيح فكر وتاريخ الجماعة وعدم التركيز على عنصر القوة البدنية والعسكرية التي كانت الجماعة توليها اهتماما شديدا في الماضي . فقد اعتمد الهضيبي في صراعه مع قادة الجهاز السري على اعطاء دور فعال لقسم الاسر بهدف ان تتمكن الاسر من كسب الاعضاء الامر الذي يجعل حل الجهاز السري ممكنا ، وكان الهضيبي ينوي اعطاء سلطات واسعة لقسمي نشر الدعوة والاسر بحيث يصبح هذان القسمان القناة الاساسية التي يتلقى العضو من خلالها تلقينه العقائدي ، وقد استطاع الهضيبي - بنجاح - تعيين مسؤولين يرضى عنهم لهذين

القسمين ووسع من اختصاصاتهم كما عمل أيضا على توسيع القسمين بما يتلاءم والمسؤوليات الجديدة التي أقيمت على عاتقهما (٣٨) . ولعله من بديهيات القول ان التعليمات الجديدة كانت تستلزم معلمين جددا لذا عمل الهضيبي على انشاء مدارس تدريبية جديدة لمعلمي الاسر وقادتها (٣٩) . فأصبح للجماعة جهاز تعليمي محدد نتيجة لهذا النظام كذلك أصبح نظام التدريس أكثر كفاءة الامر الذي ترتب عليه ازدياد كفاءة المعلمين كما اصبح لدى الجماعة صف ثان وثالث من القيادات المدربة وهو ما ساعد على سد الفجوة التي خلفها موت حسن البنا .

ومهما يكن من أمر فان هذا التطور ، مع وجود ظواهر الصراع الداخلي الاخرى على القيادة ، كان من العوامل التي أدت الى تفجير الموقف ومن ثم عجلت بنهاية الجماعة ، ذلك ان العلاقة بين معهد اعداد قادة الاسر وبين الجوالة كانت تمثل احدى النقاط الحرجة في هذا الموقف .

الجوالة :

تعتبر وحدات الجوالة أقدم المؤسسات التي أنشأها حسن البنا وخلفها للجماعة من بعده .. والاصول الدينية لفكرة الجوالة تكمن في الايمان بأن العقل السليم في

الجسم السليم (٤٠) . فقد شهدت الجماعة في أول عهدها بالاسماعيلية مولد « فرق الرحلات » التي كانت تهتم اساسا بالنشاط الرياضي والترفيه البدنية . وبعد ان انتقلت الجماعة من الاسماعيلية الى القاهرة ظلت هذه الفرق في الاسماعيلية الا ان الجماعة عمدت الى اعادة تشكيلها على نمط حركة الكشافة الوطنية المصرية . واطلق عليها اسمها الجديد « فرق الجواله » وتم تعيين قائد لها بصفة رسمية واصبحت فرق الجواله بعد المؤتمر العام الثالث (مارس ١٩٣٥) تتبع القيادة المركزية وتم تعيين قائد يتولى الاشراف على توحيد نشاط وحدات المناطق المختلفة (٤١) .

وفي عام ١٩٣٩ تم الاتصال بين الجماعة وبين محمود لبيب ضابط الجيش المتقاعد والذي لعب دورا - سيأتي ذكره فيما بعد - في الاتصال بالتنظيمات السرية لشوار الجيش . وقد أصبح محمود لبيب فيما بعد الشخصية التي لعبت دورا هاما في تدريبات الجواله وتطوير حركتها . وكان لدخوله الجماعة الفضل في تحقيق دفعة كبيرة في اتجاه التوسع في تلك الفرق . والجدير بالملاحظة هنا ان هذه المحاولة جاءت في اعقاب فشل محاولة اقامة نظام الكتاب عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

وقد اعتمدت السيامة الجديدة لتطوير « الجواله » على تخصيص نوع معين من القادة لهذه الفرق يتلقون تدريبا

خاصا وكان على هؤلاء القادة ان يصبحوا نواة تلك الفرق في البداية ثم يتولون قيادتها بعد ذلك . وكانت كل شعبة تضم فريقا للكشافة لا يقل عدده عن عشرة أفراد يتلقون تدريبا لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وشكلت لجنة عليا تتكون من سبعة أفراد للاشراف على تلك الفرق وكان حسن البنا الرئيس الاعلى لتلك اللجنة كما كان محمود لبيب مفتشها العام . اما باقي الاعضاء فكانوا من الشخصيات البارزة في الحركة منذ بدايتها .

وقد استمر الجهد المكثف الذي بذلته الجماعة لتكوين فرق الجوالة خلال سنوات الحرب التي شهدت اقبالا على عضوية الجماعة الامر الذي جعل تجنيد اعضاء جدد للجوالة أمرا ممكنا ، وهكذا نجد ان الجماعة اصبحت باتتهاء سنوات الحرب تمتلك اقوى تنظيم شبابي وسط التنظيمات الشبابية الاخرى التي كانت تتصارع على مركز الصدارة في قلب الحياة السياسية المصرية .

وفي ضوء هذا التطور الذي حدث لفرق جوالة الاخوان ، فكر حسن البنا في ان تشترك جوالته في أنشطة فرق الكشافة المصرية الحكومية بعد أن ظل بعيدا عنها طيلة فترة تكوين فرق الجوالة التابعة للجماعة . وكان هدف حسن البنا من هذا الاشتراك اتاحة الفرصة للاخ الكشاف للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للحركة

الكشفية بدءا من السعر المنخفض للزي ومرورا بالتغذية وكافة التسهيلات الاخرى ، وهي تسهيلات ليست بالبسيطة خاصة اذا ما وضعنا في حسابنا الاعداد الكبيرة التي آل اليها حجم فرق الجواله . كذلك كان حسن البنا يفكر في امكانية أن يكون للجماعة تأثير قوي داخل مجلس منظمة الكشافة الوطنية خاصة بعد نجاح سياسته في التجنيد والتدريب . وهكذا دخل حسن البنا بجوالته اعضاء في الحركة الكشفية المصرية في أواخر فترة الحرب ، ومع حلول عام ١٩٤٨ أصبحت فرق الجواله التابعة للاخوان أقوى فرق الحركة الكشفية المصرية على الاطلاق واكثرها عددا .

كانت فكرة حسن البنا عن الكشافة فكرة متعددة الجوانب فقد كانت فرق الجواله ، على الرغم من الحجم الضخم الذي آلت اليه وعلى الرغم من المهام الاخرى التي أنيطت بها ، تولى اهتماما اساسيا للرحلات الكشفية والمعسكرات ، كما أن تلك الفرق ساهمت في الخدمة العامة التي كانت الجماعة توليها عناية كبيرة . وهكذا كانت فرق الجواله في أوائل الاربعينات بمثابة اداة للجماعة في أعمال الخير والخدمة العامة ، وظل هذا الوضع سائدا خاصة في الريف حتى عام ١٩٤٣ عندما نظمت الجماعة مشروعا اجتماعيا واسعا لخدمة الريف المصري .

وكان هذا المشروع يعتمد على المبادرات المحلية في مجالات الصحة والتعليم واعمال البر ، كذلك كانت الجماعة تمد يد العون للسلطات في حالات الطوارئ مثل انتشار الملاريا في الصعيد في عام ١٩٤٥ والفيضانات التي حدثت في نفس العام في الصعيد وفي مناطق أخرى ، وفي فترة انتشار وباء الكوليرا في الوجه البحري والصعيد عام ١٩٤٧ (٤٢) .

على أن المهمة الاساسية للجوالة كانت تتركز في حفظ النظام داخل الجماعة والدفاع عنها ضد الاعداء الخارجيين. ففي أثناء احتفالات اعتلاء الملك فاروق العرش عام ١٩٣٦، لعبت فرق الجوالة دورا هاما يستحق الثناء على حد قول البنا كقوة بوليس تحافظ على النظام داخل صفوف الجماعة (٤٣) .. كما أن كافة الاجتماعات الجماهيرية والمهام الخاصة قبل عام ١٩٤٨ كانت تتم تحت اشراف فرق الجوالة (٤٤) . وقد لعبت فرق الجوالة دورا اساسيا في حماية مصالح الجماعة خلال الاربعينات عندما دخلت جماعة الاخوان حلبة السياسة ، وعندما اشتد التنافس العدائي بين الاخوان والوفد على وجه الخصوص . وقد طلب الوفد من حكومة صدقي حل فرق الاخوان النظامية والا تعرضت الحكومة لان يضطر الوفد الى الامسك بزمم القانون بين يديه وكان مبعث هذا الطلب الاشتباكات التي حدثت في منطقة القنال بين شباب الوفد وشباب الاخوان . وقد صرح

الوفد وآخرون (٤٥) بأن فرق الجوالة ليست تنظيماً كشفياً بقدر ما هي واجهة لقوات نظامية تعتمد عليها الجماعة عند اللزوم .

وهكذا نجد أن غالبية الذين قبض عليهم أثناء أزمة عام (١٩٤٨ - ١٩٤٩) بين الحكومة والجماعة كانوا من الجوالة كما أن الشخص الذي اغتال النقراشي كان عضواً في الجهاز السري ومتخرجاً من فرق الجوالة . وقد كان الادعاء الأساسي من قبل الحكومة أثناء محاكمات اغتيال النقراشي مركزاً على أن نظام الجوالة داخل الجماعة هو مصدر قوتهم الأساسية وهو اداتهم في الأعداد للثورة كما أن التدريب الروحي والعسكري الذي يتلقاه عضو الجوالة ليس إلا دعوة للعنف . هذا وقد بلغ عدد أعضاء الجوالة عام ١٩٤٨ - قبل حل الجماعة مباشرة - أربعين ألف عضو على حد زعم الجماعة (٤٦) . وقد تشطت تلك الفرق مرة أخرى عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ داخل الحركة الوطنية فانضمت إلى الكتائب التي أرسلت إلى منطقة القنال . إلا أن أحداث عام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ جعلت عدد أعضاء الجوالة يتناقص إلى حوالي سبعة آلاف عضو عام ١٩٥٣ .

وقد برز موضوع العلاقة غير الودية بين فرق الجوالة التابعة للاخوان وبين باقي أعضاء الكشافة المصريين والنتائج عن إصرار الإخوان على تزعم الحركة الكشفية فأصبح هذا الموضوع ذا أهمية عاجلة بعد ثورة ١٩٥٢ مباشرة . ولعل

تطورات هذا الموضوع كانت من الدلائل التي حسمت للكثيرين داخل الجماعة أو خارجها ذلك التساؤل حول كنه الروابط بين مجلس قيادة الثورة والاعوان . فقد أقدم مجلس قيادة الثورة على إعادة تنظيم حركة الكشافة الوطنية بناء على طلب الاعوان . وتم عقد مؤتمر للطراف المعنية في أغسطس ١٩٥٢ وتشكلت من هذا المؤتمر لجنة مؤقتة تشرف على أنشطة الكشافة لحين تكوين مجلس ادارة دائم ، وقد تشكل هذا المجلس في شهر سبتمبر من نفس العام ، وكانت جماعة الاعوان ممثلة في المجلسين المؤقت والدائم على أعلى مستويات . فقد عين « عبد الغني عابدين » زعيم كشافة الاعوان سكرتيرا عاما للحركة الكشافية الوطنية كما تم تعيين سعد الدين الوليلي أحد قادة جواله الاعوان رئيسا للوفد المصري في الاجتماع الدولي للكشافة الذي عقد في سويسرا ، في ربيع عام ١٩٥٣ (٤٧) . الا أن الازمة التي أخذت تشوب العلاقة بين الاعوان والحكومة منذ ذلك الوقت فصاعدا تكفلت بانهاء تلك العلاقات الودية ولم يكد عام ١٩٥٣ يوشك على الانتهاء حتى كانت الحكومة قد نجحت في وضع كشافة الاعوان تحت الرقابة الشديدة .

والواقع أن حركة الجواله في تلك الفترة كانت قد توقفت ، ولعل سبب توقفها الاساسي لم يكن عدااء الحكومة للجماعة بقدر ما كان متمثلا في عجز الجواله عن اجتذاب

اعضاء جدد نظرا للتغير الذي طرأ على الجماعة بعد عام ١٩٥٠ من جانب ، وبسبب عدم التشجيع الرسمي من جانب آخر . وعلى غير ما كان متوقعا كان موت حسن البنا وتعيين حسن الهضيبي ايذانا بانتهاء مرحلة من تاريخ الجماعة ، لذا نجد ان اللائحة الجديدة التي صدرت عام ١٩٥١ لم يرد فيها ذكر قسم الجوالة . ولا يمكننا تفسير استمرار وجود الجوالة بعد هذا التاريخ الا كجزء مما واجهه حسن الهضيبي في الصراع الذي شنه من اجل تطهير الجماعة من العناصر التي تسببت في العنف الذي صاحب فترة الاربعينات . ورغم ان محور الصراع الرئيسي كان يدور حول الجهاز السري ، الا ان هذا الصراع تضمن في الوقت نفسه مفهوم التربية البدنية والرياضية اللازمة لتربية النشء الجديد من المسلمين .

وسوف نورد فيما بعد خطة الهضيبي في الغاء الجهاز السري وايكال مهمة التلقين العقائدي الى قسم الاسر والتركيز على التربية الثقافية والروحية بدلا من التربية البدنية ، الا ان الهضيبي كان مقتنعا في الوقت نفسه بأهمية الجسم السليم لذا اقترح ان تهتم الجماعة بالرياضة البدنية ، وقد نصت لائحة عام ١٩٥١ على انشاء قسم خاص للتربية البدنية يحل محل الجوالة ، لكن الجوالة استمرت في الوجود خلف ستار القسم الجديد فقد كان طمسوح الهضيبي يتلخص في الحد من نشاط فرق الجوالة والجهاز

السري عن طريق إعادة بناء التنظيم اداريا وادخال تغييرات على ايدولوجية الجماعة .

ولم تنجح قيادة الاخوان الجديدة في حل تلك المشكلة بدليل انها اصدرت في خريف عام ١٩٥٣ امرا بفصل أنشطة الجواله عن قسم التربية البدنية ، وكانت تلك القيادة اثناء محاولتها ارضاء عبد الرحمن السندي رئيس الجهاز السري قد عينته رئيسا لقسم التربية البدنية. الا أن أمر فصل الجواله عن ذلك القسم يوضح فشل تلك السياسة. وقد تولى أمر هذا القسم بعد ذلك قادة اكثر ولاء لحسن الهضيبي حددوا اهداف هذا القسم في تنمية الانشطة الرياضية في الريف واقامة المعسكرات والرحلات وتنظيم اللقاءات الرياضية . وقد أصدر قسم التربية البدنية امعانا في التأكيد على اتجاهه الجديد سلسلة من الرسائل التي تتناول قواعد الالعب الرياضية المختلفة ، كان أولها عن سباق اختراق الضاحية (٤٨) .

وكانت احدي نتائج الانقسام الذي حدث داخل قسم التربية البدنية ان بدأ قسم نشر الدعوة - وقيادته شديد الولاء للهضيبي - الاهتمام بالرياضة .. وكان تبرير اهتمام قسم نشر الدعوة بالتربية البدنية مبنيا على أن لائحته تنص على حق القسم في الاسهام في التربية البدنية للاعضاء. وقد عهد قسم نشر الدعوة بهذه المهمة الى قسم « النوادي والفرق » الذي تحكم نشاطه لائحة جديدة صدرت تحت

عنوان اللائحة العامة للنشاط الرياضي ، كذلك انشئت ثلاث لجان خصيصا لتنفيذ السياسات الجديدة في اعادة تنشيط البرنامج الرياضي (٤٩) . الا أن كل تلك البرامج بل والموضوع برمته ظل « نظريا » فحسب عندما أخذت نذر الازمة تلوح عام ١٩٥٤ .

الجهاد والاستشهاد ، والجهاز السري :

كان قسما الاسر والجوالة هما المؤسستين الاساسيتين المنوط بهما مهمة تنظيم العضوية والتلقين العقائدي ، فعن طريقهما يكون الانضمام للجماعة . ومن ثم فان هذين القسمين كانا مصدرا لتدعيم قوة الجماعة . ومع أن النظام الخاص او الجهاز السري كانت له علاقة بموضوع التلقين العقائدي لكن هذه العلاقة كانت تبدو سطحية وان تميزت بطابع درامي شديد. ومع ان الجهاز السري هو المسؤول الاول عن طابع العنف الذي اتهمت به الجماعة وادى الى دمارها. الا ان قوة جماعة الاخوان المسلمين ، بالمفهوم الواسع ، لم تعتمد على هذا الجهاز بقدر ما اعتمدت على شبكة العضوية الواسعة التي بلغت قدرا عاليا من الحبكة والتنظيم. ذلك ان اهمية الجهاز السري كانت تتبع اساسا ومنطقيا من النعمة التي سادت روح تدريب الجماعة في شكلها الواسع. وعلى الرغم من ان عدد الاعضاء الذين كانوا يعلمون بوجود الجهاز السري قبل عام ١٩٤٨ كان قليلا جدا فقد اصبح

هذا العدد يشتمل على قطاع واسع من الاعضاء بعد عام ١٩٤٨ ، ومع ذلك لم يجد هؤلاء الاعضاء اسبابا كافية لمقاومة هذا الجهاز . وهكذا نجد انه رغم قلة عدد اعضاء الجهاز السري الا ان فكرته كانت تلقى تأييدا كبيرا من قبل الاعضاء .

ولعل هذا يرجع اساسا - في رأينا - الى الاهتمام غير العادي الذي كان البنا يولي له لمرحلة التلقين العقائدي للاعضاء .

أما المعلومات المتوفرة - التي يمكن الاعتداد بها - عن طريق تنظيم وعمل الجهاز السري فهي قليلة ، ذلك ان هذا الموضوع عومل بمبالغة شديدة في الصحافة والبيانات الحكومية وبتجاهل شديد ايضا من قبل الاخوان . فقل بالتالي ما يمكن ان نسمعه عن هذا الموضوع ويبدو مقنعا . وعندما نتحدث عن الجهاز السري للاخوان فانما نتحدث في الواقع عن تنظيمين مختلفين هما تنظيم ما قبل عام ١٩٤٨ وما تبقى منه حتى عام ١٩٥٤ ، والتنظيم الذي ظهر الى الوجود عام ١٩٥٤ وهذا التنظيم الاخير لم تتح له فرصة ليصبح تاريخيا أو يبنى مؤسسات خاصة به ، والعمل الوحيد الذي قام به هو محاولة اغتيال رئيس الوزراء (جمال عبد الناصر) في شهر اكتوبر عام ١٩٥٤ . وعلى هذا فنحن عندما نتناول قصة الجهاز السري انما نتناولها كتراث موروث من عهد حسن البنا .

وعلى الرغم من ان (خرائط التنظيم) قد أصبحت الآن في متناول الجميع (٥٠) . الا أننا نعتقد أن تلك الخرائط توضح حقائق معينة في فترة معينة فقط (عام ١٩٨٤ و عام ١٩٥٤) ذلك ان الهيكل التنظيمي للجهاز السري تميز بالمرونة والابتعاد عن الشكليات الامر الذي يصعب معه معرفة الصورة بتفاصيلها الكاملة . والاشياء الثابتة الوحيدة المعروفة عن الجهاز هي :

- (١) وجود قائد أو عدد قادة داخل الجهاز .
- (٢) أن تدريب الاعضاء على اعمال التجسس والعنف كان يتم داخل تشكيلات مسلحة .
- (٣) ان علاقة التنظيم السري بالتنظيم العلني كانت تتم عبر بعض القادة المختارين ، وان كان اخفاق هؤلاء القادة في التحكم في الجهاز السري قد وضع عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ .
- (٤) ان التنظيم السري كانت له قواعده وأدواته الخاصة وشفرته التي تتلاءم مع طبيعته السرية . وكان العضو الذي يتم اختياره للجهاز السري يتلقى تدريباً خاصاً في أمور الدين والتاريخ والقانون كما كان يتلقى أيضاً تدريباً خاصاً على الامور العملية مثل استخدام وسائل الاتصال والمواصلات في المدينة واستخدام السلاح والتدريب العسكري وبعد أن يصل العضو

الى مستوى عال من الكفاءة يسمح له بالدخول الى الدوائر الداخلية بعد ان يقسم بالمصحف والمسدس على الولاء والصمت (٥١) .

وفيما يتعلق بحجم عضوية الجهاز السري ، فان الارقام الخاصة به ليست يقينية بنفس القدر بالنسبة لحجم عضوية التنظيم العلني . وقد قدر عدد افراد الجهاز السري عام ١٩٤٨ ، وفقا لمصدر مسؤول ، بقراءة الالف عضو . اما في فترة عام ١٩٥٤ ، فقد جاءت شهادات الاعضاء مؤكدة ان الرقم يتراوح بين ألف وثلاثة الاف . اما الحكومة فقد قدرت عدد اعضاء الجهاز السري بأربعمائة عضو (٥٢) . وفي حين اقترب عدد الذين قدموا للمحاكمات من الرقم الاكبر (ثلاثة الاف) ، نجد ان الذين اظهرت المحاكمات مشاركتهم الفعلية في نشاط الجهاز لم يبلغ الرقم الاصغر (اربعمائة) .

ويتعين علينا الآن بعد ان تناولنا تنظيم الاسر ودوره ومكاته داخل الجماعة ، والجوالة والجهاز السري أن نختم حديثنا بكلمة عن النعمة التي سادت اعمال التدريب واعطت الجماعة صفاتها المميزة . فاذا كان الاخوان المسلمون قد تميزوا عن غيرهم بطابع العنف فانما يرجع هذا الى ان الجماعة اعلنت من شأن قيم الجهاد والشهادة بحيث اصبحت تلك القيم فضائل اساسية لدى العضو ، فخطب الجماعة

وإدبها يمتلئان بالإيعاءات التي تحدد أهداف الجماعة مستخدمة في ذلك المصطلحات العسكرية . وقد ذكر حسن البنا مرارا وتكرارا في حديثه لأعضاء الجماعة انهم « جيش التحرير » وانهم « كتاب الخلاص » التي يقع على عاتقها مهمة تحرير تلك الأمة المنكوبة . كما كان يذكرهم دائما بأنهم « جنود الرحمن » وبأن « الأخلاق الإسلامية » هي سلاحهم (٥٣) .

ولعل أوضح مثل على الطبيعة العسكرية للحركة يكمن في استخدام مفهوم الجهاد . فبينما يؤكد بعض أعضاء الجماعة أن الجهاد إنما يختلف عن الاجتهاد فإن الاستخدامات المتكررة لهذا اللفظ في كتابات الجماعة تدل على أن معناه الحقيقي هو « القتال » الذي قد يؤدي إذا اقتضت الضرورة إلى الموت والشهادة . والجهاد واجب على كل مسلم مثله في ذلك مثل أركان الدين الأخرى . وقد ذكر حسن البنا أن هذه الفكرة تعتمد على نصوص من القرآن والسنة ومذاهب الفقه الأربعة ، وأولئك الذين يقللون من قيمة القتال والأعداد له يكون إيمانهم ناقصا ، قاله لا يمنح الحياة الكريمة إلا للذين يعرفون كيف يموتون ميتة كريمة (٥٤) .

ويتأكد لدينا أن « الجهاد » له مفهوم عضلي أو بدني، من الربط بينه وبين نهايته الممكنة أو الحتمية : الموت

والشهادة . فالموت نهاية هامة للجهاد ، ومن بين العبارات الشهيرة لحسن البنا والتي أصبحت جزءا من تراثه عبارة « فن الموت » و « الموت فن » . فالقرآن أمر الناس أن يحبوا الموت أكثر من الحياة . فما لم تحل فلسفة الاسلام عن الموت محل « حب الحياة » الذي استغرق المسلمين فلن يصلوا الى شيء ، والوصول الى النصر يكمن في اتقان فن الموت ، وفي موضع آخر كان حسن البنا يذكر اتباعه بقول النبي « من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية » (٥٦) فحركة الاخوان لن يكتب لها النجاح - على حد قول حسن البنا - دون الجهاد المتفاني الذي لا يفرق بين ميدان وميدان (٥٧) .

وغني عن الذكر أن مثل تلك الموضوعات كانت تشكل جزءا هاما من التدريب الرسمي وغير الرسمي للاعضاء . فقد كان عضو الاسرة يتلقى بجانب دروس الجهاد النظرية دروسا في التاريخ تتناول الامجاد العسكرية الاسلامية أيام الغزوات الاولى (٥٨) . كذلك كانت تلك الدروس تتضمن جزءا هاما من مشروعية القتال ، وكان جوهر تلك الدروس يرتكز على حث المسلمين على مقاومة افكار وقيم غير المسلمين واعداء الاسلام (٥٩) . كما ان استرجاع الحوادث العسكرية الهامة في تاريخ الاسلام كان جزءا هاما من طقوس الاحتفال بالمناسبات الدينية . كذلك كان الاحتفال السنوي

بغزوة بدر ذا دلالة خاصة حيث يتحدث فيه الخطباء عن روح الجهاد ، وفضلا عن ذلك كانت موقعة بدر أحد الموضوعات القليلة التي تم اخراجها على المسرح ومثلها الاخوان امام جمهور من الاخوان (٦٥) ، ولسنا في حاجة الى مزيد من الاطالة لتبين ان الجهاد القتالي ومفهوم الشهادة قد أديا بالضرورة الى تأكيد على الاستشهاد . فحينما يقاتل الاخ ويموت باسم الاسلام في منطقة القتال وفي فلسطين او على المشنقة في مصر فانه يتأكد من ان ميتته الكريمة قد رفعت الى مصاف ابطال الاسلام الصالحين (٦١). وبهذه الروح استطاع أحد الاخوان ان يقرر بهدوء أن الموت هو أقصر الخطوات وايسرها بين هذه الحياة والحياة الاخرى .

ان هذه الروح التي عجز الهضيبي عن اخمادها هي الروح التي يخشاها مواطنو الاخوان من المصريين، مسلمين وغير مسلمين . وهي الروح التي لم تستطع الحكومات المصرية على اختلاف اتجاهاتها ان تتسامح معها . خاصة حينما تقترن تلك الروح بنزعة سياسية نشطة .

البَابُ الثَّانِي
الْأَيْدِ يُوْلُوجِيَّة

الفصل الثامن

ايدولوجيا ...

ما هي القضية من وجهة نظر الاخوان ؟

القضية او المشكلة

اسلام الاخوان المسلمين

الازهر

الصوفية

مناهج الاسلام وممارس الفقه

صورة مصر في نظر الاخوان

التاريخ المصري

السياسة والاحزاب

الراسمالية وسيطرة الاقتصاد الاجنبي

الجماعة .. والاخلاق

نظرة الاخوان الى الغرب

الحضارة الغربية

الاستعمار

كثيرا ما ننسى - نتيجة لتاريخ الجماعة النشط بل
والعنيف احيانا - ان اهم ما كان يشد غالبية الاعضاء الى
الجماعة هو أفكارها وانشطتها غير السياسية ، بل ان تلك
الافكار والانشطة كانت تلقي اهتماما جما من قبل الاعضاء
السياسيين في الجماعة . فقد كانت جماعة الاخوان - بجانب
اهتمامها بالدخول في معارك مع الحكومة - تولي اهتماما
كيرا لاحتياجات الاعضاء التي يمثل الجانب العقائدي
(الايديولوجي) جزءا كبيرا منها ، الامر الذي يدفعنا الى
البحث عن تلك المجموعة من الآراء التي تطورت بدورها الى
ما اسماه الجماعة بالفكرة او الايديولوجية . لذا سنحاول
هنا ان تقدم سياقاً منسقا لتلك الآراء التي انتظم تحتها
الاعضاء والتزموا بها التزاما تاما تجاه الجماعة وقادتها
وكانت هي السبب أيضا فيما لاقته الجماعة من متاعب
مع أنظمة السلطة المختلفة في مصر .
هذا ويرتبط تصور الاخوان للعالم الذي يعيشون

فيه ارتباطا وثيقا بمجموعة الافكار التي يعتنقونها ، ويعتمد هذا التصور على ثلاثة مفاهيم (أو تصورات) منفصلة لكل من مصر والاسلام والغرب . وقد تكونت مجموعة الافكار التي كانت وراء نشاط الاخوان من تفاعل الاتجاهات والمعتقدات المتعلقة بتلك المفاهيم الثلاثة وسيقتصر اهتمامنا هنا على ذكر المعتقدات القائمة لدى الاخوان دون ان نناقش صحتها، على اعتبار انه اذا ما آمن الانسان بحقيقة شيء ما فان هذا الشيء يصبح حقيقيا ، وعلى ذلك سوف نتناول في الفصول الثلاثة القادمة على التوالي :

- (١) تصور الاخوان للعالم الذي يعيشون فيه وما هي المشكلة الاساسية (أو القضية) وفقا لتصورهم .
- (٢) الاجابة النظرية لما تطرحه القضية الاساسية والحل الايديولوجي لها من وجهة نظرهم .
- (٣) الحل العملي لتلك القضية من واقع أنشطة الجماعة في مجالات السلوك المختلفة .

صورة الاسلام لدى الاخوان

التاريخ الاسلامي :

اعتقد الاخوان - شأنهم شأن الكثيرين من المصلحين

الاسلاميين المحدثين - ان تدهور الاسلام بدأ بعد انتهاء عهد الخلفاء الاربعة (الراشدين) ، ذلك ان الدولة التي كان يحكمها الخلفاء الراشدون كانت نموذجاً لما يجب ان يكون عليه الاسلام كعقيدة ونظام ، فالشعب هو الذي يختار الحاكم وفقاً لمؤهلاته التي تتمثل في كفاءته وثقة الجماهير به ، وهو - أي الشعب - كان يعرف أنه « مصدر السلطات » كما انه يملك حق محاكمة الحاكم مسترشداً في ذلك بالاسلام . كذلك كان الحاكم يتميز بالتقوى والعلم وفقاً لروح الاسلام وتعاليمه ، كما كانت خزانة الدولة توضع في خدمة الشعب الذي كان له الحق في مطالبة الدولة والحاكم بسد احتياجاته . وهكذا نجد ان الدولة - ابان ولاية الخلفاء الراشدين - قد ساد فيها احساس الاخاء في الدين والمساواة في الحقوق والواجبات.

لكن السلطة السياسية انتقلت لسوء الحظ (بعد الخلفاء الراشدين) الى بيت معاوية حيث أصبحت الخلافة ارثاً داخل عائلة واحدة تملك قوة مطلقة ولا تعير مصدر السلطة الشعبي اي اهتمام . كما ان حكام تلك الاسرة لم يكن لديهم حس اسلامي فاعتبروا خزانة الدولة ملكاً خاصاً لهم ، واصبحوا هم الذين يقررون احتياجات الشعب ومصالح الامة . كذلك استيقظت (قبلية) الجاهلية في عهد الدولة الاموية ، وأصبحت « التفرقة » أداة من الادوات

التي يستخدمها الحاكم لاحكام سلطته ، وهكذا اهمل
الحكام فضائل الاخلاق وطاعة الرب بل واحتقروها ،
وهكذا نجد ان « قوة الاسلام الداخلية » لم تتحقق على
مدى تاريخ الدولة الاموية باستثناء فترة خلافة عمر بن
عبد العزيز .

أما الدولة العباسية - التي تلت الدولة الاموية في
الخلافة - فقد عملت على تهيئة المناخ النفسي الذي أدى الى
تدهور المجتمع الاسلامي : تحول الحكم الوراثي في عهد
الدولة العباسية الى حق الهي يتمتع به الخلفاء ، وسادت
صفات تملق الحكام بالحق وبالباطل ، فكان الخلفاء يرفلون
في الحرير والترف والثروة بل ويقول البعض ان الخلفاء
كانوا يعاقرون الخمر ويتعيشون من اموال الخزانة العامة ،
كما كانت حياتهم الخاصة لا تتناسب على الاطلاق مع
رسالتهم كقادة لدعوة الاسلام . كذلك أخذ اولئك الخلفاء
في اللعب على نعمة النعرات الفارسية والتركية التي عملت
على تقوية روح الفرقة والتشتت التي كان اسلافهم قد
بدأوا في نشرها داخل المجتمع العربي (١) .

وهكذا نرى ان قمة ازدهار العالم الاسلامي لم تكن
الا واجهة تخفي وراءها صراعات سياسية مريرة وانقسامات
شديدا ، فتحول الاسلام في ظل الجدل الديني والمذهبي
الى اسلام كلمات وعبارات بدلا من ان يكون « عقيدة

وعمل « وكذلك حل التعصب محل النقاش والمناظرة ، فساد المجتمع الديني الجمود ، وحظيت الفلسفات النظرية بالكثير من التشجيع على حساب العلوم العلمية ، كذلك ظلت الدولة العباسية — في زهوها بقوتها — بعيدة عن كافة التطورات الاجتماعية التي طرأت على الأمم الأخرى ، بل ان استجابتها الوحيدة لهذا التطور — عندما تنبعت اليه — كانت «المحاكاة والتقليد» وفي نفس الوقت تحول مركز القوة وآلت الزعامة الى غير العرب (من الفرس والمماليك والأتراك) الذين لم يكن بمقدرة أحد منهم ان يتذوق الاسلام الحقيقي وأن يفهم — ربما بسبب اللغة — معاني الاسلام الاصلية .

وفي هذا المناخ بدأت الكارثة ثم تفاقمت بزحف الصليبين والتتار والقرامطة ووقوف أوروبا ضد الاسلام في اسبانيا وفي اطراف العالم الاسلامي عندما افتتحت أوروبا عصر الاكتشافات (٢) . هذا في الوقت الذي كان الأتراك — الذين أصبحوا قادة الاسلام السياسيين — قد حصروا اهتمامهم في الامور الاخروية واتقاء يوم الدينونة . وقد كان انتقال السلطة من يد العباسيين الى الأتراك ضربا من (معالجة مرض بمرض آخر) . فالأتراك في أول عهدهم كانوا مثل الخلفاء الراشدين في ايمانهم ، ونجاحهم المبكر وسط المسلمين والاوروبيين الشرقيين يرجع الى هذا الايمان ، الا ان عواطف الأتراك تجاه الاسلام كانت اقوى واعمق

من فهمهم لتعاليمه ، كذلك كان حماسهم له اكبر من فهمهم لروحه ، وهكذا تدهورت الامبراطورية العثمانية بعد سليمان القانوني .

وكانت مساوية النظام الوراثي هي التي مهدت لهذا التدهور ، فقد سادت مظاهر الترف والصراعات الداخلية على السلطة وما يستتبعها من ابعاد لولي العهد ومؤامرات النساء على السلطة داخل الامبراطورية العثمانية الامر الذي صعد الفساد الضارب في الامبراطورية وتركها في النهاية فريسة لاوروبا الناهضة .. وهكذا تمكن اعداء الاسلام مع نهاية الحرب العالمية الاولى من القضاء على الخلافة الاسلامية (٣) ووضعها موضع العاجز امام أي عدوان يقع على حقوق الشعوب التابعة لها ، كذلك أخذت الصهيونية بمساعدة الامبريالية في العالم العربي - قلب الاسلام - والامبريالية بنفردا في باقي اجزاء العالم الاسلامي في التصرف كما يحلو لهما في أرض الاسلام (٤).

الازهر :

سوف يرد كثيرا فيما بعد ذكر الصدمة العميقة التي أصابت حسن البنا من جراء تجربته الاولى في القاهرة ورؤيته للحالة التي آل اليها الاسلام في العاصمة ، وقد وجد غضب حسن البنا طريقه الى مسامع قادة الازهر حيث صب

النظرة الصائبة فيما يتعلق بالعمل على ازدهار الاسلام
والازهر (٥) . ذلك ان المراغي على ما يبدو أخذ انطبعا
حسنا عن البناء وحركته بغض النظر عن الامور السياسية ،
بل انه جذب في أواخر الثلاثينات التعاون الفعال بين الازهر
ومسؤولي الجماعة (٦) . ورغم ذلك ظلت نظرة الجماعة
الاساسية الى الازهر نظرة عدائية رغم تحفظ البناء في اظهار
ذلك العداء في تصريحاته العلنية . فقد أبدى حسن البناء
مرة - اثناء تعليقه على الاحوال المتدهورة للعالم الاسلامي -
ملحوظة مؤداها ان علماء الازهر يرون ويلاحظون ولا
يفعلون شيئا (٧) ، لكن حسن البناء واتباعه كانوا يبذلون
جهدا ملموسا وعلنيا في محاولة تبديد الاعتقاد الشائع في
مصر بأن هناك توترا بين الفريقين . وقد ذكر أحد الكتاب
صراحة ان في مصر فريقين اسلاميين احدهما يتكون من
الازهريين الرسميين والآخر يتكون من الجماعات الاسلامية،
وأن هذين الفريقين لا يتعاونان فيما بينهما (٨) ، على ان
هناك ملاحظة أخرى تمس جوهر الموضوع مباشرة وهي
الملاحظة التي تقول : ان جماعة الاخوان اصبحت رائدة
الفكر الاسلامي في مصر ، فقد أنكرت هذه الملاحظة
دور الازهر باعتباره « صوت الاسلام » . والتهمة التي
يوجهها الاخوان الفيورون للازهر عديدة ، الا انها تلخص
أساسا في نقطتين :

(١) ان الصوت الرئيسي للمسلمين في العالم « الازهر »

مرارته الشديدة الناجمة عن الاحوال المتدهورة للاسلام
والمسلمين . ويمكننا القول ان تفور حسن البنا من الازهر
وما أحس منه من عجز شديد في مواجهة التيارات المختلفة
التي تصارع الاسلام ، هو علامة أساسية ميزت حياته
وأدت الى ابتعاده عنه وعدم الايمان بجدواه كقلعة للدفاع
عن العقيدة . وكان حسن البنا - على عكس قادة الدعوة
السلفية الذين أثروا في تفكيره والذين تشككوا ايضا في
قدرة الازهر على الدفاع عن الاسلام - قد اختار التوجه
المباشر يقضيه الى الناس الامر الذي يتفق مع تربيته
الصوفية . وهكذا كانت حركة حسن البنا - دونما ارتباط
بالمهجوم العلماني على الازهر - تحديا مباشرا لسلطات
الازهر ودليلا على عقمه .

الا ان حسن البنا كان صديقا للازهريين عبر صلته
الشخصية ، بل ان طلبة الازهر كانوا يشكلون جزءا هاما
وفعالا داخل الجماعة كأعضاء ، كذلك لم يمثل قادة الازهر
تحديا فعالا للحركة الا في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ ، عندما
دفعوا سياسيا الى ذلك ، بل ان الفترة الثانية لمشيخة
مصطفى المراغي للازهر (ابريل ١٩٣٥ - فبراير ١٩٤٢)
شهدت اتصالا وثيقا بالجماعة ، الامر الذي يرتبط بصعود
علي ماهر الى السلطة ، وهكذا ظل المراغي واحدا من أكثر
قادة الازهر احتراما في نظر الجماعة فهو نموذج للرجل ذو

قد فشل في اداء دوره كداعية لاسلام حي وفعال .

(٢) ان الازهر لم يكن قويا بما فيه الكفاية في مواجهة هجمة الافكار والقيم الاجنبية على التراث الاسلامي.

وكان دافع الاخوان الخاص والمباشر في القاء تلك الاتهامات على الازهر الاعتقاد السائد لديهم بأن الازهر سمح بسقوط مصر فريسة للتدهور والعقم الفكري الديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي.

وتتعلق نقطة الانتقاد الاولى بقضية الاسلام في العالم الحديث والدور المنوط بالازهر في الحفاظ على الايمان والاتهام الذي وجهته الجماعة الى الازهر هنا هو انه اخفق في اعادة تقديم الاسلام الى المسلمين - حكاما ومحكومين على السواء - باعتباره دستورا للحياة ، كما فشل في أن يعلم ويقود ، الامر الذي ادى الى فساد المسلمين ، فالغفوة التي اتت علماء الازهر انسحبت بالتالي على المجتمع الاسلامي (٩) ، وهو ما لا يمثل فقط خيانة للاسلام من الوجهة التاريخية بل يمثل ايضا - وهو الافدح - خيانة للمجتمع الاسلامي القائم فقد ظل الازهر يتبع طريقة بالية في تناول الاسلام وتعاليمه فجاءت تلك الطريقة جامدة وميتة تركز على الجانب الطقوسي بما لا يفي باحتياجات المسلمين . ويمكن ملاحظة اخفاق الازهر في جعل الاسلام عقيدة حية ومعاصرة من خلال نظام التعليم الازهري الذي

ينتمي الى العصور الوسطى والذي يقوم على الجمود وغياب العلوم ومناهج البحث الحديثة . كذلك تميز هذا النظام بالتركيز على الحفظ لا المناقشة العقلانية ، ودراسة النصوص العتيقة البالية دون الاشارة الى النظم والاساليب التكتيكية الحديثة (١٠) . وهكذا اخفق الازهر في رأي البنا لانه كان يخرج رجال دين محترفين لا مرشدين روحيين (١١) وعلى ذلك فان الاخوان رأوا في علماء الازهر معلمين غير أكفاء يدرسون فقها غير موضوعي .

أما الدعوى الثانية فهي دعوى ترتب على الاول ذلك ان اخفاق علماء الازهر في اداء رسالتهم الايجابية ترتب عليه الاخفاق في اداء الجانب الآخر من تلك الرسالة وهو « الدفاع عن الاسلام » .

فقد اخفق الازهر في مصر في مقاومة الحكومات المصرية والاستعمار والسراي والاحزاب ، فأصبح بهذا الموقف شريكا لكل تلك الجهات في الفساد الذي ألحقته بكافة نواحي الحياة في البلاد ، بل وأشوأ من ذلك ان علماء الازهر لم يحاربوا « الامبرياليين » ، فاسلام الازهر البالي الميت المستسلم هو في حقيقة الامر الاسلام الذي يسعى الاستعمار الى تعزيده واحتوائه ، فاذا لم يكن للدين صوت مسموع في معركة الحرية فصوت من اذن هو الذي يسمع ؟ (١٢) . بل اتنا نجد اكثر من هذا أن العلماء تكاتفوا

مع الطبقات الحاكمة نظرا لوجود مصالح مشتركة بينهم ، وهكذا باع علماء الازهر فرصتهم في الدفاع عن القضايا الكبرى ، كالاستقلال والعدالة الاجتماعية ، وقد قال الغزالي مرة : « انني أعرف شيوخا في الازهر يتطفلون على الاسلام كما تتطفل ديدان البلهارسيا والانكلستوما على دم الفلاحين البؤساء (١٣) . وكان الاخوان المسلمون يطلقون على العلماء الذين اصبحوا خدما للاحتلال الاجنبي ولطغاة الاقتصاد والسياسة (العلماء الموظفين - عملاء الحكومة التي تدفع) (١٤) . وهكذا اخفق هؤلاء العلماء - بولائهم لمرتباتهم فوق كل شيء - في القيام بشرف مهامهم فالحقوا العار بأنفسهم وبالدين الذي يتحدثون باسمه .

الصوفية :

ذكرنا فيما سبق ان حسن البنا قد تشبع في فترة شبابه بأداب الصوفية وشعاراتها وممارساتها ، وتلك حقيقة لها أهميتها الدائمة في حياته ايجابا وسلبا على السواء . ورغم تخليه عن صلواته القديمة بالصوفية بعد ان أسس تنظيمه الخاص الا انه - وعلى عكس الكثيرين من اتباعه - لم يهاجم الحركة الصوفية او يختلف معها علانية ، كما انه لم يفقد ابدا ايمانه بأهمية الصوفية النقية الحققة .

وبتقدم حسن البنا في العمر كانت آراؤه (١٥) حول

التطور التاريخي للصوفية هي التي حالت دون اندماجه التام في طقوسها . وتمثل خلاصة آرائه تلك في ان الانتشار الواسع للاسلام ، والثراء المادي المصاحب لهذا الانتشار ، قد أدى الى ظهور رد فعل مضاد لهذا الانغماس في متاع الدنيا يؤكد على قيم التقوى والصلاح المتبعة أيام الرسول وفي الفترة التي تلت تلك الايام مباشرة . ولقد تحول رد الفعل - بمجرد ظهوره - الى مجموعة من المفاهيم والممارسة هي التي سميت - فيما بعد - بالصوفية ، وتتكون تلك الممارسة في شكلها (النقي) من طقوس عبادة وذكر وحدث صوفي ومعرفة بالله ، تلك الطقوس التي تشكل جوهر الاسلام ولبه .

الا ان الصوفية - بعد القرن الاول - خرجت عن هذه الحدود ، وتأثرت بعناصر غريبة عليها اساءت اليها ومن هذه العناصر العلوم الفلسفية والمنطق وتراث وافكار الامم القديمة ، الامر الذي أدى الى وجود ثغرات واسعة يمكن ان يدخل منها اي ملحد او مفسد للرأي والعقيدة باسم الصوفية ، وقد أدى هذا الامر الى الفرقة والى ظهور طرق مختلفة في الصوفية ، فظهرت بذلك تقسيمات جديدة في المجتمع الاسلامي . ورغم ان حسن البناء كان يعي الدور الذي لعبته الحركة الصوفية في نشر الاسلام تاريخها وخاصة في آسيا وافريقيا ، الا انه ظل في الوقت نفسه يعتقد

ان الفائدة التي تعود على الاسلام من الصوفية تبقى عديمة القيمة اذا ما قورنت بالآثام الجسام التي ألحقتها به الصوفية بعد تخريبها ، لذا دعا حسن البنا الى القيام بمجهود اصلاحي جاد لانقاذ الصوفية وتنقيتها مما لحق بها بعد القرن الاول الهجري ، كما دعا الى مناهضة التنافس القائم بين الجماعات الصوفية المختلفة بفرض ان يستعيد المسلمون « الصوفية » كوسيلة حياة متسامية في اطار الاسلام .

ويرى البنا ان تلك الاعتبارات هي التي جعلته يعزف عن أن يقيم « تنظيمه » الخاص بوصفه « طريقة » من الطرق الصوفية . كذلك ثابر حسن البنا ، بعد ان توطدت جماعته ، على الالتقاء بشيوخ الطرق الصوفية المحليين ومناقشتهم كلما تصادف مرور احدهم بالاسماعيلية ، وكان حسن البنا يهدف من هذا الى اقناعهم باحتياجهم الشديد الى الاصلاح ، فيتحد الجميع في العمل من اجل تخليص الاسلام ، الا ان حسن البنا كان يفضل لجماعته شكلا تنظيميا آخر كما يقول « اتني لا أريد اللخول في خصومة مع أبناء الطرق الاخرى ، واتني لا أريد أن تكون دعوة محصورة في ثغر من المسلمين ، ولا في ناحية من نواحي الاصلاح الاسلامي ، ولكنني حاولت جاهدا ان تكون دعوة عامة قوامها العلم والتربية والجهاد » (١٦) .

وكان اتباع البنا يشاركونه نفس الافكار فيما يتعلق

بالصوفية ، الا انهم قلما اعترفوا بالصفاء الروحية الايجابية التي كان البنا يراها في الصوفية ، ولعل مشاركة هؤلاء الاعضاء للبنا في فكرته عن الصوفية كانت أمرا لا مفر منه بحكم صلات حسن البنا المبكرة المعروفة بالصوفية . وقد أصبح حسن البنا بطبيعة الحال ، نموذجا لتلك (الصوفية الروحية) التي تتقبلها الجماعة (١٧) . الا ان التقدير الذي لاقاه زعيم الجماعة لهذا الجانب من شخصيته ، لم يخفف مشاعر النفور العميق التي يكنها اعضاء الجماعة العاملون وذوي الاصول الحضرية للطرق الصوفية .

هذا وقد كانت آراء اعضاء جماعة الاخوان فيما يتعلق بالصوفية عبارة عن اوجه مختلفة مستمدة من حسن البنا في هذا الموضوع ، وفي أحد الاجتماعات المسجلة ذكر الرأي القائل بأن الصوفية ظهر نتيجة فشل الخلافة في اداء مهمتها المزدوجة - الادارة والارشاد الروحي - فعندما قصرت الخلافة نفسها على السياسة فقط ظهرت الصوفية « كرد فعل » واسع لتملأ الفجوة الناشئة عن فشل الخلافة في هذا المجال . كذلك قيل ان الصوفية نظام غير اسلامي في الاصل ، ذلك ان طرقها تعتمد على نظام طبقي ، كما قيل ايضا ان الصوفية ظاهرة يونانية هندية لا علاقة لها بالاسلام وهكذا اتفق الجميع على ان الصوفية علاج مؤقت ومحدود للمشاكل التي نجمت عن عدم وجود حياة اسلامية حقة (١٨) .

وهكذا اتفق اعضاء الجماعة - باقتناع شديد - مع حسن البناء في اعتراضاته الدينية والتنظيمية فيما يتعلق بالحركة الصوفية ، والتي تتلخص في ان الطرق المختلفة تؤدي الى اشاعة الفرقة في المجتمع عن طريق النزاع - غير المسؤول - على السلطة بين شيوخ الطرق ، كذلك كان حسن البناء يرى ان شيوخ الطرق يسمحون بانتشار البدع والخرافات والسحر وعبادة الاولياء وهي أمور تجافي كل تعاليم الاسلام (١٩) . الا ان اتباع حسن البناء اضافوا الى اعتراضاته تلك اعتراضات ذات دلالة اعمق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد رأوا في الصوفية بقية من بقايا العصور الاقطاعية واداة لتغيب الجماهير ، كما رأوا في شيوخ الطرق الصوفية العقبة الاساسية في وجه التقدم والاصلاح ، فهم الاداة التي يستخدمها الساسة لاستغلال الشعب ، كما ان الصوفية تبرر الانسحاب الروحي من الحياة ، بحيث تؤدي الى انعدام جدوى الوجود الاجتماعي للفرد ، الامر الذي يعتبر من الخطايا الكبرى . وعلى هذا النحو وقع المسلمون ضحية للشيوخ - الذين مارسوا نفوذاً ضخماً على حياتهم - واستسلموا لاقدارهم الاجتماعية والاقتصادية ، وهكذا تعتبر الطرق الصوفية ضربة للفكر الاسلامي ، ولوجود الامة الاسلامية جمعاء (٢٠) .

وقد نبعت فكرة الجماعة تلك عن الصوفية من روح

الفعالية الفكرية التي كان حسن البناء يبثها في الجماعة كما ان لتلك الفكرة علاقة بفكرته عن الصوفية . فقد كتب حسن البناء خلال دراسته في دار العلوم مقالة توضح كيف انه يفضل طريق التدريس على طريق التصوف ، وقد تناول حسن البناء في هذا المقال قيمة الطقوس الصوفية موضحا الفرق بين (الروحانية الاعتزالية) و (الروحانية الاجتماعية). كذلك أوضح البناء أن على الرجل ان يجاهد من اجل حل المشاكل الاجتماعية مستفيدا في ذلك بالجانب الصوفي للطقوس وبالانتظام الروحي المكتسب منها (٢١) .

وقد حكم هذا الموقف بوجه عام نظرة الجماعة للمشكلات التي واجهها اعضاؤها ، كما كان مناوئا لاي فهم متحمس للصوفية . والتعريف الذي صاغه أحد الاعضاء بأن الجماعة هي : « حركة أفندية » (٢٢) انما قصد به تبرئة الجماعة من تلك السمات المعروفة والمميزة للطرق الصوفية ، وبعدها ايضا عما تقوم به الطرق الصوفية من اعمال تنطوي على الاحساس باللاجدوى .

مناهج الاسلام ومدارس الفقه :

كان موقف الاخوان من تفرق المسلمين أحد المكونات الاساسية التي لعبت دورا هاما في تشكيل وجهة نظرهم فيما يتعلق بعلماء الازهر وبالحركة الصوفية ، ذلك ان

الفرقة وعدم الاتحاد يتعارضان مع الواجب الاساسي لكل مسلم في ان يعيش في جو من التآلف والحب الاخوي مع سائر المسلمين . فقد أدت الفرقة الى تسلي الا افكار الاجنبية وسهلت خضوع الشعوب والدول الاسلامية للسيطرة الفكرية والاستعمارية والاجنبية . وهكذا نجد ان الفرقة ليست خطيئة فحسب بل ربما ادت الى هلاك حقيقي للمجتمع الاسلامي ، ومن هذا التصور نبعت نظرة الجماعة للمذاهب والمدارس المختلفة .

وتوضح لنا مذكرات حسن البنا اهتمامه المبكر بقضية انقسام المسلمين الى جماعات متنازعة ، وقد سعى حسن البنا الى مكافحة هذه الظاهرة من خلال جماعته التي تكونت في الاسماعيلية فأخذ يشرح للناس ضآلة اهمية الاختلافات القائمة والتي كان يعتبرها - في نفس الوقت - أحد أسباب تدهور المجتمع الاسلامي ، الذي لن يزدهر مرة اخرى ما لم يصل حجم تلك الاختلافات الى الحد الادنى . وهكذا كان حسن البنا يصر على ان جماعة الاخوان لا تنتمي الى مذهب او مدرسة معينة ، ان الاختلاف في الرأي مطلوب وضروري لكنه أحيانا ما يتحول الى سلاح ضار بالاسلام عندما يتجاوز وظيفته المشروعة ، فالمذاهب الاربعة مذاهب جدية بالاحترام ، والجدال بين معتقي هذه المذاهب يجب ان يتم في جو من الود والحب (٢٣) . وكانت لحسن البنا

قولة مأثورة في ذلك المجال يذكرها له اتباعه دائما ، هي :
فلنتعاون فيما نستطيع ان نتفق عليه ، اما الاشياء التي لا
يسكننا الاتفاق عليها فلنختلف فيها برفق .

الا ان هذا التسامح في الاختلاف لم يشمل جماعتين
من الجماعات الاسلامية هما : « القاديانية » في باكستان
و « البهائية » في ايران . ويرجع هذا الموقف من الجماعتين
المذكورتين الى ادعاء مؤسسيتها النبوة ، والى ما تطورت اليه
تلك الجماعات بحيث اصبحتا من الجماعات التي تحارب
الاسلام (٢٤) .

صورة مصر

التاريخ المصري :

تعتبر علاقة مصر بالاسلام - وفقا لتصور الاخوان -
علاقة فريدة من نوعها ، فقد ارتبط مصير مصر منذ فجر
التاريخ الاسلامي بمصير المسلمين ، لذا كان من المحتم ان
تصبح مصر - مركز اقدم الحضارات الانسانية في العالم -
هي المكان المناسب منطقيا وتاريخيا ، لتعزز الاسلام .
فمصر هي التي حملت رايات الاسلام عاليا ضد الصليبيين
والتتار ابان اضمحلال الامبراطورية العربية ، ولان الاسلام

تعمق في عواطف وضمان المصريين فاصبح عقيدتهم وحضارتهم ولغتهم (٢٥) ، كان من المحتم ان تلعب مصر دورها الفريد في نهضة الاسلام .

الا ان على مصر ، قبل ان تمارس هذا الدور ، ان تتخلص من الآفة التي لحقت بها مثلما لحقت بباقي اجزاء العالم الاسلامي . وفي هذا ينصب اللوم على رجال الدين لما آلت اليه الاوضاع نتيجة لاختلافهم في خلق حياة اسلامية حقة كان من الممكن ان تؤدي الى تقليل او منع هذا الفساد الذي جاق بالمجتمع الاسلامي . واذا كان رجال الدين مسؤولين عن هذه الاوضاع باختلافهم في اداء واجباتهم فان الاستعمار الذي فرض نفسه وحضارته على مصر هو السبب المباشر لهذا الانحلال . وهذا الاستعمار كان على نوعين : الاستعمار الخارجي الذي يتبدى في قوة اجنبية محتلة ، والاستعمار الداخلي الذي يتبدى في القوى التي تجاهلت او خانت - بوعي او بدونه - احتياجات و ارادة المجتمع الاسلامي ، فخدمت بذلك مصالح القوى الاجنبية .

وقد تولى الاستعمار الداخلي نشر التدهور الاخلاقي وعمل على صرف انظار المصريين عن عقيدتهم التقليدية وجذبهم الى السلبية المميتة والاحساس بالضعف وتقبل الامر الواقع (٢٦) . وهكذا كان الاخوان ينظرون الى مشاكل

مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء
الاستعمار المزدوج في التاريخ المصري .

السياسة والاحزاب :

كانت الاحزاب السياسية والقيادات الحزبية والحياة
الحزبية بوجه عام محط أول اعتراض للاخوان على الاوضاع
في مصر . فالاحزاب تحكها الاطماع والمصالح الشخصية،
وليست هناك برامج او اهداف كما ان أنشطة الاحزاب
يحكمها الرجال لا المبادئ . فالاحزاب في الواقع ليست
الاجبة للرأسمالين ، وأداة يستغل الرأسماليون من خلالها
العمال مستخدمين لهذا الغرض اجهزة الدولة الادارية
والقانونية ، فتحولت الاحزاب من خدمة الشعب الى التحكم
غير الشرعي في مقدرات ابنائه ، ذلك ان تلك الاحزاب
لا تمثل ارادة الامة ولا تخدم مصالحها (٢٧) .

كانت وجهة النظر تلك فيما يتعلق بالاحزاب تابعة من
اعتبارات خاصة وعلمانية ، فالجماعة كانت تنظر الى الاحزاب
وقادة تلك الاحزاب كأدوات في يد الايديولوجية البريطانية
الغربية ، وكزعماء للاستعمار الثقافي ، وهكذا فان الاحزاب
ـ وفقا لتلك النظرة ـ أتبعتم نموذجاً غريباً في الفكر
والتنظيم ، الامر الذي جعل القوة السياسية والمسكرية
المحتلة تمسدها ، كما ان الاحزاب المختلفة كانت تتعاون

فيما بينها من اجل مكاسبها المشتركة . والخطأ التاريخي للمصريين يكمن - وفقا لرأي أحد الاخوان - في انهم قبلوا الاستقلال والدستور والنظام البرلماني قبل طرد الانجليز من مصر ، أما وجهة النظر المكملة فهي وجهة نظر ثقافية وسياسية تزعم ان قادة البلاد هم مسلمون غير صالحين اخذوا تعليمهم وافكارهم عن الغرب فأصبحوا غير مؤهلين لمهمة قيادة البلاد الاسلامية ، ذلك انهم نسوا امجادهم وتاريخهم وماضيهم (٢٨) .

وهكذا انفصل زعماء الاحزاب وادواتهم فكريا عن مواطنيهم ، فلم يجدوا قضية مشتركة بينهم وبين الشعب فتحولوا الى عملاء فرقة وانقسام ، كما ان النظام الحزبي أضعف القوة الوطنية ابان معاركها الحاسمة من اجل الحرية السياسية والاصلاح الداخلي ، وفقدت الامة وحدتها بسبب الجماعات المتصارعة وغير المسؤولة فلا هي حصلت على الاستقلال ولا هي حققت التقدم (٢٩) .

كان لهذا الفساد الذي ساد الاحزاب وقادتها آثاره السياسية الحاسمة ، فقد فشلت الحياة البرلمانية والحكومة الديمقراطية ، كذلك تمكنت الطبقة العليا (بؤرة القوة السياسية الاقتصادية) من احتكار الحكم - واجبر الشعب على انتخاب مضطهديه للبرلمان ، فمالك الارض يتحكم في أصوات المستأجرين كذلك يتحكم السيد الفني في أصوات

المدينين من الجائعين ، وهكذا وقع الشعب ضحية للارهاب
الاقتصادي السياسي والاجتماعي . ورغم ان برلمان ١٩٢٣ ،
الذي منحه الانجليز - كان يعني حكم الشعب لنفسه
وبنفسه ، الا ان هذا البرلمان نفسه تحول الى غطاء لنهب
ثروات وحقوق الشعب ، من هنا كان من الطبيعي بل ومن
الاهمية بمكان بالنسبة لمصر والجماعة ان تتسع تلك النظرة
الى الحياة البرلمانية على امتدادها لتصل الى ان كل الانتخابات
التي تمت منذ عام ١٩٢٣ هي انتخابات مزورة (٣٠) .

كذلك وقعت ادارات الحكومة ضحية للفساد
المياسي داخل الاحزاب فتحوط البروقراطية الى ادارة
محدودة الكفاءة فاسدة تستغل سلطتها والنفوذ الشخصي
فتتم التعينات دون النظر الى مؤهلات المعينين ، وقد أدى
هذا الوضع الى القصور الشديد في التعامل الحكومي ،
ذلك ان أي مواطن يريد ان يحصل لاطفاله على مكان في
المدارس او يحتاج الى دخول مستشفى او لتخليص بعض
مطالبه العملية لدى الحكومة او يود مغادرة الريف او
التعيين في أحد المناصب لا بد له من واسطة او هو يعتقد
هذا على الاقل ، ويرجع هذا الى سببين أساسيين :

١ - فقدان الثقة في القانون أو في اجترامه طالما ان
القائمين على تنفيذه يسودهم الفساد .

٢ - تركز السلطة في يد الزعماء الاقوياء ، الامر الذي

جعل ذوي المناصب الاقل اهمية لا يجرؤن على تحمل
أي مسئولية فاصبحوا مجرد أدوات مسلوقة الارادة
والرأي (٣١) .

وفي اطار هذا التصور السياسي لا نجد للنظام الملكي
حضورا بارزا ، لاسباب عديدة . فنحن قد ذكرنا من قبل ان
حسن البنا لم يفقد اخلاصه للملكية لفترة طويلة من حياته ،
الا انه باتساع القوى التي ضمنها الحركة كان لا بد وان
تأخذ الحركة موقفا ضد السراي . وتعتبر كتابات محمد
الغزالي التي ظهرت اول ما ظهرت عام ١٩٤٨ هجوما غير
مباشر على السلطة الملكية ، وهذه الكتابات وان لم تعكس
روح قيادة الجماعة فهي على الاقل تعكس روح اعضائها .
وكانت هذه الحقيقة معروفة للسراي ، ثم عن ذلك قرار
حل الجماعة الصادر عام ١٩٤٨ . وقد حررت ثورة ١٩٥٢
كتاب الحركة من القيود التي كانوا يخضعون لها قبل ذلك
في تناول هذا الموضوع ، فأباحت حملة تجريم فاروق
باعتباره مصدر كل الفساد الذي ساد البلاد .

الا انه يجدر بنا أن نذكر ملحوظة اخرى هامة فيما
يتعلق بصورة « الملكية » لدى الجماعة ، وهي صورة تعكس
تناقضا هاما في فكر الاخوان . ذلك أن محمد علي مؤسس
الاسرة المالكة في مصر كان ينظر اليه من وجهات نظر
مختلفة . فهو في نظر البعض الحاكم المصري العظيم الذي

جدد شباب شعب عظيم ، فقد استطاع محمد علي بامكانيات
شعب يبلغ ثلاثة ملايين نسمة ان يضع الامة على طريق
الحضارة والتمدن . ولم يكن ذلك باقامة المصانع واتشاء
البحرية والجيش فحسب ، ولكن باعلائه ايضا شأن الكرامة
والمكافة المصرية . وبمحاذاة هذه الصورة الوطنية والقومية
العلمانية الايجابية عن محمد علي توجد له صورة اخرى
سلبية من الوجهة الدينية تظهره باعتباره الاداة التي تسلت
من خلالها الافكار الغريبة لتعمل على تدمير قيم الاسلام .
وهكذا نرى انه بالرغم من اعتراف الاخوان بقيمة عمله
الذي يثبت أن مصر كانت أمة حية ، الا انهم في الوقت
نفسه كانوا يعتقدون أنه ضل عن غاية الاصلاح الحديث
واخفق في مهمة تحويل الاسلام الى نظام اجتماعي سياسي
فعال (٣٢) .

وتفس الخليط من الذم والمدح وجه الى الثورة التركية
وقائدها مصطفى كمال . فقد استحق المدح على توحيد
لالامة واستحق السخط ايضا على تكبره للاسلام وبذلك
كان الصراع بين الدوافع المختلفة يعكس بوضوح عقدة
العوامل المتباينة التي سادت الجماعة ، الامر الذي سنتاوله
في خاتمة هذه الدراسة .

الراسمالية وسيطرة الاقتصاد الاجنبي :

كانت الصورة الاقتصادية لمصر كما رسمها الاخوان
تتكون من عنصرين :

- ١ - سوء توزيع الثروة والارض ، أي الراسمالية المصرية
وتأثيرها السيئة على الاقتصاد والشعب المصري .
- ٢ - الاستغلال الاقتصادي الاجنبي النابع من الاستعمار
وشركائه المحليين من الاجانب المستوطنين .

كان التصور عن الراسمالية المصرية يتركز في ملاك
الارض ، تلك القلة التي كانت لا تزال تملك معظم الارض
بنفس الاسلوب الذي عرفته عصور القهر والاقطاع ، فهي
تستغل الارض والفلاحين لصالحها الخاص دون ان تأخذ
هذه القلة في الاعتبار مهمتها الحقيقية ووظيفتها الاجتماعية.
وشملت صورة الراسمالية ايضا فئات اخرى ، فالمال الذي
تحتاجه مشروعات التنمية يملكه الراسماليون الذين لا
يؤدون واجباتهم تجاه الدولة أو الشعب لان الحكومة تمثلهم
ولا تمثل الجماهير المعوزة ، فالفقراء هم الذين يدفعون
الضرائب أما الراسمالي الذي يضع مصالحه الخاصة فوق
مصالح الامة فهو لا يهتم بالتوظيف الامثل لمصادر الدولة
الطبيعية والبشرية . وبينما نجد ان الدستور حرر الشعب
نظريا من عبودية الاقطاع ، فان العبودية ظلت مستمرة دون
ان تقابلها تلك المزايا التي كان يوفرها السيد الاقطاعي

لعيده في الاهتمام بشؤون اجسادهم وارواحهم . فالشعب الذي يستغله الاقطاعيون والرأسماليون يعيش في أزمات اقتصادية مستمرة وفي مستوى منخفض جدا من المعيشة ، فريسة للقذارة والامراض ، والعمال يعيشون في مساكن بلا ماء أو انارة أو أية تسهيلات تضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة الكريمة والصحة الطيبة ، يعيشون وسط أكوام القاذورات والذباب ، في حوارى المدينة وازقتها التي تستحق النسف بالديناميت ليعاد بناؤها من الاساس (٣٣) .

وتعود هذه الاوضاع الى مساوىء عدة :

- ١ - شل قدرات الامة في مجالات العمل والانتاج .
- ٢ - تدمير الكرامة والحقوق الانسانية .
- ٣ - افساد الشخصية والضمير .
- ٤ - انكار حق الامان الفردي .
- ٥ - دفع الشعب الى احضان الشيوعية .
- ٦ - انتهاك روح الدين .

وباختصار شديد فان تلك الاوضاع لا يمكن ولا يجب أن تدوم ، ذلك انها تتنافس مع كل مبادئ الانسانية والعصر وطبيعة الاشياء وابسط المبادئ الاقتصادية (٣٤) . ولعل هذه الافكار توضح لنا كيف تجاوز اعضاء جماعة الاخوان زعيمها بافكارهم ، ذلك ان حمن البنا حصر نفسه في إطار تضيق الفجوة بين الغني والفقير ولم يتجاوز تلك

الحدود بالهجوم المباشر على النظام الاقتصادي (٣٥) .

ولا يمكننا بالطبع الفصل بين نظرة الاخوان
للرأسمالية المصرية وبين نظرتهم للسيطرة الاقتصادية الاجنبية
الا ان نظرتهم للسيطرة الاقتصادية الاجنبية تنطوي على
عنصر هام آخر ، فقد رأينا فيما سبق كيف ان حسن البناء لم
يكن راضيا عن السيطرة الاجنبية الواسعة على الاسماعلية
والى اي مدى كانت صدمته وهو يرى أسماء الشوارع -
حتى في المناطق الشعبية - بلغة الاحتلال الاقتصادي . ان
احاسيس الرفض للوضع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي
المصري مقارنا مع الاوضاع الاجنبية في البلاد واضحة تماما
في عبارات هؤلاء العمال الذين توجهوا للقاء البناء ، وكانت
نتيجة لقاءهم معه أن انطلقت حركة الاخوان (٣٦) .

والواقع ان هذا الموضوع كان يثير حسن البناء - على
عكس الكثير من الموضوعات - بدرجة تكاد تقرب من
درجة اتفعال اتباعه ، فالاجاب على حد قول البناء - سواء
المستعمرين الذين احتلوا مصر او اولئك الذين اكتسبوا
جنسية مصرية - أخذوا أفضل موارد البلاد الطبيعية
لانفسهم ولبلادهم ، فهم يستولون على الصناعة والتجارة
والمرافق في الوقت الذي يستمرون فيه في معاملة المواطنين
المصريين والعمال والحكام بلا احترام او عدل (٣٧) . وقد
كانت المناقشات في هذا الموضوع - سواء التي ادارها

حسن البنا او ادارها اتباعه - تمس المشكلة الاقتصادية وما آلت اليه احوال المصريين من دونية وضعة ، وذلك كرد فعل حاد ضد ازدياد سادة الاقتصاد الاجانب للمصريين ، وضد خضوع المسلم للسيد الاجنبي (٣٨) .

ولسنا في حاجة للمبالغة في التركيز على اهمية هذه النظرة ، فقد بلغ من شيوعها واحساس الجميع القوي بها ان ظلت عنصرا ثابتا في ديناميكية الحركة . وكان لتلك النظرة دلالات عدة . فالاجنبي او « الخواجة » يكون في الاغلب الاعم مسيحيا او يهوديا وهكذا كان محتما على الجماعة ، وهي التي تقف موقف الدفاع عن الاسلام ، ان تبني - فيما يتعلق بالاجانب - نظرة تدخل فيها عناصر الدين والثقافة بجانب الاعتراضات السياسية والاقتصادية . وربما تختلف احدى السمات المميزة لتلك النظرة في ان الجماعة تفرق بين الاجانب وبين المصريين من المسيحيين واليهود . وسوف تتعرض فيما بعد لطبيعة تلك العلاقات التي قامت بين اغلبية دينية وبين الاقلية .

الجماعة والاخلاق :

كان جلاء القوات البريطانية عن مصر عام ١٩٥٤ ، يعني بالنسبة للجماعة انتهاء الغزو العسكري السياسي الاخلاقي والاجتماعي . فالنسبة للاوضاع الاجتماعية كانت

الجماعة ترى أن الاستعمار هو رأس الفساد ، فعندما جاءت الجيوش الأوروبية الى مصر جاءت معها بقوانينها ومدارسها ولغاتها وعلومها ، لكنها في الوقت نفسه جاءت بالخمور والنساء والموبقات (٣٩) . وهكذا تسبب دخول التقاليد الأوروبية وقيم الغرب في نشر الرذيلة وتخطيم القيم الموروثة والتقليدية للمجتمع الاسلامي ، كما ان الدمار حاق بالحياة الاجتماعية والاسرية بسبب السينما الرخيصة والمسرح والراديو والموسيقى كذلك تفاقمت المشكلات الاخلاقية والجنسية للشباب بوجود النساء العاريات في الشوارع والافلام القذرة والموسيقى المثيرة واباحة الخمر ، والصور الخليعة التي تنشرها صحافة لا رقيب عليها .

وكذلك أدى الاختلاط بين الجنسين بغير قيود الى انتشار الفجور ، ففقدت النساء فضائلهن الاسلامية بمشاركة الخليعة في حفلات الرقص التي أصبحت تسود الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية ، لان المرأة الأوروبية تفعل هذا ونحن نريد ان نصبح مثل الاوربيين في كل شيء . وهكذا تتمزق الامة في حياتها الشخصية والوطنية بين النمط الاسلامي والنمط الغربي . وقد ظل البعض مسلما بينما فاق البعض الاخر الغربيين في غريبتهم .

كذلك دخل هذا الازدواج الاخلاقي الى بعض مجالات الحياة الاجتماعية الهامة كالتعليم والقانون ، فأصبحت الامة

تعاني من نظام مزدوج في التعليم : تعليم ديني يؤدي الى الازهر وتعليم مدني يؤدي الى الجامعة . وكلا التعليمين منفصل عن الآخر ، أحدهما بقية من بقايا التركة الاسلامية والآخر تقليد للغرب ، ومثل هذا الوضع الذي تسوده الفوضى والتناقض يؤدي الى التخلف الثقافي والتشوش والخراب والالحاد .

وأخيرا أدت القوانين الغربية الى تخريب فكر وعقل ومنطق الامة . فحينما فرض علينا الاستعمار القوانين الغربية لم يعارضه في هذا العلماء الاكفاء أو زعماء البلاد ورجال القانون فيها ، ويرجع هذا الى جهل كل هؤلاء بطبيعة الشريعة ولارتباطهم الشخصي بالافكار الاوربية في النواحي القانونية . وهكذا نجد أن قانون مصر لا علاقة له بمواطنيها . فهو لا يمثل معتقداتهم ولا ينبع من قلوبهم لانه قانون وضعي مأخوذ عن قوانين البلاد الاوربية وأقيم جنبا الى جنب في ازدواجية قانونية مع قانون ديني موحى به ، وكان من نتيجة هذه الازدواجية بين قانونين متناقضين احدهما وضعي والاخر سماوي ان تعرضت وحدة الامة للتفتت (٤٠) .

وهكذا نجد أن صورة مصر لدى الاخوان صورة تبعث على الحزن . فاللامبالاة الدينية والاستعمار عملا معا على ترك مصر في حالة نفسية منهارة أوقعتها فريسة لليأس القاتل والكسل الميت والجبن المزري والخنوع الشديد

والتخنت والبخل والاناية (٤١) . وقد غزت الحضارة الاوربية بشدة وعنف الدولة المريضة للمجتمع الاسلامي وتركتها اشلاء ، وتركت لنا الحضارة الاوربية عقلية عقيمة وذوقا سقيما . وجعلت منا مجتمعا ينظر الى علته وتدهوره كفضائل وعلامات على التقدم . ان الفساد الاعظم يكون عندما ينظر المرء الى فساده نظرة استحسان وقبول (٤٢) .

نظرة الاخوان الى الغرب

نكتسب الصورة التي كوتها الجماعة عن الغرب والحضارة الغربية أهمية خاصة من حيث أن مفاهيم الحركة كانت في أغلبها رد فعل لانتشار القيم والافكار الغربية التي صاحبت انتقال السطوة الغربية الى الشرق ، وقد لاحظ أحد الكتاب أن الاخوان يفرقون بين الحضارة الغربية كما هي في بيئتها وبين الحضارة الغربية التي القيت على الشرق (٤٣) ، فضلا عن ذلك يجدر بنا أن نلاحظ أن تعريف الاخوان للغرب يشمل « العالم الحر » « والعالم الشيوعي » ، بالرغم من أنهم يميزون عددا من الاختلافات بين العالمين .

الحضارة الغربية :

للحضارة الغربية في بيئتها الخاصة الكثير من الجوانب الايجابية والسلبية على السواء . فالعالم الحر - انجلترا والولايات المتحدة اساسا - لديه الكثير مما يتمتع به من المزايا في نطاق حياته الداخلية ، فاحترام حرية الفرد وحق العمال في اتخاذ المواقف المناسبة للدفاع عن مصالحهم هي أمور ينبغي ان ينظر لها باحترام ، بالاضافة الى ما يوجد في الغرب من حياة ديموقراطية فعالة وحياة برلمانية تمثل الشعب تمثيلا سليما ، الامر الذي تترتب عليه روح المسؤولية التي يتمتع بها الحاكم تجاه الشعب والروح الاجتماعية المنتشرة في الغرب . فالامة الانجليزية - مثلا ، وهي امة كافرة - اذا ما قورنت ببعض البلدان الاسلامية لوجدناها تتفوق عليها وتفضلها في تطبيق العدالة والمساواة (٤٤) .

كذلك تعتبر مزايا العالم الشيوعي - رغم طابعها الدعائي والنظري - جديرة بالملاحظة ، خاصة الاهتمام بالفقير والمساواة والمسؤولية المتبادلة بين الطبقات والاخوة والنزعة الانسانية دونما تفریق بين الناس (٤٥) . وقد أدت تلك الصفات الى جعل العدالة الاجتماعية ممكنة على المستوى المادي وأن ظلت عقيدة فيما يتعلق بالجانب الروحي . وفي العبارة التالية يتخلص المنحى الاخواني في

التعامل مع روسيا وربما أيضا مع أوروبا المسيحية : « ليس هناك ما يدعو الى العداء بين الاسلام وافكار العدالة الاجتماعية مثلما تعادي المسيحية (أي الغرب) الشيوعية » (٤٦) . ويرى كاتب اخواني آخر ان اشتراكية روسيا المطلقة (غير الدينية) يتركزها على العدالة الاجتماعية هي البديل الوحيد للاسلام الاشتراكي المبني على التوحيد والاخوة البشرية (٤٧) . (الغزالي من هنا نعلم ترجمة اسماعيل فاروقي واشنطن ١٩٥٣ صفحة ١٣٥) .

وهناك مقارنة من المقارنات التي كانت الجماعة تعقدتها لتبين أسبقية الاسلام في المناداة بالافكار الاساسية السائدة في الغرب وتوضح هذه المقارنة بعض وجهات نظر الجماعة الايجابية فيما يتعلق بالغرب كما أنها تعكس بشكل محدد موقف الاخوان من النازية أو الحكم المطلق بشكل عام . هذه المقارنة تقول : ان النظام الاجتماعي العملي العادل الذي تحاول كل أنظمة العالم الاقتراب منه يوجد في الاسلام . وتضرب الصلاة الاسلامية خير مثال لهذا . فالشيوعية تدعو الى المساواة والغاء الطبقات والامتيازات ، وهذا هو الاحساس الذي ينتاب المسلم لدى دخوله المسجد ، فهو يعلم ان المسجد بيت الله وانه ليس هناك كبير أو صغير بين المصلين ، فعندما يؤذن المؤذن تبدأ الصلاة ويتبع الجميع الامام في الصلاة بوحدة ونظام ، وتلك هي

أفضل صفات الدكتاتورية ، الا أن الامام ليس طاغية ويجب على المصلين تقويمه اذا ما اخطأ ، وتلك هي أفضل جوانب الديمقراطية (٤٨) .

أما وجهات النظر السلبية فيما يتعلق بالمجتمع الغربي فتراها تتخذ طابعا انتقاديا وتبؤيا في الوقت نفسه ، فالديموقراطيات الغربية من وجهة النظر هذه خلقت حياة سياسية مرضية الا أن الديموقراطية خربت الافراد والمجتمع بالتالي . فالافراط في الفردية ادى الى انعدام المسؤولية الاخلاقية والتحلل والفساد الاجتماعي الامر الذي ساهم في خلق أزمة في الحياة الاسرية كما ترتب على انحطاط وضع المرأة ضعف الاسرة وانهارها كذلك أصبحت الديموقراطية مرادفا للرأسمالية وأسسها المستغلة التي تعترف قانونا بالربا . كما فشلت أعنى ديموقراطيات الغرب في حل المشكلة العنصرية على أساس العدل والمساواة . وهذا هو الوضع الذي أصبحت عليه امريكا زعيمة امبراطورية الرجل الابيض ، والمدافعة الاولى عنها (٤٩) .

أما العالم الشيوعي ، عالم (ديموقراطيات الشعب) فيحفل هو الآخر بالاطغى . فالنظام الشيوعي يتسم بالاحاد والطغيان السياسي الداخلي والديكتاتورية الاممية ، أما حرية العمل والتفكير والتعبير فهي أمور لا وجود لها ، ذلك ان التصور الروسي للمساواة هو تصور مفرط في مادته

الى درجة غير معقولة ، كما أن المبادئ الاساسية لهذا النظام
هدامة ومحرضة على الثورة (٥٠) .

ان النظام الغربي باكملة (شرقية وغربية) تسيطر
عليه المادية : فالعالم الغربي أصبح في القرون الاخيرة ماديا
قلبا وقالبا - فماتت العواطف والمشاعر وانقرضت القيم (٥١) .
والمشكلة الرئيسية هنا تكمن في أن قيمهم وأهدافهم محدودة
وقاصرة لان مقاييس العدل والمساواة وباقي الفضائل
الانسانية يقررها لديهم البشر وليس الله (٥٢) .

وكل تلك التصورات السلبية عن الغرب يمكن أن
تلخصها عبارة حسن البنا التي قالها مبكرا (أيام ١٩٣٦) :
ان مدينة الغرب التي زهت بجمالها العلمي حيننا من الدهر،
واخضعت العالم كله بنتائج هذا العلم لدوله واممه هي الان
تفلس وتندحر وتندك أصولها وتهدم نظمها وقواعدها .
فهذه اصولها السياسية تفوقها الديكتاتوريات . واصولها
الاقتصادية تجتاحها الازمات ويشهد ضدها ملايين البائسين
من العاطلين والجائعين ، واصولها الاجتماعية تقضي عليها
المبادئ الشاذة والثورات المندلعة في كل مكان ، وقد
حار القوم في علاج شأنها وضلوا السبيل . مؤتمراتهم تفشل
ومعاهداتهم تخرق ، ومواثيقهم تمزق . وعصبة اممهم
(مشيرا الى عصبة الامم التي حلت محلها الامم المتحدة
الان) شبح لا روح فيه ولا نفوذ له ...

لقد كانت قيادة الدنيا في وقت (ما) شرقية بحتة ثم صارت بعد ظهور اليونان والرومان غربية. ثم نقلتها النبوات الموسوية واليسوية والمحمدية الى الشرق مرة ثانية . ثم غفا الشرق غفوته الكبرى ونهض الغرب نهضته الحديثة فكانت سنة الله التي لا تتخلف وورث الغرب القيادة العالمية وها هو الغرب يظلم ويجور ويظغي ويحار ويتخبط فلم يبق الا ان تمتد يد (شرقية) قوية يظلمها لواء الله وتخفق على رأسها راية القرآن ويمدها جند الايمان القوي المتين » .

هكذا نجد أن « المادية والشراة والطغيان » التي اتصف بها الغرب هي التي شكلت المفاتيح الاساسية لموقف الاخوان السلبي تجاه الغرب سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها والواقع أن ذلك الموقف يعكس المستويين الهامين المترابطين من الفكر السائدين بين الاخوان وهما : علمانية الغرب المادية ورفض الاحتلال الغربي ، وطالما أن رفض علمانية الغرب يتأسس على رفض الاحتلال ، فإنا نستطيع أن نبحت داخل قضية « الاستعمار والحضارة الغربية في الشرق » عن حجر الاساس في البيان الفكري للجماعة .

الاستعمار :

لسنا في حاجة - في هذا المجال - الى الاسهاب في الحديث عن الكراهية التي كانت الجماعة تكنها للاحتلال ، فالاحتلال الاجنبي يعني بالنسبة لمصر الابداء البطيئة والفساد العميق التام (٥٤) وفضلا عن ذلك فان الاخوان باعتبارهم حركة عالمية اولوا الكثير من الاهتمام للاستعمار باعتبارها ظاهرة تمس البلدان الاسلامية . كما أنهم يعلنون دائما هجومهم الملتهب على القوى الاستعمارية التي تتسم بلا اخلاقية سياسية عالمية ، وكان هذا الهجوم يوجه الى القوى الاستعمارية الغربية التقليدية بريطانيا وفرنسا ، وايضا الاستعماريين الايطالي والهولندي . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أنتقل محور الاهتمام الى كل من الولايات المتحدة باعتبارها قائدة العالم الحر ، والى الاتحاد السوفيتي .

أما الاستعمار الروسي فان النظرة اليه كانت نظرة تاريخية واسلامية بحتة ، فروسيا القيصريية كانت من أعنف القوى في عدائها للاسلام . تلك الحقيقة التي ترتبط أشد الارتباط بالتعصب المسيحي الصليبي (الذي سترجع اليه فيما بعد) . ولقد استمرت الاوضاع كما هي بل زادت سوءا تحت ظل الاستعمار الروسي البلشفي . فقد تحولت الامبراطورية الروسية بالنسبة للمسلمين المستعبدين الى

« مجزرة للدين » .

كذلك يتحمل الاستعمار الامريكى نصيبه مع الاستعمار الروسى فى مسئولية ما آلت اليه القضية الفلسطينية ، وهكذا كانت فلسطين هي نقطة البدء فى التوحيد ما بين الولايات المتحدة والاستعمار السياسى ، فقد انضمت الولايات المتحدة - بعد روزفلت - الى ركب الاستعمارين المساهمين فى خلق اسرائيل ، وأخذت فى مساندة الاستعمار كلما احتل بلدا من بلاد المسلمين . « ترومان » و « اربعة ملايين صوت اتخايبى » و « الضغط الصهيونى » و « الذهب اليهودى والنفوذ الصهيونى » ، كل هذا يفسر مساندة أمريكا لاسرائيل ، فأمرىكا التى تؤمن نظريا بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وميثاق الامم المتحدة لطخت مبادئها بالانضمام الى الانجليز فى مساندة العدوان الصهيونى واعطاء فلسطين لليهود ، وكان من بين الاشياء التى ألهمت الرأى ضد أمريكا ، أثر الصحافة الامريكىة - التى يسيطر عليها الصهاينة - والراديو والسينما فى تدمير سمعة وشرف كل ما هو مسلم أو شرقى فى الحملة التى شنتها كل تلك الوسائل من اجل الاسنحواذ على فلسطين . كذلك كان لخطة التبرعات الصهيونية التى كان شعارها فى فترة ما : (ادفع دولارا واقتل عربيا) ، أبلغ الاثر فى هذا المجال (٥٥) .

وهكذا أصبحت القضية الفلسطينية نقطة بدء للهجوم

على الولايات المتحدة وكذلك كانت الجماعة تحمل بمرارة على الولايات المتحدة لمساندتها للانجليز في مصر وللفرنسيين في شمال افريقيا . وبسبب انتهاك الحرية الذي مارسه العالم الحر في البلاد الاسلامية ، والتفرقة العنصرية الموجودة في امريكا اعتبرت الولايات المتحدة زعيمة وحامية لامبراطورية الرجل الابيض . الا انا يجب ان نذكر هنا أن الموقف من الولايات المتحدة والنظر اليها وتلك الظروف كان مبنيا على الاعتقاد بأنها دولة حمقاء اكثر منها دولة شريرة ، وكان من الاسهل تفسير سياسات الدولة الرأسمالية المتزعمة للعالم الغربي سواء فيما يتعلق بالبلدان المستعمرة أو استمرار الحرب الباردة مع روسيا بأن هذه السياسات تدور في اطار الامبريالية (٥٦) .

كذلك كانت الرأسمالية الامريكية هي أيضا النموذج الامثل للاستعمار الاقتصادي . فقبل الحرب العالمية الثانية كان تصور الحركة للاستعمار الاقتصادي مرتبطا بالنقمة على « استغلال » مصادر الامم من جانب « الاضطهاد بين الامبرياليين » . ومع ظهور الحرب الباردة وما واكبها من تودد كل من المعسكرين لدول آسيا ، تبلورت المسألة على نحو أوضح حول القضية النظرية المتعلقة بالرأسمالية والشيوعية وكلاهما مرفوض من جانب الاخوان . وكما سبق أن لاحظنا ، لم تكن الدوافع الاقتصادية وحدها هي

سبب ذلك الرفض ، فالرأسمالية كانت تساوي عندهم الفردية المفرطة وبالتالي الفوضى الاجتماعية بينما كانت الشيوعية تعني الاتحاد ، وكلاهما نظام مادي . فضلا عن ذلك فان الاحساس بالمرارة تجاه الرأسمالية المصرية وطغيانها أدى بالجماعة الى أن تنظر للرأسمالية الغربية وخاصة الولايات المتحدة على أنها العدو الحقيقي الذي يسعى من خلال برامج المساعدات التكنولوجية والاقتصادية الى تطويق الاستقلال الاقتصادي للبلدان المعانة ، ولتأسيس وتكريس سيطرتها التجارية من خلال اغراق السوق المحلية بالسلع (٥٧) . كذلك يجدر أن نلاحظ أن اسرائيل ينظر اليها على أنها اداة لفرض الهيمنة التجارية على الشرق الاوسط . وعلى ذلك ، وفي انسجام مع المنطلقات الدينية للاخوان وعلى ضوء تصورهم القائل بأن الشيوعية ليس لها عقيدة والرأسمالية لها عقيدة منافقة كاذبة - كانت هناك وجهة نظر أساسية محددة وواضحة حول الاستعمار الاقتصادي مؤداها : أن الشيوعية خطر يقف على ابواب الامة بينما الرأسمالية خطر يقع داخل حدودها . ونحن نعتقد ان النهوض بالامة من ازماتها الاقتصادية يتمثل في حمايتها من كلا الاستعمارين الاحمر والايض (٥٨) .

كذلك اهتمت الحركة بنوع اخر من الاستعمار لم يكن عادة موصفا للهجوم الوطني : ذلك هو الاستعمار

الثقافي . وهو الاستعمار الذي دخل عقول الناس بتعاليمه وافكاره وحاول السيطرة على الموقف الاجتماعي في البلاد (٥٩) ، وعلى هذا الصعيد الهام كان رد الفعل ضد هذا النوع من الاستعمار شديد الوضوح .

وأصبح هذا الموقف من الاستعمار الثقافي أكثر وضوحا خلال حرب فلسطين وبعدها . فعلى سبيل المثال ، نظر الى نشاط الأمم المتحدة في فلسطين على أنه تجسيد آخر للحرب العالمية الصهيونية ضد الشعوب العربية والاسلامية، ووضح الربط الكامل بين الصهيونية والاستعمار الغربي الصليبي في الاستخدام الثابت لعبارات مثل : الصليبية الأوروبية والصليبية اليهودية (٦٠) وبطبيعة الحال كان هناك أساس تاريخي نوعي لهذا الموقف ولنفس التضمينات التي انطوى عليها - فبقدر ما كان الاخوان يرون في الدين شيئا يتجاوز مجرد الواجهة للمجتمع أو الثقافة ليصبح مرادفا لهما ، فان « الصليب » كانت له معانيه السياسية والثقافية المرتبطة به ، وعلى ذلك فان الصليبية الاستعمارية العربية بدت كمحاولة لا تستهدف فحسب غزو الاراضي الاسلامية بل تسعى أيضا لاختضاع المجتمع الاسلامي ، وفي كلمات أشد لهجة من العبارات الجارية استخدامها في هذه الدراسة يقول احد كتابهم :

« من المؤكد أن الغرب يسعى لاذلالنا واحتلال

أراضينا . والبدء في تدمير الإسلام بالقاء قوانينه وطمس
تقاليده . وفي قيامه بذلك ، فإن الغرب يتصرف بوحى من
« الكنيسة » . وسلطة الكنيسة نافذة في توجيه السياسات
الداخلية والخارجية للكتلة الغربية بقيادة إنجلترا وأمريكا..
ومنذ مائة عام مضت كان هناك عدااء مستحکم بين الدولة
والكنيسة .. أما اليوم فمن الواضح ان العلاقات بينهما
تقوم على التحالف الودي » (٦١) .

لقد أفلحت الصليبية التاريخية في أوروبا في اطلاق
العنان لضراوة حاقدة ضدنا ظلت تحتل دون انقطاع حتى
عصرنا الحاضر ، واليوم يمتزج الحقد القديم بالجشع
والتعصب ، لينجم عنها الاستعمار المسيحي . ويربط هذا
الاعتقاد بالموقف تجاه الصهيونية المعتدية ، لينتهي سيد
قطب الى النتيجة التالية : وما كان اللورد اللينبي الا مثلاً
لضمير أوروبا كلها وهو يدخل بيت المقدس في الحرب
العظمى الماضية*^(٦٢) فيقول : اليوم فقط انتهت الحروب
الصليبية ! (٦٢) .

وحول التساؤل عن كيفية استمرار الروح الصليبية
في أوروبا والتي تخلت عن « مسيحيتها » يجب سيد
قطب : « ان الشر الذي بعثه الصليبيون لم يقتصر على
صليل السلاح لكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء
شراً ثقافياً ... ان الاستعمار الاوروبي والامريكي الصليبي

(*) الحرب العالمية الاولى - المراجع .

لا يملك ان يفعل من حسابه ان الروح الاسلامي صخرة
مقاومة لمد الاستعمار .

« والذين يحسبون ان النفوذ المالي لليهود في
الولايات المتحدة وسواها هو الذي يوجه الغربيين هذا
التوجيه ، والذين يحسبون ان المطامع الانجليزية والمكر
الانجلوسكسوني هو الذي يوجه الموقف، والذين يحسبون
ان الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذي
يؤثر .. كل اولئك يفعلون عنصرا حقيقيا في المسألة يضاف
الى هذه العناصر جميعا ، هو الروح الصليبية التي تحملها
دماء الغربيين . »

وعلى ذلك فليس هناك فرق بين روسيا والولايات
المتحدة ، فكلاهما يشارك في حملة صليبية مشتركة « ضد
روح الاسلام » (٦٣) .

على ان لب الموضوع لا يتمثل في تقدم الديانة
المسيحية على حساب الاسلام ، وانما يتمثل في تخلف وتقهقر
الحضارة الاسلامية امام الحضارة الغربية ، وقد حذر البنا
اتباعه منذ وقت مبكر وكرر تحذيره من أن الاستقلال
السياسي الرسمي لا قيمة له الا اذا صاحبه استقلال فكري
 واجتماعي وثقافي (٦٤) . واحدى عباراته الشهيرة تقول :
« اطرّدوا الاستعمار من أرواحكم يغادر في الحال بلادكم »
ولقد استخدم الهضبي هذه العبارة نفسها بعد ذلك .
وتبنى كتاب آخرون فيما بعد نفس النغمة ، فالغزالي يرى

أن هذا العصر قام على الغزو الثقافي الذي يحمل أسماء مسلمة ، لكنه لا يملك القلب المسلم او العقل المسلم ، ان الغزو الثقافي يصنع من المسلمين اناسا يجهلون دينهم ويحشو عقولهم بحقائق جزئية ، يتركهم وقلوبهم خوالي (٦٥) كذلك يحذر « سيد قطب » الاخوان من أن « الاستعمار الروحي والفكري هو خطر حقيقي » لانه - على عكس الاستعمار العسكري أو السياسي الذي يثير المعارضة والمقاومة - يغرر ويسكن ويخدع ضحاياه ، « ان الحرب المقدسة ينبغي أن تعلن على الجهاز الذي يوجه عمليات التفرير .. والاساليب الحديثة لاستعمار العالم الحر ، مثل المساعدات المالية والفنية واليونسكو ، واقلام والسنة الديمقراطية الشعبية » (٦٦) .

وأكثر هذه الاساليب خطورة في نظر قطب هي بعثات التبشير والمستشرقين والعلماء الاجتماعيين الذين يتلمسون الجوانب الحساسة في بلادنا (٦٧) . والاهتمام بنشاط المستشرقين هو تطور حديث نجم عن الادراك الذي تزايد والحساسية المتنامية لما يقوله الغربيون عن الاسلام والمسلمين ، وعن الاخوان المسلمين . وقد تركز الاهتمام على الدراسات الغربية نتيجة لما سمي بسوء تفسير التاريخ الاسلامي ، والنقد الذي تعدى على قدسية الاسلام . والواقع ان النقطة الاخيرة كانت أهم الاعتراضات التي ثارت ضد الابحاث الغربية (٦٨) . أما الكتاب المصريون

الذين شاركوا أو تبنا الأفكار الزائفة للمستشرقين حول
الاسلام فقد اعتبروا ضحايا - بوعي أو بدون وعي - لاغراء
الاستعمار الثقافي الغربي ، ومن الكتاب المعروفين الذين
أتهموا بهذا : طه حسين وعلي عبد الرازق وخاله محمد خالد
وأمين عثمان (٦٩) .

على أن بعثات التبشير كانت العميل الاساسي
للاستعمار الثقافي وكانت الموضوع الاساسي لاتقادم
الاخوان . وكان طبيعيا ، كما يذكر البنا ، ان يحدث صدام
بين الطرفين (الجماعة والمبشرين) في ضوء الحقيقة القائلة
بأن أحدهما يدافع عن الاسلام والثاني يهاجمه (٧٠) .
وليس هناك ما هو أوضح أو أبسط من ذلك في التعبير
عن تصور الجماعة لبعثات التبشير .

وهناك وجه آخر للمسألة يجدر ملاحظته ، فالمبشرين
كان ينظر اليهم عادة بوصفهم مبشرين مسيحيين غربيين
لذا كان من الضروري ليس فقط حماية المسلمين في
مواجهتهم بل وحماية المسيحيين الشرقيين أيضا ، وهذا
التمييز بين المسيحيين الغربيين منهم والشرقيين كان مهما
بالنسبة للجماعة ، وهنا فحسب يمكن القول بأن الاخوان
قد شجعوا أو أيدوا الكتاب المسيحيين والمسلمين الذين
هاجموا التخريب الغربي - وخاصة البرتستانتى - للتراث
الارثوذكسي والقبطي المحلي .

الفصل التاسع

... وما هو الحل؟

العودة الى الاسلام

النظام الاسلامي

الشريعة

انفصال الدين عن الدولة

الدولة الاسلامية

التنظيم السياسي

التنظيم الاقتصادي

كانت صورة العالم الذي يعيش فيه الاخوان تتميز بالانحلال والضعفة، والفساد الذي لحق بالعقيدة الاسلامية كان خطيرا ، والاسوأ من ذلك ان هذا الفساد لم يسفر فحسب عن عصيان تعاليم تلك العقيدة بل أدى ايضا الى ان تستبدل بتلك التعاليم قيم أجنبية ، جلبها الغزاة معهم دون أن يتصدى قادة البلاد السياسيون والثقافيون والروحيون لها بالقدر المطلوب . فمصر تقف على مفترق الطرق - على حد قول البنا للملك فاروق - فهناك اتجاهان يتنازعانها ، اتجاه الغرب واتجاه الاسلام ، ودعاة كل من الاتجاهين يطالبون الامة باختيار هذا الاتجاه او ذاك ، والاخوان المسلمون الذين يعتقدون الايمان الحق ينشدون أن تعود الامة الى الاسلام . ومصر تلعب دورا فريدا من حيث ان بعث الاسلام يبدأ بمصر بنفس القدر الذي يبدأ به اصلاح مصر بالاسلام اذ ان « البعث العالمي للاسلام » - سواء بالمعنى المثالي أو التاريخي للكلمة - يلزمه أولا

دولة مسلمة قوية (١) .

والاسلام النقي الذي ندعو اليه هو « اسلام الاخوان المسلمين » وهو ليس اسلاما جديدا ، الا انه يختلف عن الكثير من التعاريف التاريخية التي يعرف بها المسلمون الاسلام . فهناك من يرون الاسلام مجرد عبادة وطقوس ، وهذا هو المعنى المنتشر للاسلام لدى غالبية المسلمين . ويرى البعض الآخر في الاسلام مجموعة من الفضائل النبيلة تقيهم من الشهوات المادية ، كما يرى البعض الآخر الاسلام في جوانبه العملية المطبقة في الحياة الدنيا فقط ، كما ان البعض ينظر له بوصفه عقيدة موروثه لا تتبدل ولا تتقدم الامر الذي يؤدي الى نفورهم من الاسلام وكل ما يتصل به . وتشيع تلك النظرة بالذات بين من تلقوا تعليما اجنبيا فلم يعرفوا الاسلام في حقيقته او هم عرفوه من خلال الصورة المشوهة التي يعرضها اولئك الذين يمارسون الاسلام باسلوب خاطيء .

« فنحن نؤمن ان تعاليم الاسلام تتضمن كل ما يختص بشؤون الناس في الدنيا والآخرة ، اما اولئك الذين يؤمنون بان تعاليم الاسلام تختص فقط بالنواحي الروحية والطقوسية فهم مخطئون ، ذلك ان الاسلام ايمان وعقيدة وطن ومواطنة ، دين ودولة ، روح وعمل ، مصحف وسيف ... والقرآن المجيد يعتبر كل تلك الاشياء لب

الاسلام وجوهه « (٢) .

لذا يجب ان تقاوم ايديولوجيات الغرب ، فهي أسلحة الفساد وهي الستائر الحريية التي يختفي وراءها جشع الغزاة واحلام المتسلطين . ان اخلاص العرب والمسلمين الحقيقي واحترام الشرق لن يتأتى الا بالتخلص من تلك الاشياء ، وبأن ينهض الشرق من تلقاء نفسه معتمدا على رضاء الله وحده ، والمسلمون يستطيعون مقاومة الايديولوجيات الاجنبية ، ذلك انهم لا يحتاجون اليها ، فالاسلام يقيم في تعاليمه افضل معالم تلك الايديولوجيات.

« فالاسلام تناول بعمق كل تلك القضايا التي تشغل اذهان قادة تلك الامم وفلاسفتها بدءا من الاممية والقومية والاشتراكية ، ومرورا بالرأسمالية والبلشفية والحرب وتوزيع الثروة والعلاقة بين المنتج والمستهلك ، وانتهاء بكل ما يتعلق بتلك الموضوعات ، فالاسلام اعطى للعالم نظاما يمكن للاسلام من خلاله الانتفاع بكل ما هو حسن وتجنب المخاطر والمصائب « (٤) .

وفضلا عن ذلك : « اذا كانت الثورة الفرنسية قد أعلنت حقوق الانسان في الحرية والاخاء والمساواة ، واذا كانت الثورة الروسية قد قربت بين الطبقات وحققت العدل الاجتماعي للناس ، فان الاسلام العظيم قد فعل هذا منذ ألف وثلثمائة عام ، والاسلام لم يحصر نفسه داخل نظريات

فلسفية بل عمل على نشر تلك المبادئ من خلال الحياة القومية ، و اضاف الى تلك المبادئ قدسية الانسان وكمال فضائله « (٥) .

وهكذا نجد ان الاسلام يشتمل على كل فضائل النظم الاخرى . ويكفي بمفرده اساسا لنهضة الامة : « ويثبت تاريخ الاسلام صلاحته حيث انه اعطى للانسانية جمعاء امة من اقوى الامم وأكثرها نبلا وفضيلة . فنحن حينما نبني حياتنا وفقا لمبادئنا الخاصة ، انما نؤكد على استقلالنا الموجدي والاجتماعي بجانب استقلالنا السياسي ، فالمنهاج الاسلامي منهاج كامل وشامل قائم على أسس علمية وروحية ، الامر الذي ينفرد به الاسلام دون باقي الانظمة، والاسلام بمقدوره تلبية كافة احتياجات بعث الامة ، فهو يمدّها بالامل ويخلق فيها الرغبة والارادة اللازمة ، فاليأس يقود الى التحريف وفقدان الامل تعبير عن الخطأ ، واخيرا نجد الاسلام يمنحنا احتراماً ذاتياً قومياً ، ذلك أن أي أمة يجب أن تحترم قوميتها وامجادها وتاريخها (٦) .

والخطوة الاساسية التي يجب أن تبدأ بها النهضة هي الايقاظ الروحي الواسع للافراد ، وتلك الخطوة تنطوي على أهمية تفوق بكثير أهمية الاصلاح العملي . فالله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وخلص الامة لا يتأتى الا بخلص الفرد ، والضعف الذي ينتاب الامم يرجع الى

ضعة شعوبها فتصبح القلوب والارواح ضعيفة وخالية من الفضائل النبيلة والصفات الانسانية الاصيلة ، فالامة التي تفرق في الماديات وتتناسى البذل والنضال من أجل الحق ، تفقد احترامها الذاتي وأملها . ان القوة المادية ، رغم حاجة الشرق الماسة اليها ، تأتي في المرتبة الثانية بعد تعبئة القوى الروحية ، فعند ما يستعيد الفرد توازنه الروحي يمكن ان ينتقل الاصلاح الذي شمله الى عائلته ثم الى الامة جمعاء، وستظل معاناة الامة قائمة طالما ظل افرادها دون الصفات اللازمة لخلق امة عظيمة (٧) .

لقد غرس محمد الرسول مبادئ ثلاثة في قلوب اتباعه هي : (١) انهم قد تلقوا خاتمة الحقائق من خلال الرسالة السامية التي ختمت كل الرسالات . (٢) وظالما انهم يمتلكون الحق فان مهمتهم في الحياة تنحصر في تعليم ذلك الحق (٣) ان الله يقف بجانبهم . وكان الاخوان المسلمون يركزون ايضا على الدعوات الاساسية التالية اكثر من تركيزهم على أركان الاسلام الخمسة : الايمان بعظمة الدعوة ، الكبرياء والكرامة في تبنيتها ، والامل في معاونة الله « (٨) .

لهذا كله فان خلاص الاسلام لن يتأتى الا برجوع المسلمين الى منابع الالهام التي نهل منها المسلمون الاوائل ، فالقرآن الكريم كتاب شامل يجمع كل اسس الايمان

والفضائل الاجتماعية والتشريعات الدنيوية ، واذا كان المسلمون قد ابتعدوا عن تلك الحقائق فان مهمتنا هي العودة نحن وكل من يتبعنا الى الطريق القويم « (٩) . وتلك دعوة للعودة الى المبادئ الاسلامية لا الى القرن السابع كما يقول البعض خالطين بين البداية التاريخية للاسلام وبين النظام الاسلامي نفسه (١٠) .

النظام الاسلامي

تمثل الهدف النهائي للاخوان بارساء دعائم « النظام الاسلامي » ولقد استخدم هذا التعبير في حالات كثيرة على نحو فضفاض بمعنى « الدولة الاسلامية » الا انه غالبا ما استخدم للإشارة الى مجموعة المبادئ التشريعية (غير السياسية) والتي تعتبر اساسية للمجتمع الاسلامي ايا كان شكل النظام السياسي ، فتطبيق الشريعة من عدمه هو المحك الرئيسي في تعريف النظام الاسلامي .

والواقع ان التمييز بين النظام الاسلامي والدولة الاسلامية بمفهوم القرون الوسطى هو سمة هامة يمكن ان تميز تحليلنا للجماعة عن التحليلات الاخرى التي تعتبر الجماعة حركة رجعية متعصبة تكرر جهودها لخلق نظام سياسي على شاكلة نظام القرن السابع الميلادي . والواقع ان تلك التحليلات - وبغض النظر عن القضية المتعلقة

بتوجيهاتها الثورية - لا تفسر لنا تجاهلها النسبي ، وهو ما سنعرض له بعد قليل ، لموضوعات اساسية مثل موضوع الخلافة ، وهو ما يؤدي الى انتقاء اية امكانية لتحليل تلك التركيبية المعقدة من الدوافع التي تحفز جمهرة الاعضاء . فحتى لو استبعدنا الاعضاء الذين يهتمون أساسا بقضايا الوطن والحياة الدنيا ، فلن نجد سوى قلة قليلة بين الاخوان « التقليديين » - وقسم كبير منهم يهتم بأمور العالم « الحديث » - يمكن ان يعني موضوع الخلافة بالنسبة لهم هدفا ممكنا او يمكن التطلع اليه . ومن المفيد في هذا الصدد ان نشير الى وجهة نظر حسن البنا ، التي عبر عنها الهضيبي وبعض كتاب الجماعة ، تلك التي ترى ان النظام البرلماني الموجود في مصر يمكنه ببعض الاصلاحات الوفاء بالمتطلبات السياسية التي يتطلبها الاسلام في الدولة الاسلامية (١١) .

لذا سيصبح لزاما علينا - اذا صح هذا الكلام - ان نجد هدفا آخر لنشاط الجماعة السياسي بديلا عن قلب النظام الموجود باسم الشوقراطية . ان الوجه « الديني » لهذا النشاط يمثل بصفة اساسية في القضية الكبرى الخاصة بالقاعدة الرئيسية في المجتمع الاسلامي والتي تنص على مركزية موقع الشريعة في بنية هذا المجتمع . فالأخ المسلم يمكن ان يتقبل الكثير من التطورات في بعض جوانب

المجتمع او التنظيم السياسي الا ان اخلاصه لما يتصور انه الاسلام يأبى عليه تجاهل القيمة الخالدة لشريعة الله التي انزلها في القرآن وبناء عليه تعتبر الجماعة ان كل من يرفض الاسس الدينية للمجتمع الاسلامي من خلال رفضه للشريعة وتفضيله للقوانين الغريبة ، لا ينتهك فقط التاريخ الاسلامي ، بل يدمر ايضا جوهر المجتمع الاسلامي برفضه هذا ، فالمسلمون حينما يفرقون بين الدولة والرأسمالية يعضبون الله ويشركون به •

فاذا ما عدنا مرة اخرى الى الفرق الذي ذكرناه بين النظام الاسلامي والدولة الاسلامية نجد ان الاهتمام الاساسي للجماعة لا يتركز في تنظيم دولة اسلامية وان كانت الجماعة قد اولت بعض الاهتمام لهذا - وانما يتركز في قضية طبيعة ومصير المجتمع الاسلامي في القرن العشرين اي في « النظام الاسلامي » الذي يعتمد بجانب العناصر الاخرى على عنصرين هامين هما : (١) الشريعة وصلاحيتها للعصور الحديثة - (٢) قضية الفصل بين الدولة و (المؤسسات الدينية) .

الشريعة :

قد يكون من الصعب ايضاح القناعة الراسخة لدى الاخوان بأن الحضارة الاسلامية بالذات وعلى عكس

الحضارات الأخرى التي أمكنها التخلي عن مؤسساتها الدينية لتعدد أصولها ، تصبح عديمة المعنى إن لم تتخذ الشريعة مركزاً لآلهامها (١٢) .

ويوضح هذا الاعتقاد الأهمية القصوى للشريعة ، في المجتمع الإسلامي الصحي ، وقد أطلق بروفييسور ويلفريد كانتويل سميث على هذا الاتجاه « المطلب الثيولوجي الملح » Theological imperative في الإصلاح الاجتماعي الإسلامي الراهن . ويتميز هذا الإصلاح ببعدين هما العلاقات الخارجية للمجتمع ونظامه الداخلي . فالإسلام بمفاهيمه يحتم على المسلمين التصدي للمشكلة أو الموت دونها ، فالعمل لا يكون من أجل مصلحة المجتمع فقط بل هو في نفس الوقت اختبار لقوة إيمان الفرد (٣) .

وهكذا نجد إن اتباع الشريعة الإسلامية ضرورة اجتماعية ودينية في الوقت نفسه ، فالقرآن الذي يحتم الحكم بما أنزل الله يجعل تطبيق الشريعة واجباً على المسلمين . لذا فنحن نرضي الله الذي قال احكموا بما أنزل الله وليس بما يشابه ما أنزل الله (١٤) .

فالتشريعات الدينية لها أهميتها الملموسة على إن الاحساس الاجتماعي بعدم الاستقرار وافتقاد التوازن وعدم التواء التاريخي هي أمور لا تقل عن ذلك أهمية .

ذلك ان شعب مصر الذي تعرض لقوانين لا تمت لروحه وتاريخه وتقاليده بصلة - وهو الامر الذي ادى به الى الانحلال الاجتماعي - لا بد وان يعاني من تلك الاحاسيس الاجتماعية السالفة الذكر . « فالقانون لا يؤدي دوره ما لم يعتمد على مبادئ يتقبلها الشعب وتؤمن بها المجتمعات والافراد (١٥) . وقد حذر البنا اولئك الذين تحمسوا للافكار الغربية من افتقار القيم الاجنبية لاية جذور تاريخية (لا أب لها ولا ام) مينا لهم انهم يستبدلون الجذور العميقة والروابط القوية لتاريخنا ومجتمعنا واحتياجاتنا بيئتنا بالقيم الاجنبية (١٦) .

والواقع ان حد احساس الاخوان بالمتطلبات الاساسية الاجتماعية والثقافية التي ينطوي عليها تطبيق الشريعة قد فاق ما اسمناه بالمطلب الثيولوجي المسلح .

فاذا ما اتفقنا على ضرورة الشريعة تصبح الخطوة التالية تعريف تلك الشريعة . وحسن البنا نفسه كان متحفظا في تلك القضية ، لا يتحدث فيها بأكثر من العموميات ، ولعل هذا يرجع الى احساسه بعدم ضرورة شرح ما هو واضح ، أو لعله يرجع - كما يرى البعض - الى رغبته في تجنب الموضوعات التي تثير الجدل والشقاق . والواقع ان اهتمام حسن البنا بالمنطلقات الفكرية للجماعة كان اقل من اهتمام اتباعه - وخاصة اهتمامهم بعد عام ١٩٥٢ - بهذه

الامور . أما اهتمامه الاساسي فكان ينصب على ان الشريعة مستقاة من القرآن الذي يحتوي على ست الاف آية منها خمسمائة تتناول التشريعات المختلفة التي بني عليها علم الفقه ، الى جانب السنة المستقاة من التقاة (١٧) .

وكان البنا يشير دائما ، في مجال شرحه لمرونة الاسلام الى الامام الشافعي الذي أصدر احكاما مختلفة في قضيتين متشابهتين تماما الا ان الاولى حدثت في العراق والثانية في مصر ، كما كان يشير الى قاض آخر كانت احكامه تتغير وفقا لفصول السنة (١٨) .

وربما آمن البنا بانفصال الشريعة عن مدارس الفقه الاربعة ، الا انه - على عكس اتباعه - لم يناقش تلك القضية ابدا ، فنحن نجد سيد قطب يناقش الخلط بين الشريعة وبين « الاصول التاريخية للفقه الاسلامي » فيقول ان احكام فقهاء السنة لا تفي باحتياجات المجتمع عبر العصور ، الا ان توقف الفقه الاسلامي عن التطور يسبب تدهور المجتمع الاسلامي لا يعني ان الشريعة قد ماتت (١٩) . وكان الاخوان يتناولون على نطاق واسع كتابا قانونيا يوضح الخلط بين احكام المجتهدين وبين الشريعة ويرجع هذا الخلط الى تدهور المجتمع الاسلامي (٢٠) . فهناك أهمية تاريخية للمجتهدين ويمكن الاسترشاد باحكامهم . الا ان المسلمين اليوم أحرار في ان يجتهدوا في شؤون

زمانهم كما فعل المجتهدون الأوائل (٢١) . كذلك عبر
الاخوان بنفس الوضوح عن رأيهم في كتب التفسير ، فعلى
الرغم من اعترافهم لقيمة تراث التفسير ، الا ان احد الاخوان
يحدثنا عن هذا التراث قائلاً ان اعماله ثانوية الاهمية في
معظمها وبلا معنى وان كتب التفسير الموجزة ليست الا
قواميسا جيدة للغة ، أما الدراسات المطولة في التفسير
فلا تصلح للبحث الاكاديمي لامتلائها بالمنظرات المملة
والتكرارات الشائبة ، وان كلا النوعين سواء التفسير
الموجز أو الدراسات لا يفيان باحتياجات المجتمع الاسلامي
الذي يحتاج الى توضيح للمعنى الحي للقرآن (٢٢) .

أما السنة فهي تحتاج الى اعادة دراسة بشكل جدي ،
فالاحاديث - وهي لم تدون في وقت متأخر - قد تأثرت
بعوامل للصراع الداخلي في المجتمع الاسلامي الامر الذي
يؤدي حتما الى تحريف تلك الاحاديث . لهذا يجب ألا
يتعلق المسلمون بكتب الاحاديث لمجرد كونها عتيقة ، فيجب
أن تخضع نصوص الاحاديث نفسها لدراسة جادة تفرز
الاحاديث الاصلية عن المزيفة ، ويجب ان تخرج تلك
الدراسة الى النور في شكل كتب جيدة كما يجب ان تختبر
الكتب الاسلامية العظيمة على ضوء جديد . وكان الاخوان
جميعا يعتقدون ان القليل من المتوارث من السنة هو الذي
يمكنه أن يصمد في وجه دراسات من هذا النوع . وهناك

وجهة نظر اخرى متطرفة تعتبر امتدادا للاعتقاد السابق وهي
وجهة النظر القائلة انه لن يبقى من السنة سوى نص واحد
وهو قول الرسول (لا تأخذوا مني الا القرآن) (٢٣) .
اما الملاحظة التي سنوردها الآن لاحد أعضاء الجماعة فهي
لا تمثل رأي الجماعة حرفيا وان كانت توضح معالم أحد
الاتجاهات داخلها ، يقول هذا العضو ان السنة ليست
الا ملحقا لاحكام القرآن الشرعية وهي ليست الا الهاما
روحيا وتوجيهات يسترشد بها النظام الاسلامي ويمكن
وصفها باعتبارها تجربة رجل غير معصوم من الخطأ يتوجه
بها الى افراد غير معصومين من الخطأ ايضا » .

وهذا هو باختصار تصور الجماعة للشريعة بشقيها
الاساسيين القرآن والسنة : فالقرآن يحتاج الى تفسير
أوضح وأكثر جدة ، والسنة يجب تنقيتها من الشوائب
الزائفة حتى يتسنى للثلاثين معا اداء دورهما الهام في حياة
المسلمين . وكان الاخوان باصرارهم على القيمة التاريخية
وليس القدسية الشائعة في أعمال الأئمة والفقهاء يتصورون
أنهم بهذا يحررون المسلم المعاصر من التراث ، فالادعاء
بقُدسية القديم ادعاء يقف في وجه اي نهضة (٢٤) . ويجب
رفض التبعية العمياء للتراث اذا ما أردنا الحفاظ على الاسلام
عبر العصور ، فالاجتهاد لا التقليد هو روح الاسلام
الحقيقية (٢٥) . والشريعة على هذا النحو ليست بالشيء

الصعب كما ان الاصرار على الانعتاق من الماضي مدخل ضروري للقول بأن الشريعة شاملة ومرنة ومتطورة وعالمية المنظور حيث انها تنص على مبادئ الاعمال اللازمة للسعادة والتقدم في كل مكان وزمان (٢٦) .

أما أول مبادئ العمل هذه فهو فتح باب الاجتهاد ، في شؤون المسلمين المعاصرة للوفاء بمتطلبات المجتمع (٢٧) .
ويلي ذلك ، المبادئ المتفق عليها تاريخيا كالقياس والاجماع ويضاف الى هذا السلطة الممنوحة للحاكم في التشريع للمصلحة العامة (٢٨) .

هذا ويولي اثنان من كتاب الجماعة المعروفين اهتماما خاصا لقضية سلطة الحاكم . فنجد سيد قطب ينص على ان السلطات الواسعة الممنوحة لرأس الدولة في التشريع للمصلحة العامة تتحدد في الآتي :

(١) المصالح المرسلة .

(٢) سد الذرائع .

فأي اجراء بلا مرجع مفصل يصبح اجراء مصلحة مرسلة ويمكن تشريعه على هذا الاساس اما سد الذرائع فهو أمر أكثر تعقيدا فالذريعة هي كل ما يقود الى غاية وسد الذرائع هو منع تلك الغايات من الحدوث ، والعبارة هنا تعني ان كل ما يؤدي الى غاية غير مرغوب فيها يصبح غير مرغوب فيه بالتالي كما ان كل ما يؤدي الى غاية مرغوبة

يصبح مرغوبا فيه ، ويوضح لنا سيد قطب في « العدالة الاجتماعية في الاسلام » نظريته هذه فيقول :
« ان هذين المبدأين من أصل واحد وهو تأمين المصلحة العامة للمجتمع وهما يرتبطان كلية بشرائع الاسلام المنصوص عليها وبأهدافه العامة . وهما المبدأان اللذان يجب ان تترشد بهما التشريعات التي تسعى الى تأمين حياة اسلامية راقية تضع العدالة الاجتماعية الشاملة نصب اعينها » (٢٩) .

أما الكاتب الثاني محمد الغزالي فيقول ان الاسلام قد اعطى للحاكم التشريع للمصلحة العامة وقد نصت المبادئ التي انبنى عليها الفقه الاسلامي على تلك السلطات . وقد ناقش الغزالي السلطات التي نص عليها سيد قطب و اضاف اليها ، بل انه وصل في تلك السلطات الى حد اعطاء الحاكم السلطة في التدخل في سلوكيات المسلم - التي سمح له بها القرآن والرسول - اذا ما كان وراء هذا التدخل هدفا قويا يتفق والمصلحة العامة . والمثال الذي يعطيه الغزالي في هذا الصدد هو مثال لشيخ الازهر الذي سعى الى تقييد الطلاق وتعدد الزوجات رغم ان القرآن قد منح هذين الحقين للمسلمين ، فالشيخ المراغي هنا لم يتجاوز حدوده بمحاولته تلك فهي ليست محاولة تشريعية بل محاولة اجتماعية للحد من الاحوال المتدهورة للمجتمع المصري (٣٠) .
كذلك ناقش الغزالي - كما ناقش سيد قطب - سلطة

الحاكم عندما تعرضا لضرورة التحكم في الملكية الخاصة
واهمية الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والاصلاح
الاجتماعي اللازمة جنباً الى جنب مع الدوافع الدينية ،
ويعتبر هذا التركيز عنصراً هاماً من عناصر نجاح الجماعة .
اذن فالشريعة الاسلامية يمكن تطويعها لكل العصور
اذا صح هذا الكلام ، ولكن قضية الاخذ بأحكام
الشريعة الاسلامية بوصفها أساساً لقانون الامة
كانت تلاقى اعتراضاً خاصة في مجالات القانون الجنائي
والتجاري ، فدائماً ما كان المعارضون يثرون قضية عقوبة
السرقه والزنا وموضوع الربا . وسوف نتناول موضوع
الزنا فيما بعد ، ويكفي في هذا المجال ان نلاحظ ان
الاخوان ظلوا مخلصين للتفكير التقليدي في هذا الموضوع
مع بعض التعديلات الطفيفة ، اما موضوع رجم الزاني
وقطع يد السارق - وهو موضوع يتميز بحساسية عاطفية
شديدة - فانه لم يلق استجابة ثقافية واعية بقدر ما لاقى
شرحاً في مواجهة النقد العالمي ، فالأخوان يرون ان هذه
الاحكام قد اسيء فهمها ، فعقوبة السرقه لا تقرر الا اذا
وفر المجتمع لافراده كافة احتياجاتهم والدولة الاسلامية
تحمي نفسها من السرقه باعطاء كل انسان ما يكفيه من المأكل
 والملبس والمأوى ، لذا لا يسرق الفرد طالما تلبى له الدولة
كافة احتياجاته ، وفي هذا الضوء تصبح عقوبة السرقه
 ذات أهمية أكاديمية ليس الا ، فالمجتمع الاسلامي الحق لم

يتحقق بعد ، وبالتالي فلا مجال هنا لتطبيق شرائعه (٣١) .
وهذا الموقف يتضح لنا في اوضح صورته في اداة الاخوان
الشديدة لتطبيق تلك العقوبة في المملكة العربية السعودية،
بينما يسبح الحكام في بحور من الذهب المنهوب من خزائن
الدولة وثروات الشعب (٣٢) .

اما تفسير النص المتعلق برجم الزاني والزانية فيعتمد
على ان العقوبة لا تنفذ الا باعتراف أحد الطرفين او كلاهما
أو بشهادة أربعة شهود عيان الامر الذي يصعب
تحقيقه (٣٣) .

وينظر الاخوان عموما الى تلك العقوبات باعتبارها
عقوبات عادلة ومافعة الا ان تطبيقها لا يتأتى الا في مجتمع
اسلامي كامل ، وقسوة تلك العقوبات تنبع من الاحتياج
الماس الى حماية أمن وسلامة واستقرار المجتمع ، فالخوف
من العقاب يمنع ارتكاب الجريمة . الا ان الاخوان ذهبوا
أبعد من هذا في محاولة التغلب على الاعتراضات التي
تواجههم فيما يتعلق بجوانب الشريعة الاسلامية ، فقد اقترح
الهضبي بحث امكانية تطبيق مبدأ « التعزيز » المعروف
في الفقه الاسلامي وهو عبارة عن عقوبات لم يحددها نص
قرآني ، وانما يترك امر تحديدها للاحكام الجارية (٣٤) .

انفصال الدين عن الدولة :

ما يستثير الكثير من الدهشة ان نجد العقليتين

القانونيتين البارزتين في الجماعة - الهضيبي وعوده - قد أبديا في مناسبات مختلفة ملاحظتهما بأن القانون المستورد من الدول الأجنبية يتفق مع نص الشريعة ولا ينتهك مبادئها العامة ، اذا ما استثنينا بعض حالات القانون الجنائي والتجاري التي ذكرناها آنفا (٣٥) . فاذا كان الرأي كذلك فقيم الاصرار اذن على الشريعة ؟ ، والسؤال بهذا الشكل لم يرد في أدبيات الاخوان ، الا ان الاجابة المتوقعة على هذا السؤال من جانب الاخوان هي ان تطبيق الشريعة يؤدي الى ما يلي :

(١) الغاء تقليد العالم الاسلامي للغرب .

(٢) الوفاء بالمتطلبات «الثيولوجية» والاجتماعية للمسلمين .

ويجب أن نتذكر ان عداء البنا الرئيسي كان موجها

ضد تقليد الغرب :

« لا نريد أن تفكر تفكيرا استقلاليا يعتمد على أساس الاسلام الحنيف ، لا على أساس الفكرة التقليدية التي جعلتنا نتقيد بنظريات الغرب واتجاهاته في كل شيء . ونريد أن تتميز بمقومات ومشخصات حياتنا كأمة عظيمة مجيدة تجر وراءها أقدم وأفضل ما عرف التاريخ ... (٣٦) . ويلاحظ أخ آخر أن للغرب ميزاته وعيوبه ويجب علينا ان نضع هذا في الاعتبار ، ولكن «هذا التقليد يصبح هداما لكل معاني وجودنا القومية والتاريخية والدينية اذا

انبنى على اساس هدم تراثنا وتقاليدها القيمة بحجة ان الفساد يشمل كل ما نمتلك وان كل شيء يمتلكه الغرب جميل وحسن « (٣٧) .

ويلاحظ البنا في هذا المجال ايضا ان الدولة الاسلامية يجب ان تعتمد على الاسلام كما تعتمد دولة السوفيت على الشيوعية ، والحكومات الانجلو امريكية على الديموقراطية (٣٨) .

وعلينا ان نلاحظ ان نبرة التأكيد في العبارة الاخيرة تعكس الاحتياج الشديد الى هوية ثقافية : فتطبيق الشريعة يساعد على الاحتفاظ بالكرامة الوطنية وسيادتها كما انه سيعطي معنى فعالا للتركة الثمينة التي أورثها لنا التاريخ (٣٩) . وتتفق تقاليد الاسلام مع احتياجات المجتمع العاطفية والروحية والقانونية ، فليست تلك القوانين مجرد قوانين عادية بل هي قوانين الهية ، فأى بيان قانوني للامة يحتاج الى قانون ايجابي ، الا ان القوانين التي شرعها الانسان - على حد قول الاخوان - لا تعكس تطور المجتمع ، بينما تؤدي شريعة الله دورا أكثر اهمية نحو تنظيم المجتمع وتوجيهه (٤٠) .. الامر الذي يؤكد بالدرجة الاولى على وحدة الانسان الكاملة التي تستبعا وحدة المجتمع . وتطبيق الشريعة يؤكد سيادة قانون الله وبالتالي يؤدي الى تطبيق المعايير الوحيدة القادرة على جعل سلوكيات

الانسان أصيلة واخلاقية .

وكان الجدل الاساسي للاخوان يتركز حول قضية انفصال الدين عن الدولة ، وهي قضية لا بد وان يواجهها اولئك الذين ينادون بتطبيق الشريعة اساسا للحكم في حياة البشر . ورغم سهولة وبساطة طرح سؤال كهذا الا ان الاجابة عليه تتسم بالتعقيد ، فاذا كانت هناك حقا رسالة سماوية تحتوي على القوانين المنظمة لعلاقات الناس وعلاقاتهم بالرب فكيف تعبر تلك الحقيقة عن نفسها في عالم الامم والدول العلمانية ؟.. وما هي علاقة الدين بالعلم في حياة البشر ؟.. واذا ما توصلنا الى تحديد تلك العلاقة فكيف تتحكم في سلوكيات الانسان ؟.. والواقع ان الاجابة على هذا السؤال تنطوي على اعتبارات وعوامل لها نتائجها السياسية المباشرة . وذلك لان مثل هذه الاجابة قد توفر المبررات الكافية للرد على اعتراضات البعض على اشتغال المنظمة الدينية بالسياسة . الا ان الامر الاكثر اهمية وخطورة كان يتمثل في القضية الايدلوجية الاساسية التي تواجه الاسلام في القرن العشرين : فالاصرار على تطبيق الشريعة يعني الاصرار على مجموعة معقدة من الملحقات التي تبدو - حتى بالمعايير المصرية - مفتقرة الى التسلسل التاريخي الصحيح ، الا ان الاصرار على ما هو أقل من ذلك ربما ادى الى انتهاك ما يطلق عليه « جوهر الاسلام » .

كذلك ، لا يثار موضوع انفصال المؤسسة الدينية عن الدولة الا ويثار موضوع التيقراطية . فهل يمكن لدولة تحكمها وتنظمها رسالة سماوية تجنب طغيان رجال الدين (الاكليروس) (*) ؟ .. اما اجابة الاخوان على هذا السؤال فكانت تتركز في نقطتين :

الاولى : انه ليست هناك طبقة دينية في الاسلام ، فلا مجال اذن للخوف من الشيوقراطية كما تعرفها اوروبا المسيحية ، ويقول البنا في هذا الصدد : « أن رجال الدين غير الدين نفسه » . كذلك يلاحظ سيد قطب ان حكم الاسلام لن يتأثر بوجود طبقة دينية في الحكم - هذا اذا ما كان الاسلام يعترف بطبقة دينية - بل سيتأثر أكثر بتطبيق الشريعة الاسلامية (٤١) .

الثانية : نقطة سياسية بسيطة غير تقليدية تقول : ان التنظيم السياسي الاسلامي يستمد سلطة الحكم من البشر لا من الله ، فالحاكم يستمد سلطته من الشعب الذي يمنحها له على اساس انه سيطيع القوانين . وهكذا يكفل مبدأ الشورى الاسلامي السيادة

(*) يعبر المؤلف عن المؤسسة الدينية بكلمة (الكنيسة) ويقصد بالاكليروس : رجال الدين .

البشرية على الشؤون الانسانية في حدود
القانون (٤٢) .

فاذا نحينا الجانب السياسي للثيوقراطية نجد الاخوان
لا يسمحون بانفصال الدين عن الدولة . فكلمة الاسلام لا
تعني الدين فقط بل تنطوي في معناها الشامل على الدين
والسياسة والاقتصاد والمجتمع ، الخ . اي ان الدولة ليست
مقابلا او تقيضا للدين فالاسلام يتضمن الاثنين معا (٤٣) .

لكن اذا أردنا ان تناقش القضية بمصطلحات الغرب:
الكنيسة والدولة ، الله وقيصر ، تصبح الاجابة على حد
قول البنا : « نحن لا نعرف انفصال السياسة عن الدين
فالاسلام يحتضن الحاكم والمحكوم ، لذا فليس في تعاليم
الاسلام اعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، فالقيصر وما
يمتلكه ملك لله العظيم وحده » .

ويضيف البنا في موضع آخر ليست هناك سلطة في
الاسلام سوى سلطة الدولة التي تحمي تعاليم الاسلام
وتقود الامة لتجني ثمرات الدين والعالم ، فالاسلام لا
يعترف بالصراع الذي حدث في أوروبا بين السلطة الروحية
والسلطة الدنيوية اي بين الكنيسة والدولة « (٤٤) .

ويفسر سيد قطب هذا الوضع الذي حدث في أوروبا
بسببين أساسيين هما :

- (١) ظروف النشأة المختلفة ، فالمسيحية ظهرت في الساحة بعد ظهور القوانين والعادات الرومانية وثباتها .
- (٢) اختلاف النوايا ، فالمسيح جاء ليبشر بالطهارة الروحية والعطف والتسامح والعفة والطاقة . فالمسيحية اذن دين معنى بعلاقة الانسان بالله فقط . أما علاقات البشر بالبشر وعلاقتهم بالدولة فقد تركت للقوانين الوضعية، اما الاسلام فقد نص في ظروف نشأته على وحدة الحياة ، لذا فان فرض انفصال السلطات المسيحية على الاسلام يعد انكارا لمعناه الاساسي ونقيا لوجوده ذاته (٤٥) .

والنهاية المنطقية لهذا الاعتقاد هي : ان الحكم شيء في طبيعة الاسلام ، ذلك ان القرآن حينما يمدنا بالشرعية فهو يتطلب دولة لتطبيق تلك الشريعة (٤٦) وهناك واجبات معينة مفروضة على المسلم ولا يمكن ان يؤديها الفرد دون وجود دولة تسهل لك تلك المهمة ، فاذا جردنا الاسلام من الحكم تصبح أكثر تعاليمه مجرد حبر على ورق ، كذلك تأتي ضرورة وجود الدولة من ضرورة حماية الاسلام فضلا عن مساعدة المسلمين على اداء فرائضهم .

« فالقوة السياسية يجب ان تحمي الايمان وان تقود قضية المؤمنين في كل مكان ، والاسلام يحتاج الان الى الدولة أكثر من أي وقت مضى . لا لمجرد كون الدولة جزءا

أساسيا في الاسلام ، بل لان خطر الزوال يتهدد الاسلام في عالم لا يعيش فيه الا الاقوياء » (٤٧) .

ونحن لا نحتاج في هذا الصدد الى مزيد من التوضيح لاحساس الاخوان السياسي والديني بضرورة الدولة ، الا ان علينا الا نغفل أيضا من اهمية القضية الايدولوجية البحتة ، حيث تتركز كافة جوانب نهضة الاسلام في القرن العشرين في مسألة الشريعة وما يستتبعها من وحدة الحياة . وقد اوضحنا آنفا ان الاخوان لم يكن بمقدورهم تجاهل تلك القضية اذ أن هذا التجاهل يعني التخلي عن المغزى الاساسي للاسلام الحق ، فأذا كان التاريخ لم يتسع طويلا للممارسة المثالية للاسلام فذلك خطأ يقع على عاتق البشر لا الاله ، لذا ينبغي على المسلمين استعادة المجتمع الاسلامي الذي اراده الله ليستردوا تاريخهم (٤٨) .

الدولة الاسلامية

تمثل « الشريعة » السمة المميزة للنظام الاسلامي الذي يتضمن ، فيما يتضمن ، الدولة الاسلامية . ولقد اوضحنا فيما سبق قناعتنا بأن قضية الطبيعة المحددة للدولة الاسلامية لم تكن من القضايا الملحة لدى الاخوان ، ويرجع جزء كبير من قناعتنا هذه لحقيقة اننا لم نستطع الاستدلال على أية مناقشة ذات شأن لهذا الموضوع في الادبيات

الرسمية للجماعة . ويدل عدم الاهتمام بهذا الموضوع على غياب الفكر المحدد الواضح في ايدولوجية الاخوان ، الامر الذي بدا أكثر وضوحا بعد موت حسن البنا ، فموته انتهت الهالة المحيطة بشخصيته وانهار الجماهير به واصبح من الضروري بكل معنى الكلمة تحديد المعالم الخارجية لشكل الدولة الاسلامية ، الا ان تلك المحاولة جاءت - على شاكلة محاولات اخرى للجماعة في مجالات الفكر - متسمة بالعموميات التي توحد كلمة الناس وقلوبهم .

على ان استخدام العموميات أيضا يرجع الى عدم وجود تراث نظري واضح لدى الاخوان المسلمين . ويعتبر سيد قطب من القلائل الذين اعترفوا بهذا ، فنجده يقول « اذا ما أردنا مناقشة النظرية السياسية والاقتصادية في جوانبها العلمية وبحثنا في التاريخ فلن نجد في حياة الاسلام الا أمثلة فاشلة (٤٩) . وهكذا نجد ان منظري الجماعة كانوا مجبرين على تأكيد المبادئ المرشدة للدولة الاسلامية لا المحددات النوعية التي تركز للزمان والمكان واحتياجات الناس ، نظرا لعدم وجود أمثلة مقبولة في التاريخ الاسلامي فيما عدا فترة الخلفاء الراشدين القصيرة (٥٠) .

التنظيم السياسي :

نرتبط البنية السياسية للدولة الاسلامية بثلاثة مبادئ : -

- (١) القرآن هو المصدر الاساسي للتشريع .
- (٢) تدار الحكومة على اساس مبدأ الشورى .
- (٣) يجب ان يلتزم الحاكم التنفيذي بتقاليد الاسلام و ارادة الشعب .

وهكذا تصبح الدولة الاسلامية ، اعتمادا على تلك المبادئ ، دولة ذات حكومة عادلة وذات كفاءة متفقة مع تقاليد المجتمع وقادرة على تأمين المصلحة العامة ، أما تفاصيل التنظيم فسوف تتبع من تلك المبادئ (٥١) .

كذلك نجد ان لقب الحاكم امر غير هام ونستطيع ان نستخدم اي لقب من الالقاب التي وردت في القرآن كالخليفة او الامام او الملك او الحاكم ، ففكرة الحاكم تعتمد على فكرة الرئاسة بمعناها العام الامر الذي لا يحدد نظاما خاصا للحكومة، وطالما انه يحترم مبدأ الشورى يصبح اللقب الذي يتسم به أمر غير هام . اما اذا لم يتبع الحاكم تلك المبادئ فان نظامه يصبح نظاما غير اسلامي حتى وان تسمى الحاكم بأسماء اسلامية .

أما بالنسبة للسلطة المركزية فقد وجد نوعان منها قبولاً لدى حسن البنا :

(١) السلطة الوزارية او سلطة التفويض وفقا للنمط البريطاني .

(٢) السلطة التنفيذية وفقا للنمط الامريكى .

الا ان حسن البنا واتباعه كانوا يفضلون النوع الثانى نظرا لكراهيتهم للمواقف غير المسئولة التى تتخذها الحكومة الوزارية فى مصر .

هذا ويجب ان يتصف الرئيس - ايا كان نوع الرئاسة - بصفات اساسية هى ان يكون ذكرا مسلما بالغا ومتمتعا بسلامة البدن والعقل ، كما يجب ان يمتاز بالتقوى والعدل والفضيلة وان يكون متبحرا فى الفقه الاسلامى قادرا على تولى امور الحكم ، كما انه ليس من الضرورى - على عكس النظرية التقليدية - ان يكون الحاكم من رهن قريش . هذا ويمكن ان يستمر الحاكم فى الحكم مدى الحياة ما لم يقدم استقالته او يعزل لاسباب قانونية او اخلاقية او صحية ، وذلك امر متروك للامة تتخذ فيه القرار الذى تراه مناسبا .

ذلك ان الامة او الشعب هما مصدر سلطات الحاكم ، فالامة وحدها هى مصدر الحكم والانحاء امام رغباتها امر يحتمه الدين ، والحاكم لا يستحق الصلاحية الشرعية لمنصبه ولا ولاء الشعب ما لم يعكس روح المجتمع والتناسق مع اهدافه (٥٢) . ويصف البنا العلاقة بين الحاكم

والمحكوم بأنها نوع من العقد الاجتماعي الذي يقوم الحاكم فيه بدور الوكيل او الاجير ، ونستطيع ان نرى من وجهة النظر هذه استبعاد الاخوان لامكانية توارث الحكم : فالنصوص الدينية والتجارب التاريخية منذ عهد الخلفاء الراشدين ضد هذا المبدأ (٥٣) ، وبما ان الحاكم اجير تتعاقد معه الامة ، فهي التي تقوم بانتخابه . والقرآن لم يحدد طريقة معينة للانتخاب . وكان الهضيبي يؤمن باجراء الانتخابات وفقا للطريقة التي يراها الناس مناسبة (٥٤) أما عبد القادر عوده فكان يرى امكانية اجراء الانتخابات عن طريق أهل الشورى على ثلاث مراحل أو مستويات :

(١) ترشيح الحاكم الجديد بمعرفة الحاكم السابق أو بمعرفة واحد من أهل الشورى .

(٢) اقرار أهل الشورى باختيار الحاكم او قبول ترشيحه .

(٣) مبايعة الحاكم ، حيث يقسم ان يتولى الحكم وفقا للكتاب والسنة بالحق والعدل ويقسم أهل الشورى على الولاة له طالما يحكم بشريعة الله .

ويلتزم الشعب بالمبايعة التي أعطاها ممثلوه للحاكم اما الحكومة القائمة على القوة فلا حق لها في طلب ولاء الشعب ، ذلك أن الحاكم - في هذه الحالة - يكون منتهكا لمبدأ « الامة مصدر السلطات » (٥٥) .

والحاكم الذي يختاره الشعب كوكيل ، ملتزم أمام الشعب في كافة تصرفاته السياسية والمدنية والجنائية

وليست له امتيازات خاصة ، بل يمكن محاكمة هذا الحاكم - اذا اقتضت الضرورة - أمام المحاكم العادية .

أما المسؤوليات الأساسية للحاكم فتتلخص في اقامة حكم الاسلام وتنفيذ شرائعه ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تأمين المصلحة العامة . وطاعة الحاكم تأتي من تنفيذه للقانون وهذا هو اساس العقد معه فاذا ما اخفق في هذه المهمة اصبح الشعب في حل من الولاة له ، هذا وينبغي تحذير الحاكم وارشاده اذا حاد عن المهام المنوطة به فاذا استمر في غيه وجبت تنحيته .

وتعتبر الشورى ركنا اساسيا وهاما من أركان الدولة الاسلامية ، فقد نص القرآن على أن « أمرهم شورى بينهم » ، أما المؤسسة التي تطبق الشورى من خلالها فهي « أهل الشورى » أو « أهل الحل والعقد » باعتبارهم ممثلين للشعب . وطاعة أهل الشورى واجبة على الحاكم والمحكوم فهي القوة الحقيقية في الدولة طالما انهم يمثلون الأمة مصدر السلطات . وينبغي انتخاب أهل الشورى ايضا طالما انهم سيمثلون الشعب ، اما عددهم وكيفية انتخابهم فتلك مسألة ثانوية تترك لظروف كل عصر ومكان طالما انه لم يرد عن ذلك نص صريح في الاسلام . وأيا كانت نوعية الاجراءات المستخدمة في الانتخابات فيجب ان تكون شاملة في مداها حتى تصل الى آراء الجميع لكي تجسد الأمة انعكاسا

سليما لارادتها . ولا يستتبع النظام المستخدم بأي حال اللجوء الى الاحزاب السياسية (٥٦) .

أما المؤهلات المطلوبة في المتقدمين لانتخابات أهل الشورى - وفقا لتصور حسن البنا - فتتقسم الى نوعيتين أساسيتين :

- (١) مشروعون ذوو خلفية عامة .
 - (٢) رجال تمارسوا في الزعامة كرؤساء العائلات والقبائل والجماعات المنظمة الأخرى .
- ولا يفضل اجراء الانتخابات الا اذا كانت ستؤدي الى انتخاب أناس كهؤلاء (٥٧) .

أما تصور عبد القادر عوده لتلك القضية فكان يتم بعمومية أكثر ، اذ كان يرى ان أهل الشورى ينبغي أن يكونوا في غالبيتهم من أهل القانون ، رغم ان مقتضيات العالم العلمي الحديث تجعل اضافة بعض التكتيكيين والمتخصصين أمرا مرغوبا فيه الا أن الكلمة النهائية تكون للمشرعين . أما الاجراءات المحددة في هذا المجال فهي أمر متروك للزمان والمكان .

ويجب أن يتلقى أهل الشورى - باعتبارهم الحكام الحقيقيين للدولة الإسلامية - تقريرا عن كافة الامور للتشاور وأخذ القرار ، ويتطلب اخذ القرار اغلبية الاصوات

بعد انتهاء النقاش في الموضوع المطروح ، ويجب ان تخضع
الاقلية للاغلبية وفقا لقول الرسول : « لا تجتمع أمتي على
باطل » ويجب ان يتشاور اهل الشورى في كافة الامور
ما عدا أمرين :

(١) حقائق العلوم .

(٢) مبادئ الدين .

أي أن مبدأ الشورى يطبق في كافة الامور ما عدا
الموضوعات التي تقتضي وجهة نظر واحدة (٥٨) .

والدولة الاسلامية تشتمل على خمس سلطات : السلطة
التنفيذية وتتبع للحاكم فقط ، والسلطة التشريعية التي
ينقاسمها الحاكم واهل الشورى والسلطة القضائية التي
يمارسها القضاة المعينون من قبل الحاكم والذين يتمتعون
باستقلال مطلق نظرا لاهمية دورهم كمفسرين للقانون ،
والسلطة المالية التي يمارسها الموظفون المعينون من قبل
الحاكم او المسؤولين امام المجتمع . وسلطة الاشراف
والاصلاح التي يمارسها المجتمع عبر اهل الشورى (٥٩) .

وهكذا نجد ان الدولة الاسلامية تمثل بعالمها هذه
دولة فريدة من نوعها ، وكما اشار الاخوان من قبل فان
هذه الدولة لن تتحول الى ثيوقراطية طالما ان سلطة الحاكم
مستمدة من الناس لا من الله ، كما انها لن تسمح بقيام
ديكتاتورية طالما ان الشعب يستطيع ان ينحي حكاه اذا

خالفوا شروط العقد. وهي أيضا ليست ملكية طالما ان الحكم غير متوارث .

والفرد في تلك الدولة له حقوق محفوظة ، فالاسلام ضمن الحقوق الفردية (٦٠) . لكل من ينطوي تحت لوائه منذ أوحى به ، ورسم الله تلك الحقوق بحيث تؤدي الى رفع مستوى الافراد وتسمح لهم بالمشاركة في الانشطة التي تخدم المصلحة العامة وتحفظ الكرامة الانسانية والمواهب الفردية وتساعدهم في استغلال قواهم البدنية والعقلية . والحقوق التي كفلها الله في الاسلام حقوق شاملة فالاسلام يكفل المساواة المطلقة عبر كتابه وسنته ، فليست هناك تفرقة فردية او عنصرية في الاسلام .

فالمسلمون وغير المسلمين يتساوون في جميع الحقوق والواجبات والمسئوليات والمسلم والذمي يتساويان في كافة الامور الا ما يتعلق منها بالايان حيث تنطبق على الذمي شريعته الخاصة .

والحرية بكافة صورها سواء حرية الفكر او العبادة أو التعبير أو التعليم أو الملكية مكفولة بشكل واضح في الاسلام ، والاسلام يحث الانسان على التفكير الحر ويحرره من الخوف والخرافات والمحاكاة ويحثه على عدم قبول ما يتنافى مع العقل ، والاسلام يمقت الرجل الذي يلغي عقله وتفكيره . أما حرية العبادة فقد كان الاسلام اول شريعة

تسمح بحرية العبادة . فأى انسان - وفقا للشريعة - حر في اختيار العقيدة التي يريد لها ولا يستطيع أحد اجباره على ترك عقيدته واعتناق عقيدة اخرى والخطأ في نظر الاسلام لا يواجه الا بالاقناع أو النصح فقط ، فلا اكراه في الدين . أما حرية التعبير فلا تشكل مجرد حق للمسلم بل هي واجب عليه ، فيجب على كل فرد الجهر بما يؤمن بأنه الحق والدفاع عن ايمانه هذا باللسان والقلم ويستطيع الانسان ان يتحدث في كافة الشؤون المتعلقة بالاخلاق والمصلحة العامة والنظام العام بشرط الا يتنافى ما يقال مع روح الشريعة وأن يخلو من النوايا السيئة والعدائية ، فحرية التعبير اذا مورست في تلك الحدود تؤدي الى تفهم الافراد والامة وتنمية اواصر الاخوة والاحترام بين الافراد والجماعات . كما انها توحد الناس في الحق وتخلق حالة من التعاون الدائم ، الامر الذي يؤدي الى حصر الخلافات الشخصية والانقسامات .

اما فيما يتعلق بحرية التعليم فإن الاسلام لم يكفل فقط حق التعليم بل جعل هذا الحق واجبا دينيا على الافراد ، فالله ورسوله يضعان التعليم في مكانة مقدسة ، فالعلم هو الطريق الى الله ، لذا يعتبر التعليم حقا يجب ان تكفله الدولة الاسلامية .

كذلك تكفل الاسلام للفرد حق امتلاك ما يشاء في حدود الشريعة التي تنص على ان تتناسب الملكية مع درجة

نفعها بلا اسراف ، وأن توزع الثروة الزائدة حسب ما تقضي به الشريعة الاسلامية .

التنظيم الاقتصادي :

وهكذا نرى أن الفرد - في اطار التنظيم السياسي الذي ذكرناه - مطالب بالمشاركة الكاملة في الحياة السياسية لمجتمعه واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته . ومن الواضح بطبيعة الحال ان جانبا كبيرا من الفكر السياسي للجماعة ارتبط على نحو واضح بالاحباط السياسي في مصر آنذاك .

والواقع ان نفس الظروف تنطبق على فكر الجماعة الاقتصادية الذي انطوى على تلك التوليفة نفسها من الاستجابة البرجماتية للواقع والاهتمام بالقضايا ذات الاهمية الايديولوجية فيما يتعلق بإسلام القرن العشرين .

والواقع ان البنا كان يبدى اهتماما اعمق وأفضل - عن باقي اتباعه - بالابعاد الاخلاقية للسلوك الاقتصادي ، ذلك الاهتمام الذي ينبع اساسا كما تقول الجماعة من النظرة الاسلامية التي ترى أخلاقية المرء أمرا لا يقبل الانقسام او التجزئة .

كذلك نجد ان العدالة الاجتماعية ايضا لا تخرج عن

هذا الاطار ، فالحديث عن الاقتصاد دون الرجوع الى العدالة الاجتماعية والمبادئ الاخلاقية أمر يتنافى مع تعاليم الله الاساسية . كذلك نجد عناصر أخرى ثابتة في تفكير البنا الاقتصادي تقترن بهذا المنحى الاخلاقي . وتتلخص تلك العناصر في اهتمامه بالوحدة التي تعمق في الامة مفهوم ابتعاد الاسلام عن (الصراع الطبقي الاقتصادي) وفضلا عن ذلك دفعته مشكلة « سيطرة الاقتصاد الاجنبي » في مصر الى ان يؤكد انه واجب على المسلمين بناء اقتصادي قومي قوي . تلك النقاط الاساسية هي التي شكلت أساسيات النظام الاقتصادي الاسلامي ، كما تصوره حسن البنا وكما تناوله أتباعه بالتفسير . وينبغي الاشارة الى أن تفسير هؤلاء الاتباع ظل يفتقر الى الوضوح رغم انهم صاغوا علاقات أكثر اتساقا فيما بين تلك العناصر وبين القضايا الاقتصادية الاخرى (٦١) .

ويقصر الاسلام اهتمامه فيما تعلق بالفكر الاقتصادي شأنه شأن كافة العلاقات الانسانية الاخرى ، في حدود ارساء المبادئ العامة . فالمؤسسات الاقتصادية المحددة نوعيا ، تتطور وفقا لكل عصر ووفقا لتقدم العلم وطرق الحياة . لذا يترك الاسلام تلك القضايا للفكر الانساني الذي يقرر ما تقتضيه منفعة الناس في اطار التشريعات الاسلامية العامة . وهكذا نجد أن التكيف وفقا للزمان والمكان يمثل

خاصية اساسية في النظرية الاقتصادية الاسلامية . ولا يوازي تلك الخاصية في اهميتها الا الخاصية الاخلاقية التي ترشد النظام الاقتصادي الاسلامي على طريق العدالة الاجتماعية التي تعتبر هدف ذلك النظام، الامر الذي يجعله نظاما فريدا في تاريخ الانسانية . فالاسلام لا يتعامل مع الانشطة الاقتصادية بمعزل عن المبادئ الاخلاقية وحياة الانسان في نظره ليست ولا وحدة مادية ومعنوية ، وهو ما ينتافى مع صورة الرجل الاقتصادي التي يعتنقها جهاذة الاقتصاد الغربيين . ويتفق الاسلام في هذا مع أحدث التحليلات العلمية للسلوك الاقتصادي للانسان والتي تتناول هذا السلوك من خلال الدوافع السيكولوجية التي لا نستطيع ان نجد لها معيارا في العالم المادي (٦٢) .

أما غاية السلوك الاقتصادي الاخلاقي فهي العدالة الاجتماعية التي تشكل حجر الاساس في الدولة الاسلامية (٦٣) . والعدالة الاجتماعية في الاسلام مستمدة من مبادئ من مبادئه الاساسية : وحدة الوجود المطلقة الشاملة المتسقة ، والمسئوليات العامة المتبادلة بين الافراد والمجتمعات . ويعتبر هذا السلوك أساسا : فهي عدالة اجتماعية شاملة تحتضن كافة جوانب الحياة وكل صور الحرية ، وليست مجرد عدالة اقتصادية فقط ... عدالة تهتم بالعقل والبدن ، بالقلب والضمير ، والقيم التي تهتم

بها تلك العدالة ليست قيما اقتصادية فحسب ولا هي قيما مادية عامة بل هي خليط من القيم الاخلاقية والروحية معا . وبينما تنظر المسيحية الى الانسان من جانب رغباته الروحية ، فتسعى الى قهر غرائزه الانسانية بهدف اعلاء الرغبات الروحية . وتنظر الشيوعية الى الانسان من جانب احتياجاته المادية فقط ، وهي لا تقتصر في نظريتها المادية تلك على الطبيعة البشرية بل تتعداها للعالم والحياة فتتفرق اليهما من منظور مادي بحت . نجد ان الاسلام ينظر الى الانسان كوحدة متكاملة لا يتأتى فصل رغباته الروحية عن غرائزه البدنية كما لا يمكن فصل احتياجاته الاخلاقية عن احتياجاته المادية ، وذلك هو ما يميز الاسلام عن المسيحية والشيوعية (٦٤) .

وترتكز النظرية الاقتصادية الاسلامية على عدة مبادئ (٦٥) :

الملكية : المال ملك للمجتمع ، ولله بالضرورة ، والانسان ينتفع بهذا المال في حدود الشرع - والحصول على المال لا يتأتى الا من خلال عمل ما ، والاعمال التي اوردتها الاسلام من بينها القنص وصيد السمك والتعدين والغزوات والعمل بالاجر لدى الاخرين وما شابه ذلك من الاعمال ، وهو ما يؤكد ان العمل هو المصدر الوحيد للثروة ، وهذا يعني ان الاسلام لا يعرف الفوارق الطبقيّة

القائمة على الملكية المادية ، فالفوارق الوحيدة الموجودة هي فوارق ذات طابع عقلي او روحي .

وحرية الملكية مكفولة للجميع ، الا ان الاسلام يهذب تلك الحرية بما يتلائم والمصلحة العامة على عكس الرأسمالية التي تدافع عن تلك الحرية بشكل مطلق الامر الذي يؤدي الى الدمار ، وعلى عكس الشيوعية ايضا التي تحرم الملكية تحريما تاما فتحد من حرية الفرد (٦٦) . فالاسلام يعترف بحق الملكية الخاصة لكنه يحيطها بسياج من الضوابط يجعلها تتواءم مع الهدف الاصلي « الصالح العام » . فهو حين يعترف بهذا الحق يرتب في الوقت نفسه مجموعة من المبادئ تجعل من الملكية أمرا نظريا غالبا ما لا يتعدى حدودا معينة في مجال التطبيق .

ويعتبر الاخوان الصحابي ابا ذر الغفاري مثالا حيا فيما يتعلق بوجهات النظر هذه وبالرغم من أن علماء الازهر كانوا يرون في أبي ذر رجلا شيوعيا ، الا ان الاخوان اعتبروا تعاليمه رد فعل يتفق وروح الاسلام الحقنة ضد الفساد الذي لحق الاسلام في عصره (٦٨) .

اما نظام الموارث في الاسلام فهو نظام مقصود به التحكم في الملكيات الكبيرة واحتكارات الثروة ، والتوزيع العادل للثروة بين الورثة . والقواعد التي تحكم الميراث ليست الا جزءا من خطة شاملة للسيطرة على تضخم الثروات.

ويستطيع الانسان العمل على توسيع ملكيته في الحدود
القانونية بعيدا عن الممارسات المحرمة التي تتضمن الاعمال
المخلة بالشرف والاحتكار والربا .

فالاعمال المخلة بالشرف لا تخل بالضمير فقط بل
تتناهى ايضا مع مبدأ الحصول على الثروة عن طريق العمل .
كذلك نجد الاسلام يحرم الاحتكار خاصة فيما يتعلق
بأساسيات الحياة ويعتبره طريقة غير مشروعة للربح . أما
الربا الذي يعادل ارتكاب الفحشاء ست وثلاثين مرة فهو
مدان بشكل مطلق ، فبجانب الضرر الذي يحيق بالعلاقات
الانسانية نتيجة للربا نجده في عصرنا الحاضر يشكل أيضا
وسيلة لتراكم كمية هائلة من « رأس المال » غير الناتج عن
الجهد أو العمل ، الامر الذي ينجم عنه مرضين اجتماعيين
هما نمو الثروات الضخمة وانقسام المجتمع الى طبقتين .

فالmaal يجب ان يتم اقراضه لمن يحتاجونه دون فوائد
أما قروض تشجيع الانتاج فيجب ان تعتمد على مبدأ أن
الفوائد التي يجنيها صاحب القرض جاءت من الجهد الذي
بذله لا من النقود المقرضة التي لا يتأتى لها الربح الا عبر
الجهد المبذول .

ويجب ألا يكون المقرض لحوحا اذا وجد صاحب
القرض في ظروف صعبة كذلك يجب على صاحب القرض
ألا يسخر وسعا في سبيل رد هذا القرض - في هذه الحدود

يمكن للمجتمع الاسلامي - اذا اتبعنا تلك الشروط - ألا يواجه مشاكل مالية الا فيما ندر ، والاسلام بشروطه تلك لا يتنافى مع روح العصر فالاتحاد السوفيتي جعل الغناء الربا أمراً أساسياً في مادته وتعاليمه (٦٩) .

الزكاة : تعتبر الزكاة ركن الاسلام الاجتماعي البارز، وهي الجانب الاكثر اساسية في النظرية الاقتصادية الاسلامية ، فدفع ضريبة الفقير واجب على الجميع ، لان الاسلام لا يوافق على معاناة الناس من الفقر ولا يقبل أيضاً وجود الفوارق الطبقيّة ، فالزكاة جنباً الى جنب مع سلطات رئيس الدولة التي تمكنه من فرض ضرائب على رأس المال بنسبة محدودة ، يمكنان الدولة من الحصول على موارد كافية لتأمين الصالح العام لكل أفراد المجتمع والعمل على استقرار هذا المجتمع (٧٠) .

ويعتبر العمل قيمة اقتصادية واجتماعية واسبابية طالما انه المصدر الرئيسي للملكية ، لذا يستثمر الاسلام العمل بشكل كريم فيكفل للعامل حقوقاً وواجبات محددة . فالعلاقة بين العامل وصاحب العمل علاقة تخضع للمبدأ الذي يحكم كافة العلاقات الانسانية الاخرى، وهو المشاركة في الحقوق والواجبات ، والذي يعتمد على الاحترام والتعاطف المشترك في جو تسوده روح الاخوة .

والعامل له حقوق المسكن الصحي وساعات العمل

المحددة والاجر العادل الذي يكفي متطلبات الحياة والذي يحصل عليه بشكل منتظم وفي موعده المحدد دون ان ينزل عن اي جزء منه لرؤسائه .

وفي مقابل تلك الحقوق يجب على العامل اداء واجبه بشكل كامل ومخلص كما يجب عليه احترام الادارة، واداء المسؤوليات المنوطة به (٧١) .

التنظيم الاجتماعي :

ان الفرد المتحلي بالاخلاق الفاضلة هو أساس كل مجتمع صحي ، لذا نجد الاسلام معنيا باحتياجات الفرد التعليمية وهو يعد الفرد مسؤولا عن ذاته أمام الله ومسؤولا عن تحرير روحه من الخرافات ومن كل ما يعوق تقدمه ، والاسلام يعلم الفرد كيفية الحفاظ على التوازن الدقيق بين متطلبات البدن ومتطلبات الروح . فهضة الامة واستمرار قوة المجتمع لا تتأتى الا عبر الاهتمام الحقيقي والسوافي بحالة الفرد (٧٢) .

واذا كانت الاسرة هي عماد البنيان الاجتماعي فان خلاصها لا يتحقق الا اذا تحقق خلاص الفرد . كما ان خلاص الامة مترتب على خلاص الاسرة ، ذلك ان قيم الامة وأخلاقها تتبع من الاسرة . وقد عمل الاسلام على تنظيم

العلاقات الاسرية بما يضمن الهدوء والاستقرار للمجتمع،
الا ان الكثير من الغربيين والشرقيين على السواء أساءوا
فهم ذلك التنظيم على حد قول الغزالي : يحد البعض منا
من حرية المرأة باسم تقاليد الشرق ، كما ان البعض الآخر
يسمح لها بممارسة تقاليد الغرب . فنجد المرأة في جانب
ضيقة الافق ترسف في القيود ونجد عند الجانب الآخر
الحرية المطلقة والتحلل . ويستخدم كلا الطرفين القرآن
الكريم لتعزيد وجهة النظر التي يتبناها ، والحقيقة أن
الاسلام بعيد تماما عن وجهتي النظر كليهما .

ويمكننا تلخيص أهم التقاليد الشرقية فيما يلي :

- (١) أن المرأة تحتل مكانة أدنى من الرجل نظرا لتكوينها
الجسماني .
- (٢) أن ادراك المرأة محدود بالمتع الحسية والتقليد ، لذا لا
ينبغي أن تتجاوز حقوق المرأة وواجباتها حدود ذلك
الادراك العقلي والعاطفي .
- (٣) ترتبط شخصية المرأة واخلاقياتها بعفتها فحسب ، بينما
ترتبط مقاييس شخصية الرجل بقيم اخرى اكثر أهمية.
وتشكل تلك المبادئ التقليدية الاساسية الاطار الذي
يشمل كافة السلوكيات والعادات التي تعاني منها المرأة
بغبن شديد ، والمأساة هنا هي ان اصحاب وجهة النظر تلك
يتصورون انها جزء لا يتجزأ من الاسلام .

والتنظيمات النسائية التي تعتقد ان الاسلام يقف
ضدها لا تدرك ان التقاليد التي يتصورون خطأ انها تقاليد
الاسلام هي التي تقف ضدهم .. وبالمقابل نستطيع ان نلخص
التقاليد الغربية فيما يلي :

- (١) المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في كل شيء ..
- (٢) بناء المجتمع على أساس الاختلاط الحر والتام بين
الجنسين .
- (٣) اعتبار الحياة الجنسية أمراً مطلق الخصوصية يخضع
للاختيار والميول الطبيعية .

ويوجد بيننا أناس شديداً الإعجاب بتلك التقاليد
الغربية التي ينشرونها بحماس كبير ، مما يؤدي الى تدهور
المجتمع تدريجياً .

والاسلام ... يجب أن .. يتميز عن الترهات الشرقية
والغربية على حد سواء (٧٣) .

فالمرأة تتساوى مع الرجل في نظر الاسلام الذي حارب
النزعة القبلية المبكرة التي كانت تعتبر مولد البنات كارثة ،
والاسلام رفع منزلة المرأة فأعطاه حقوق الميراث والملكية
وادارة املاكها كما ان حقوق اختيار الزوج مكفولة للمرأة
في الاسلام (٧٤) . وعلى عكس العالم الغربي لم ينكر
الاسلام ابداً وجود روح للمرأة .

ان التفرقة « الاسلامية » بين المرأة والرجل (في الميراث والصلاة والحقوق الشرعية) ترجع الى طبيعة المسؤوليات الكبيرة التي يتحملها الرجل ، والى الاختلافات العاطفية والعقلية بين الجنسين . ونظرا لان الرجال اكثر تمتعا بالقوة الذهنية والاستقرار العاطفي ، نجدهم يحتلون مركز الزعامة دائما ، وتلك حقيقة اثبت التاريخ صحتها ، لذا يضع الاسلام الرجل مرتبة واحدة فوق المرأة . وزعامة الرجل تلك ليست سوى زعامة مسؤولية وخبرة لا أولوية للذكورة على الانوثة . وهكذا نجد ان المؤهل الوحيد للتمايز بين الذكر والانثى يتبنى على الاحتياجات العملية للمعيشة ففوقية الرجل المحدودة تأتي نتيجة لاتساع مسؤولياته وكضرورة عملية محضه من ضرورات الكفاءة الدنيوية ، أما داخل الاسرة فالمرأة والرجل يعملان سويا كل في مجاله ويتشاوران في المشاكل المشتركة من اجل تحقيق رسالة الحياة .

وحقوق المرأة في المجتمع محددة على أحسن وجه في الاسلام ، وتكفل لها هذه الحقوق دورا مختلفا تماما عن دور المرأة الغربية التي يقدم لها المجتمع دعوة مفتوحة للانحلال والفسق . فالغرب يتفوق على الاسلام فقط في أنه منح المرأة (حرية الدمار) ، اما الاسلام فقد منح المرأة جهتها التي تناسب مع المكان الطبيعي لمهمتها داخل المنزل.

أما اختلاط الجنسين فيجب ان يتم بناء على أسباب منطقية ووفقا للضروريات (٧٥) . ولا ينبغي للمرأة ان تبقى في المنزل بمفردها مع رجل آخر غير زوجها ، وتستطيع المرأة الخروج للزيارات ولحضور المحاضرات وللتسوق كما ان من حقها التمتع بالاجازات والتجول في المدينة لمشاهدة معالمها . وينبغي على المرأة التجول على الاقدام اذا كان هذا ممكنا ، اما اذا كانت المسافة بعيدة فيجب ان تستقل سيارة اجرة اذا توفرت النقود أما اذا لم تتوفر فيمكن للمرأة استعمال المواصلات العامة في حالات الضرورة فقط . أما الزوج الذي لا يخرج مع زوجته او يجعلها تمشي خلفه اذا ما خرج معها فهو يكشف عن جهله المزري بتعاليم الاسلام . وعلى المرأة أن ترتدي ملابساً محتشمة لدى خروجها من المنزل ، والملابس التي تتفق مع الفضيلة معروفة وتعكس الحالة الاخلاقية للشخص الذي يرتديها واحترامه لذاته . والاسلام بهذا المعنى لا يوافق على كشف الاذرع أو الارجل أو الصدر او ارتداء الملابس الشفافة وشبه الشفافة ، والاسلام لم ينص على ارتداء الحجاب ، الا ان السنة وقضاة الفقه أوصوا بارتدائه « لتجنب المرأة التدخل غير المحبب وامكانية الاغراء » . الا « اتنا لا نعتقد أن تلك الوسيلة وسيلة صحيحة ، فالمسلمون اتبعوا تلك الوسيلة في أوقات الضعف والاهتزاز . فتدريب الرجل والمرأة على الفضيلة أمر يتطلب برنامجا شاملا وايجابيا » (٧٦) .

وفي مقدور المرأة مزاولة اهتماماتها الشرعية خارج المنزل ، طالما انها محتشمة في زيها . ويجب ان تتضمن تلك الاهتمامات التعليم بل ويمكن ان تتضمن العمل المريح . والتعليم ليس محببا فقط بل هو ضرورة للمرأة بنفس قدر ضرورته للرجل ، وتدريب المرأة يجب أن يتجه أساسا الى اعدادها لمهنتها الاساسية كزوجة وأم . ويمكن ان تدرس الفتاة الزراعة والقانون والكيمياء والهندسة الا ان هذا يكون على حساب أنوثتها وحساسيتها ، لذا يفضل ان تدرس الفتاة الطب وتعمل في مجال التدريس . ان الاسلام لا يحرم على المرأة اي مجال من مجالات الدراسة الا ان المصلحة العامة للمجتمع تفرض علينا التساؤل عن قيمة الحرية المطلقة في اختيار الدراسة ، ويجعل تخصص المرأة في مجالات محددة تتفق مع شخصيتها ودورها في المجتمع أمرا مفضلا . اما بالنسبة للاختلاط في الجامعة فلا مانع من التعليم المشترك في جو يسوده الفهم الحقيقي للقيم الاسلامية ، والى ان يتحقق هذا الجو ينبغي تخصيص جامعات أو فصول خاصة للفتيات (٧٧) .

والاسلام لا يحرم على المرأة الاشتغال بالتجارة او الطب او المحاماة ، أو أي مجال آخر يحقق ربحا شرعيا . الا ان اشتغال المرأة بتلك الاعمال يجب ان يتم في محيط كريم تتسم فيه المرأة بالحزم والاحتشام في الزي والسلوك . انه من حقنا ان نتساءل - حتى في حالة تحقيق كل تلك

الشروط - عن أهمية تلك الاهداف بالنسبة للمرأة ،
« فالتقدم الاثوي الحقيقي » لا يقاس فقط بحق المرأة
في ان تصبح تاجرة او طبيبة او محامية ، بل يقاس التقدم
الاصيل بتقدم انسانيتها ، « بالتعليم الذي يكتسبه عقلها
والتطور الذي يلحق بشخصيتها وطهارة قلبها
وطبيعتها » (٧٨) .

ان النموذج الغربي للمرأة يفتقر الى مقومات الكرامة
والشرف ، فالغرب يركز على المرأة كأثى ، وجمال المرأة
وانوثتها هما العنصر الاساسي في السوق باعتبارهما ادوات
للربح المتزايد، فالمكانة المرموقة للسكرتيرة الجميلة والمضيفة
والبائعة والموديل خير شاهد على توظيف اساطين التجارة
للغريزة الجنسية (٧٩) .

ولا تزال الوظيفة الاساسية للمرأة هي المنزل والاسرة
حيث تتخلق رجولة الابن ، وحيث تكون مصدر الحب
والحنان لزوجها ، والمرأة هي التي تخلق مستقبل الامة ،
ومهمتها تلك هي أكثر المهام نبلا ، « فالدين لا يمنع المرأة
من العمل وانما يمنعها من الهروب من مكانها الطبيعي دون
عذر » (٨٠) .

وبتطبيق نفس الوضع على حقوق المرأة السياسية
بتركيز اضافي على البعد الزمني : نجد الظروف السياسية
والاجتماعية والتشريعية في الوقت الحاضر تستوجب تأجيل
حقوق المرأة - التي أقرها الاسلام - حتى يصبح الرجل

والمرأة معا أكثر تعلما في المجالين الثقافي والروحي وحتى يتبعوا باخلاص اكثر مبادئ العقيدة وواقعها العملي . فالمجتمع يجب ان يتطهر من الفساد قبل اعطاء المرأة حقوقها السياسية ، وحينما يسير المجتمع على هدى الدين والعقل يصبح الطريق ممهدا لخلق مجتمع نبيل تمارس فيه المرأة حقوقها السياسية .

والواقع ان قضية حقوق المرأة كانت من القضايا التي ظلت تطرح بشكل متزايد على خطباء الجماعة في السنوات الاخيرة . وقد لخص حسن الهضيبي رأيه في هذا الموضوع في مناسبات عدة بصورة لم تتح للعديد من اعضاء الجماعة: « مكان المرأة الطبيعي هو المنزل الا انها تستطيع ان تستغل جزءا من وقتها في خدمة المجتمع اذا توفر لها هذا الجزء بعد اداء واجباتها المنزلية بشرط ان تمارس ذلك النشاط في الحدود الشرعية التي تكفل لها الحفاظ على كرامتها واخلاقها وأنا أذكر انني تركت لبناتي حرية اختيار الدراسة التي تناسبهن ، وقد اختارت الاولى دراسة الطب واصبحت الآن طبيبة تمارس المهنة ، أما الاخرى فقد اختارت كلية العلوم وقد أصبحت الآن مدرسة في الكلية ، والآن بعد ان تزوجتا أرجو أن يجدا التوفيق في الموازنة بين متطلبات المنزل والوظيفة » (٨١) .

وهناك بالطبع ارتباط اوثق بين قضية حقوق المرأة في الاسلام وبين مسألة تعدد الزوجات والطلاق . وكانت وجهة

النظر السائدة في الجماعة فيما يتعلق بهذا الموضوع وجهة نظر عصرية تعتذر عن هذا بأن الاسلام قد حقق فيما يتعلق بتعدد الزوجات تقدما تاريخيا على الاوضاع السائدة اذ قصر التعدد على أربع زوجات فقط ، بل ان هذا القصر ايضا قد خضع لمقاييس دقيقة تجعل تنفيذه الحرفي بالغ الصعوبة، فالقرآن الذي قال « وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ، يمنع هذا التعدد طالما ان العدل مستحيل ، كما ان تعقيدات المشاكل التي تتبع من تعدد الزوجات وتصارع العائلات يتنافى مع تعاليم الاسلام الاساسية التي تنظر الى الزواج كمؤسسة تبني على الحب والحنان والتعاطف . على أن الاسلام احتفظ بمبدأ التعدد ليستخدم في الاوقات التي تقتضي فيها الضرورة استخدامه ، والضرورة هنا تأتي عندما تكون الزوجة عاقرا او مريضة بمرض مزمن او شاذة بحيث لا تتفق طبيعتها السلبية مع طبيعة زوجها فلا تستجيب لرغباته ، الامر الذي يوجب عليه الزواج العفيف الطاهر بأخرى بدلا من السعي وراء المومسات وارتكاب الفحشاء كما يحدث في الغرب . ويضاف الى تلك الحالات الشخصية امكانية ظهور احتياجات من نوع آخر : كالاحتياج الاقتصادي الذي يواجهه بعض الناس في المناطق التي تعاني من نقص السكان والتي تحتاج الى ايدي عاملة اخرى والاحتياج الاجتماعي والاخلاقي حينما يقل تعداد الذكور، كما حدث في المانيا بعد الحرب العالمية الاولى . والاعتراض

الاساسي على التعدد ليس اعتراضا على المبدأ ذاته وانما
ينصب على اساءة استخدام هذا المبدأ لكي يصبح وسيلة
لارضاء الشهوات وارتكاب الخطايا . والحل هنا لا يتأتى
بالغاء هذا المبدأ الذي يؤدي وظيفة اجتماعية ، وانما يتأتى
من خلال تعليم الناس حقائق العقيدة . وسوف تحل مشكلة
التعدد نفسها بنفسها ، فالتعدد يقل بالتدرج - كما يحدث
الآن في المراكز الحضرية - حتى ينحصر في مجالات
الاحتياج الحقيقي .

والحديث النبوي القائل : « ان أبغض الحلال عند
الله الطلاق » يجب ان يكون اساس تعاملنا مع تلك المشكلة
وفقا لرأي الاخوان ، والتصدي للنتائج الضارة المترتبة على
الطلاق يتأتى من خلال الاخلاص العميق لتعاليم العقيدة
ومن خلال تطبيق الوسائل الاساسية في حل الخلافات
الزوجية . ان القرآن لا يذكر الطلاق على أنه الحل لمشكلات
الحياة الزوجية ، حتى وان كره الزوج زوجته . في هذا
يتفق الاسلام مع الشروط الدقيقة التي يضعها لرابطة
الزواج ، وعجز المرأة امام التهديد المستمر بالطلاق فيأتي
من اساءة فهم المؤسسة « الزوجية » كما يأتي من انتهاك
الروح الاسلامية الاصلية في الحياة اليومية . والحل لا
يتأتى من خلال الغاء ما حله الله ، وانما يتأتى بالعودة الى
المبادئ الاساسية للحياة الاسلامية (٨٢) .

الفصل العاشر

خطوات الاصلاح . . . وتنفيذه

الحكومة والسياسة :

- الاصلاح السياسي والقانوني والاداري
- العمل السياسي والمواقف السياسية
- القومية .
- العروبة .
- النزعة الاسلامية .
- النزعة الشرقية .

الاقتصاد :

- الاصلاح الاقتصادي
- النشاط الاقتصادي
- قضية زيادة السكان

المجتمع :

- التعليم
- الصحة العامة
- الخدمات الاجتماعية والخيرية
- الاصلاح الاجتماعي والاخلاق
- المدينة الفاضلة

كانت الدولة الاسلامية او النظام الاسلامي - كما يتصوره الاخوان - بعيد المنال ما يزال ، ومع ذلك فان تعذر تحويل الامة الى الاسلام الكامل في يوم وليلة لا يعني انه ليس هناك الكثير مما ينبغي عمله من اجل التمهيد للهدف النهائي . وذلك يعني القيام باصلاح شامل سواء في مجالات حياة البلاد السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، اصلاح تقع مسؤوليته على القمة والقاعدة ... الحكومة والشعب على السواء ، ويتعين ان تترشد الحكومة بسلسلة من البرامج الاصلاحية التي تدافع عنها الجماعة وتضمن لها التأييد الواسع من قبل دوائر المسلمين التي أخذت تبني حديثا - وبشكل متزايد - حقائق العقيدة . كذلك سعت الجماعة - بجانب الدعوة الى البرامج الاصلاحية - الى خلق نماذج تتفق والحياة الاسلامية الحققة عن طريق اخذ المبادرة في تخطيط عدد من الاجراءات يكون الغرض منها توضيح صلاحية الاسلام كبرنامج متسق للتنظيم الاجتماعي.

الحكومة والسياسة

الاصلاح السياسي والقانوني والاداري :

يعتبر اصلاح الدستور أول واهم مقاييس الاصلاح السياسي . ويوضح لنا شعار الاخوان الذي كانوا يهتفون به (القرآن دستورنا) مفهوم حسن البناء عن الاصلاح الدستوري ، الذي يبين لنا ايضا عدم تفرقة بين الاصلاحات السياسية والاصلاحات القانونية ، اذ كان ينادي باصلاح القانون بشكل عام ليتفق مع الشريعة ضمن ما ينادى به من اصلاحات سياسية . هذا ، ولم تتناول البرامج الاصلاحية التي نادت بها الجماعة بعد موت حسن البناء موضوع الاصلاح القانوني بنفس الطريقة المباشرة التي كان البناء يتبعها ، فقد رأى الاخوان ان الاتفاق مع الشريعة يأتي من تلقاء نفسه اذا ما عملنا على تنفيذ مجموعة محددة من الاصلاحات في كافة المجالات (١) .

وبذلك تحول الاصلاح الدستوري الى موضوع منفصل ومحدد يتسم تناوله بقدر اكبر من العلمانية بالمقارنة مع تناول البناء له .

وعلى ذلك فالدستور المصري القائم هو دستور لا يمكن التعايش معه ، طالما انه نتاج عهد الاستعمار الانجليزي والظلم السياسي ، الامر الذي ادى الى وجود العديد

من الثغرات التي تجعله يبدو وكأنه منحة من الملك دون ان يعبر عن ارادة الامة .

وقد حان الوقت (أغسطس ١٩٥٢) لعقد مؤتمر يضع مسودة دستور جديد يعبر عن عقيدة الامة و رغباتها ويكون درعا لحماية مصالحها ، وهو دستور يجب ان يستمد مبادئه في كافة شؤون الحياة دون استثناء من مبادئ الاسلام . وينبغي ان يضمن مثل هذا الدستور تطبيق مبدأ مساواة الحاكم بالمحكوم في المسؤولية امام القانون .

والاصلاح الدستوري يؤدي الى اصلاح الحياة البرلمانية . فمصر منذ بداية حياتها البرلمانية لم تر تمثيلا برلمانيا اصيلا او مناسبيا للمصريين . والبرلمانات الفاسدة في مصر ليست الا تعبيراً عميقاً عن المؤامرات الحزبية والارادة الملكية بدلا من ان تكون تعبيراً عن الارادة الشعبية . ولا يتأتى الاصلاح البرلماني الاصيل الا بعد الغاء الاحزاب السياسية . فالبرلمان خلال الفترة الحزبية الماضية لم يكن أكثر من وسيلة تضيي الشرعية على شهوات أصحاب السلطة وطغيانهم (٢) ، والاحزاب ليست ضرورية اذا ما أردنا تأليف حكومة ممثلة للشعب ، فالديموقراطية لا تقتضي الا ضمانات لحرية التعبير عن الرأي، ومشاركة الامة في الحكم، فالحياة البرلمانية تستقيم تماما بدون الاحزاب وبهدي من

تعاليم الاسلام ، كما أن الاحزاب لا تتفق مع الاسلام نظرا لانها تبث الفرقة داخل الامة (٣) .

وقد ذهب البنا الى ان الغاء الاحزاب السياسية لا بد وان يتبعه اقامة حزب واحد له برنامج اصلاحي اسلامي ، وقد ظل الاخوان المسلمون يلمحون الى هذه الفكرة وان لم يصرحوا بها كما فعل حسن البنا (٤) .

وتتضمن اقتراحات الاصلاح الحزبي والبرلماني النقاط التالية :

- (١) وضع توصيف للشروط التي يجب توافرها في المرشح سواء كان ممثلا للتظيم او لم يكن .
- (٢) تحديد ضوابط عملية الانتخاب نفسها .
- (٣) ادخال تعديلات على جداول الانتخابات واجراءات التصويت بما يحررها من سيطرة المصالح ، وان يكون التصويت اجباريا .
- (٤) توقيع العقوبة الرادعة على من يزور في الانتخابات أو يتقاضى رشوة .

كذلك اقترح حسن البنا اجراء نظام الانتخابات وفق قوائم وعدم تركها للمرشحين الافراد ذوي الصلات الحزبية. الامر الذي يعني الممثل من الضغط الذي يمارسه عليه أولئك الذين ينتخبونه ، كما ان هذا الاجراء يخدم المصالح العامة لا المصالح الخاصة (٥) .

أما مجال الإصلاح الحكومي الآخر فهو الإدارة العامة خاصة ما يتعلق منها بالمجال الوظيفي ، وقضية كتلك لها وجهان : الاول يتعلق بإدخال النظام الاسلامي بمفهومه الاخلاقي في المجال الوظيفي ، والثاني يتعلق بأمور العمل والاجراءات ، وقد تناول حسن البنا الجانب الاول بأكثر مما تناول الجانب الثاني فدعى الى : -

- (١) نشر روح الاسلام في مصالح الحكومة .
- (٢) مراقبة سلوك الشخص للتأكد من حسن سلوكه كموظف وانسان .
- (٣) اعادة تنظيم ساعات العمل لتسهيله ومنع سهر العمال ليلا .
- (٤) الرقابة على كافة الوظائف الحكومية لضمان اتساقها مع روح تعاليم العقيدة .
- (٥) تعيين عدد أكبر من خريجي الازهر سواء في المجال العسكري أو المدني .

وتعتبر وجهات النظر التي أوضحناها آتفا سمة مميزة لتفكير حسن البنا فيما يختص بمشكلة الإصلاح بوجه عام، كذلك عني حسن البنا بدراسة المشاكل الوظيفية التي تهم اتباعه بشكل مباشر والتي أصبحت فيما بعد محور برامج الإصلاح التي تضمنت ما يلي : -

- ١) اختيار الموظفين على أساس الكفاءة لا على أساس صلات القربى والنسب .
- ٢) العمل على استقرار اوضاع العمل وتبسيط اجراءاته عن طريق تحديد مسؤوليات كل فرد والغاء المركزية .
- ٣) تحسين احوال صغار الموظفين برفع مرتباتهم ومنحهم مكافآت الامر الذي يؤدي الى ازالة الفجوة بينهم وبين كبار الموظفين ويضمن لهم امافهم القانوني والمالي ويحمي الرؤوس من نزوات الرئيس وطغيانه .
- ٤) تخفيض عدد الوظائف والتوزيع الدقيق لمسؤوليات العمل على الموظفين .
- ٥) الغاء نظام استثناء الاصدقاء والاقارب والاصحاب من القواعد المعمول بها (٦) .

وقد قامت اللجنة الفرعية المختصة بالموظفين والمنبثقة من قسم المهن (*) بوضع العديد من برامج الاصلاح الوظيفي ، كما ان اللجان الخاصة ، التي أنشأتها الجماعة في المدن الكبرى (القاهرة - الاسكندرية) بعد الحرب العالمية الثانية ، بغرض مواجهة اعباء المعيشة المرتفعة ، قامت بتقديم مساعدات عملية للموظفين الذين يقل دخلهم الشهري

(*) بالمركز العام للجماعة .

عن ثلاثين جنيها عن طريق تسديد مصروفات التعليم الجامعي لابنائهم .

وكانت أعمال تلك اللجان الخاصة تقوم جنبا الى جنب مع دعوة الجماعة العامة للإصلاح خاصة ما يتعلق منه بالمرتبات والتأمين الاجتماعي الذي يرد ذكره في العديد من نشرات الجماعة الصحفية . وسوف نتناول فيما بعد الأهمية الواضحة لتصدي الجماعة للإصلاح الوظيفي حيث أن ذلك التصدي كان سببا في جذب الكثير من الأعضاء للجماعة .

ولأن الخلاص من الامبريالية كان مقترنا بالإصلاح السياسي ، لذا نجد هذا الأخير ينطوي دائما على أفكار تتعلق بالإصلاح العسكري ، وقد لاحظنا فيما سبق تلك الروح «العسكرية» التي كان يتسم بها برنامج تدريب أعضاء الجماعة ، وكان حسن البناء يدعو الى توسيع هذا الاتجاه العسكري لدى الجماعة على النطاق القومي بدعوته الى « تقوية الجيش واشعال حماسه واعتمادا على الجهاد الاسلامي » (٧) ... فالدفاع عن الوطن والدفاع عن حقائق الاسلام دعوتان تكرر ذكرهما كثيرا في مقالات الجماعة الصحفية التي تحت على الإصلاح العسكري ، كذلك اكتسبت هاتان الدعوتان أهمية أعظم بعد ثورة ١٩٥٢ ، فقد دعت الجماعة في ذلك الوقت الى :

- (١) تقوية الجيش وزيادة قواته دون النظر الى ما يترتب على هذا .
- (٢) ان يتسع نطاق التجنيد حتى لا يبقى في الامة - بعد فترة محددة - شخص قادر على حمل السلاح دون ان يحمله .
- (٣) أن يتم تدريب أفرادہ على نحو يكفل ان تقوم العلاقات بينهم على أساس من الاخوة .
- (٤) فرض التدريب العسكري الذي يتضمن فنون الحرب وتكتيكات القتال الحقيقي في الجامعات والمدارس وجعله اجباريا .
- (٥) انشاء جيش اقليمي ينضم اليه اولئك الذين لم ينضموا الى الجيش النظامي .
- (٦) أن تعمل الحكومة على انشاء صناعات حربية .

أما اصلاح البوليس فقد دعت اليه الجماعة بالحاح وبوجه خاص بعد الحل الاوّل للجماعة عام ١٩٤٨ وبعد موت حسن البنا في اعقاب هذا الحل ، الامر الذي يوضح الجانب السياسي والذاتي وراء تلك الدعوة ، وقد تضمنت دعوة الاصلاح تلك الغاء الفساد والطغيان وارهاب السجون والغاء البوليس والعمل السياسي ورفع اجور العاملين في البوليس (٨) .

العمل السياسي والمواقف السياسية :

ووجه الدور الذي لعبه الاخوان في الحركة الوطنية وفي السياسة المصرية الداخلية بالادانة من قبل العديد من الجماعات والافراد داخل البلاد وخارجها .

وكان السؤال الذي يتردد في الاذهان هو ما علاقة جماعة دينية بالسياسة ؟ وقد أوضحنا فيما سبق رد الاخوان على هذا السؤال ، فالدين لدى الاخوان ليس مجرد طقوس تمارس في المنزل وفقا للمفهوم الغربي الذي يعتبر انتهاكا لوحدة الحياة التي يعلمنا اياها الاسلام ، فالدين والسياسة لا يتضادان بل هما جزءان من الاسلام الشامل شأنهما في ذلك شأن أي من انماط السلوك الانساني الاخرى .

وهكذا لا ينفصل العمل السياسي بداءة عن نشاط الحركة . على ان تلك النظرة طرحت بعض القضايا الايديولوجية حول طبيعة الولاء السياسي في المجتمع الاسلامي المتواجد داخل عالم من دول القوميات وحول كيفية تحديد وتفسير العمل السياسي ، ففي ضوء التفسير الاممي للاسلام الذي تبناه الجماعة يدور سؤال : كيف يكون سلوك الاخ المسلم فيما يتعلق بالالتزامات المباشرة تجاه مصر والعرب ؟ -

والواقع ان وجهة نظر الجماعة حول هذا الموضوع كانت واضحة على الاقل من الوجة الفكرية :

القومية :

القومية شيء مقدس ، فهي الوطنية فيما يتعلق بمصر وهي الالتزام التام بالدفاع عن الوطن والنضال من أجله. والدفاع عن مصر لا يكون لمجرد كونها مصر بل لأن مصر أرض اسلامية ، والوطنية شيء مقدس لأنها تخدم العقيدة. والوطنية من أجل مصر تكتسب ابعادا محبة نظرا لعلاقة مصر التاريخية الهامة بالاسلام ، لذا تتطلب الوطنية - كخطوة أولى - النضال ضد الاستعمار ، ذلك ان خلاص مصر يمثل الحلقة الاولى في النهضة المرجوة ، ومصر ليست الا جزءا من الامة العربية لذا يعتبر العمل في سبيلها خدمة للعروبة والشرق والاسلام ، وهكذا تعتبر القومية التي تحمي الامة من العدوان واجبا دينيا ، ذلك ان عزة الدين لا تتحقق الا في امة حرة (٩) .

لكن هذه القومية شيء مختلف تماما عن القومية بالمفهوم الغربي للكلمة ، فهذه العاطفة الجديدة في الغرب. كان لها فضل اقامة دولة عصرية ، الا انها في العالم الاسلامي دمرت وحدته وتركته فريسة للاستعمار المسيحي والصهيوني . وبينما يتحرك العالم كله تجاه الاممية ، يتراجع المسلمون اصحاب التقاليد الاممية الى الولاءات الاقليمية ، بل والاسوأ من ذلك ان هذه القومية الضيقة والتي هي نتاج الغرب اوجدت « معبودا جديدا » يمثل

في الامة المادية ، الامر الذي يدمر قومية المبادئ المقدسة التي رسمها الله لنا في الاسلام ويتنافى معها ، فالامة بشكلها المستحدث اصبحت شريكا لله ، وبذلك يرتكب القوميون العلمانيون خطيئة الشرك بالله .

ان الصلة الحقة والنهائية الممكنة بالنسبة للبشر هي صلتهم بربهم « فليست هناك عزة للانسان أكثر من ذلك » والانسان اذا عنى حقا بصلة الانسان بربه ليصبح متحررا بالتالي من التحزب وضيق الافق ، يملك الحرية في الاتحاد بباقي الناس تحت راية الله (١٠) . وهكذا يرفض الاسازم القومية بمفهومها الضيق والنابع من المصالح المادية والدينية ، ويفضل على ذلك ان تكون الوطنية نية خدمة الاهداف الاشمل - والاحق - للمجتمع والتي أوحى بها الله فلا يمكن تحقيق القومية بغير الدين : « فالقومية الوطنية هي الولاء للوطن والدين هو المدخل لهذا الولاء طالما انه لا ولاء لمن لا دين له (١١) » .

ونستطيع ان نلاحظ هنا ان الكلمات المستخدمة فيما يتعلق بالقومية في كتابات الجماعة لم تكن ثابتة ، فالوطن والقوم والامة تعبيرات تستخدم بنفس المعنى كذلك نجد ان لفظ الوطنية كثيرا ما يستخدم بمعنى القومية . وقد حاول حسن البنا في احدى خطبه المبكرة توضيح معنى هذه الكلمات للاخوان ولاولئك الذين تساءلوا عن طبيعة الولاء

السياسي للجماعة ، فشرح الفرق بين الوطنية والقومية باعتبار الاولى « الولاء للوطن » اما الثانية فهي « الولاء للقوم » ، كما شرح الصفات التي تتنافى مع الاسلام والصفات التي تختلف مع هذين المفهومين (١٢) .

فهناك ما يسمى « بوطنية البنين » وهي حب الانسان لبلده ومكان اقامته ، وهو حب يتفق مع اوامر الطبيعة وتعاليم الاسلام ، فبلال والنبي عبرا عن هذا النوع من الوطنية حينما عبرا عن حبهما الحنون لمكة مسقط رأسيهما .

وهناك « وطنية الحرية والعزة » وهي الرغبة في العمل من اجل شرف الوطن واستقلاله الامر الذي يحث عليه القرآن والاخوان .

وهناك « وطنية الفتح » التي تتمثل في الرغبة في السيطرة والفتح ، الامر الذي نجد له جذورا في الاسلام الذي يوجه رجاله الفاتحين الى افضل نظم الفتح والاستيطان (١٣) .

اما « الوطنية الحزبية » ، التي تقسم بحب الصراع الحزبي والكراهة المريرة للخصوم السياسيين بما يترتب على ذلك من نتائج مدمرة فهو نوع زائف من الوطنية فهو لا يخدم أحدا بل لا يخدم حتى اولئك الذين يمارسونه .
يعلمنا الاسلام اذن الوطنية القائمة على الدين لا القائمة

على الحدود الجغرافية ، والتي تهدف اساسا الى نشر كلمة الله في كافة أرجاء الارض وليس لمجرد تحسين الظروف المادية لبلد ما كما هو متبع في أوروبا .

وإذا كان الاسلام يعلمنا الوطنية فهو أيضا يعلمنا القومية التي تتمثل في اخلاص الفرد لقومه ، وهناك انواع عديدة من القومية ... فهناك قومية (المجد) التي تتمثل في اعتزاز الجيل الجديد بامجاد اجداده والرغبة في التساوي معهم الامر الذي دعى اليه الرسول ويستحق كل استحسان .

وهناك قومية الامة التي تتمثل في اهتمام الفرد الخاص بجماعته وناسه ، وهذا احساس طبيعي واصل .. وهناك قومية التنظيم التي تتمثل في عمل ونضال الجماعات الفردية من اجل تحقيق الاهداف المشتركة للحرية والايمان الامر الذي يعتبر تطلعا مشروعاً .

وتعتبر كل تلك الانواع تعبيرات مشروعة عن القومية تنفق مع الاسلام ، الا ان قومية الجاهلية التي تتمثل في العمل على اعادة عادات الجاهلية القديمة واستبدال الاسلام بنزعات قومية وعنصرية متطرفة ، فانها تمثل عاطفة شديدة الخطورة تستحق الازدراء الشديد . فقد استغلت بعض الدول تلك القومية في تدمير المعالم الخارجية للاسلام والعروبة وذهبت الى حد تغيير الاسماء الاصلية وحروف

الابجدية ومفردات اللغة .. وتسعى هذه القومية الى تدمير الاسلام ودين الاسلام واقدس ما في هذا الميراث .

كذلك ينطبق نفس الوضع على قومية العدوان التي تسعى الى سيطرة جنس على باقي الاجناس الامر الذي يمثل ايضا عاطفة زائفة تستحق أيضا الازدراء ، والامثلة البارزة لتلك القومية تتمثل في سلوك المانيا وايطاليا واي امة اخرى تدعي انها فوق الجميع .

ولقد أدت وجهة نظر الجماعة تلك فيما يتعلق بالوطنية والقومية الى ادانة الجماعة لوجهات النظر التي نشأت في ربع القرن الاخير والتي كانت تحدد ولاءات العرب للفرعونية في مصر والفينيقية في لبنان والسريانية في الهلال الخصيب ، بل ان العروبة ايضا (١٤) ، تصبح مدانة في نظر الجماعة اذا اتسمت بالنزعة الدنيوية والعنصرية . وكان حسن البنا مهتما بشكل خاص بفكرة الفرعونية التي أدت الى انقسام المثقفين الوطنيين المصريين في العشرينات وهو يقول عن ذلك : « فنحن نرحب بمصر الفرعونية كتاريخ مليء بالمجد والفخار والعلوم والمعرفة » الا ان المسلمين (الاخوان المسلمين) سوف يتصدون بكل قواهم لوجهة النظر التي ترى ان اعادة بناء مصر يجب ان يتم على نمط الدولة القديمة بعد ان منحها الله نعمة تعاليم الاسلام (١٥). ويمكننا ان نلاحظ من أقوال حسن البنا ان رفض الفرعونية

وإدعوات الأخرى، لم ينشأ من رفض الجماعة لما تدعو إليه تلك الدعوات بل نشأ من عدم وجود حقيقة الإسلام فيها ، ومن هذا المنطلق قاومت الجماعة بكثير من الضراوة الفكرة التي روج لها طه حسن والقائلة بأن مصر تنتمي إلى حضارة البحر الأبيض المتوسط وليست جزءاً من الشرق (١٦) .

أما فيما يتعلق بالحركات القومية الأخرى ، فإن الفينيقية لم تكن ذات أهمية كبيرة نظراً لكونها حركة لبنانية في الأساس ، على عكس السيرانية التي اكتسبت أهمية كبيرة لدى الإخوان نظراً لسعة منظورها ولافكارها التي تجسدت بفاعلية من خلال الحزب القومي الاشتراكي السوري الذي أسسه أنطون سعادة ، فالوقوف ضد السيرانية أمر هام لدى الإخوان ذلك أنها تعتبر تحدياً مباشراً للعروبة التي تمثل عنصراً هاماً من عناصر ولاء المسلم، كما أنها تعد أقوى الحركات المتزايدة النمو (والتي تدعو إلى علمنة الولاءات في المجتمع) حتى وإن لم تكن ضد الدين (١٧) .

العروبة :

كانت قضية العلمنة هي أساس أهم الاعتراضات التي وجهها الإخوان ضد بعض أشكال القومية العربية ، فقد شعر الإخوان بأن المدافعين عن قومية الوطن العربي الواحد

(وكان أبرزهم ساطع الحصري) قد ضلوا الطريق الصحيح شأنهم شأن المدافعين عن السيربانية « اذ انهم اخفقوا في فهم العرب والعروبة في النسق العام للاشياء » (١٨) .

« فالعرب هم المسلمون الاوائل » والاسلام يتعرض للمهانة اذا ما تعرض العرب لها وفقا لقول الرسول ، والامة العربية من الخليج للمحيط تعتق نفس العقيدة وتنطق بنفس اللغة التي هي لسان الاسلام ، لذا لا تمثل البداية الحقيقية للعمل من اجل النهضة الاسلامية في مجرد تحرير ارض الاسلام (ممارسة الوطنية والقومية) بل تمثل تلك البداية ايضا في توحيد الامة العربية ، الامر الذي يتفق والهدف من العروبة ، فالاخوان المسلمون حينما يخدمون العروبة انما يخدمون الاسلام ومصالح العالم اجمع في الوقت نفسه (١٩) .

وقد ترتب على هذه الوجة من النظر بالنسبة للعروبة اهتمام حاد بقضية فلسطين ، القضية الاساسية التي تواجه الامة العربية ، فاذا كان العرب هم المسلمون الاوائل فان فلسطين تكتسب اهمية تتعدى الاعتبارات الجغرافية السياسية ، فلسطين هي (خط الدفاع الاول للوطن العربي) الا انها ايضا قلب العالم العربي والشعوب الاسلامية فهي اولى القبلتين وثالث الاماكن الاسلامية المقدسة (٢٠) .
وفضلا عن ذلك ناقش الاخوان الاعتبارات العلمانية

التي تستوجب مقاومة الصهاينة في فلسطين : « فاذا كان الدين لا يمدنا بأسباب كافية لمحاربة الصهاينة ، فان المصالح الدنيوية تمدنا بالاسباب اللازمة » (٢١) .

الا ان هذا الاعتبار يأتي في موقعه الخاص في سلسلة الاولويات . فمناهضة الصهيونية تتبع وفقا للاولويات من « الدفاع عن مصالح الاسلام ثم العروبة ثم المصالح المحددة للامة (مصر) » (٢٢) .

أما موقف الجماعة تجاه المحاولة الاولى لخلق مؤسسة ترعى الوحدة العربية فقد اتسم بطابع دنيوي او علماني ايضا وان لم يخل من العنصر الاسلامي ، فقد قوبلت الجامعة العربية بموافقة مشروطة من قبل الاخوان ، فانجلترا هي التي خلقت تلك الجامعة ولا يعقل ان يؤيد الانجليز الفكرة لسواد عيون العرب ، ومع ذلك ، ورغم ان ابوة بريطانيا لهذه الجامعة هو أمر يثير الريبة ، فانها لا تقف عقبة في طريق الانتفاع بهذه الجامعة ، بشرط ان نضع نصب اعيننا دائما امكانية تغيير شكل هذه الجامعة بما يتناسب ومصالحنا (مصالح العرب) . وهذا الشكل يمكن للعرب الاستفادة من البنيان الشكلي الموجود للوحدة العربية ، بصرف النظر عن زيف هذا البنيان والنوايا التي انشئ اساسا من اجلها ، وذلك كخطوة اولى على طريق قيام وحدة عضوية أصيلة (٢٣) .

وكخطوة في اتجاه هذا الهدف . دعي الاخوان
وعضدوا وضع ترتيبات لتسهيل قيام الوحدة الاقتصادية
بين العرب ، وكان على رأس هذه الترتيبات انشاء شركة
برأس مال عربي بحت لتمويل المشروعات التجارية والمالية
والصناعية في العالم العربي ، وكان ذلك نوعا من رد الفعل
من جانب الاخوان قيد الاحتكار السياسي الخارجي لهياكل
الوحدة العربية (٢٤) .

وكان بين أسباب تشكك الاخوان في الجامعة العربية
شعورهم العميق بالشك في نوايا الاسرة الهاشمية التي
اعتبروها تابعا للانجليز ، أما الثورة الشريفة ضد الاتراك
فقد كان الاخوان يرون خطئها على الرغم من اختلاف
مشاعرهم تجاهها ، ولم يكن مرجع هذا في رأيهم استقلالها
عن الاتراك (رغم ان موضوع اضعاف الخلافة كان سببا
لكثير من الخلط الايديولوجي والمواقف المعقدة لدى
الاخوان) ، بل كان يرجع الى ان تلك الحركة أدت الى
سيطرة الانجليز والفرنسيين . اما العداة لشريف مكة فقد
انصب اساسا على وريثه في العراق والاردن خاصة الملك
عبدالله الذي يتضح عداة الجماعة له من خلال معارضتها
لمشروع سوريا الكبرى ، فمشروع سوريا الكبرى مشروع
جيد اذا كان الهدف منه وحدة المسلمين العرب ، الا ان
خطوة كتلك يقف وراءها الاردن (الملك عبدالله) لن تكون

الامحاولة لتوسيع الاحتلال الاردني بحيث يشمل في
النهاية كل الاراضي السورية باسم سوريا الكبرى (٢٥) .
وقد ازداد سوء سمعة الملك عبدالله بعد خيائته
« للقضية العربية » أثناء حرب فلسطين وهو حكم لا زال
أكثر المصريين يعتقدون في صحته ، لذا نجد ان اغتياله
قوبل من الاخوان بافتاحية تتناول كل تاريخه (٢٦) .

النزعة الاسلامية :

يجب ان يكون ولاء المسلم النهائي والوحيد للوطن
الاسلامي ولكل قطعة ارض يتواجد عليها مسلم يقول اشهد
الا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله (٢٧) . والمبرر
الاساسي لخدمة المصالح القومية المحدودة لمصر (أو أي
دولة اسلامية) او للمصالح الاكثر شمولا للعروبة (وان
تكن محدودة ما تزال) هو الاسلام وتوحيد المجتمع
الاسلامي ، وفي النهاية .. خير الانسانية جمعاء . فالقومية
الاسلامية تتجاوز الحدود الجغرافية والتقسيمات السياسية
واختلاف اللون والجنس واللغة ، ذلك انها تقوم على فكرة
الوحدة الانسانية . والقومية الاساسية ، على عكس القومية
الضيقة ، تعتمد على المبادئ الالهية والانسانية والاممية
وتلك المبادئ وحدها هي الجديرة باهتمام الانسان الذي
خلقه الله والعمل على ربط تلك المبادئ ببعضها لتصبح

مجتمعة هدفا للوجود الانساني هي واجب المسلمين . وهكذا يتضح لنا ان القومية الاسلامية تخدم البشرية جمعاء .

اما هدف تلك القومية فهو نهضة الامة الاسلامية ، الا ان امرا كهذا ما يزال بعيد المنال ، ويجب علينا البدء في الخطوات الاولى لهذه المهمة التي تتمثل في تحرير الامة الاسلامية المتفرقة وتوحيد العالم العربي ، كذلك يمكن ان تفكر جديا في الخلافة كرمز للوحدة الاسلامية عندما تزداد روابط الامة العربية والاسلامية قوة (٢٨) ... ويمكن تقوية تلك الروابط عن طريق اهتمام المسلمين ببعض البعض والتعاون المشترك فيما يختص باحتياجاتهم .

وقد عملت الجماعة تمشيا مع هذا الاعتقاد الاخير على فتح باب مجلاتها وجرائدها ومنابر الخطابة بها من اجل خدمة قضايا المسلمين في كافة انحاء العالم . كما كانت الجماعة - على حد زعمها - تقوم بتقديم بعض الدعم المادي لعدد من هذه القضايا . وكانت اداة الجماعة الرسمية في تقوية روابط العالم الاسلامي هي « قسم الاتصال بالعالم الاسلامي » الذي لعبت قيادته - كما اشرنا من قبل - دور المضيف للعديد من البعثات والوفود الاسلامية التي جاءت لزيارة مصر والجماعة . وكان هذا القسم يسعى لكي تحتل الجماعة مركز الحركة الاسلامية التي يتعين ان تتسع لتشمل العالم الاسلامي كله .

وقد جرت محاولات - ساعدت الحكومة الثورية في تنفيذها عام ١٩٥٤ - لعقد مؤتمر دولي لقادة الاسلام يقام في مكة اثناء موسم الحج . كذلك قامت الجماعة في منتصف الاربعينات باقامة العديد من الخيام في مناطق معينة في مكة لاستقبال وفود الحج المختلفة القادمة من كافة ارجاء العالم الاسلامي بهدف اجراء محادثات ومناقشات معهم (٢٩) .

كذلك مثلت الجماعة بشكل رسمي في المؤتمرين الاسلاميين الذين عقدا بكراتشي^(٣٠) عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥١ وقد انتخب احد اعضاء الجماعة البارزين (سعيد رمضان، الذي يعيش الآن في المنفى) - سكرتيرا عاما للمجموعة التي حضرت المؤتمرين والتي اتخذت اسم « المؤتمر الاسلامي » عنوانا لها (٣٠) .

النزعة الشرقية :

يجب ان تمثل النزعة الاسلامية او الجهد المبذول من أجل صالح الامة الاسلامية الهدف النهائي للمسلمين على ان هذا النشاط الذي يتعدى اطار القومية له بعد آخر، فهناك مفهوم « الشرقية » الذي ذكره حسن البنا على نحو

(٣٠) العاصمة السابقة لباكستان .

عابر عندما كان يرى ان كتلة الامم الآسيوية والتي يشار اليها بوصفها «الشرق» لها أهمية خاصة لانها تعكس اساسا تفكير الغرب الذي تلخصه عبارة كيلنج (٣١) : الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا .

وكان البنا مقتنعا تماما بأن ظاهرة « الشرقية » ستختفي من العالم حينما يقيم الغرب علاقات عادلة مع العالم أجمع ، الا انه لا ينبغي ان تنسى ان البلاد الآسيوية تعاني من المشاكل ، والاخوان باعتبارهم مسلمين وآسيويين عليهم ان يناضلوا من اجل استعادة شرف وعزة الامم الآسيوية بكل وسيلة ممكنة (٣١) .

على ان حسن البنا لم يعاصر فترة باندونج ودخول آسيا طرفا في الحرب الباردة ، لذا نجد ان النزعة الشرقية قد تحولت لدى اتباعه الى قضية الولاء للكتلة الافرو آسيوية . ولقد وجد الاخوان ان من الممكن ابداء مشاعر ودية تتسم في الوقت نفسه بالتحفظ تجاه تلك الكتلة ، فقد يكون من الافضل العمل داخل هذا التجمع الا انه لا يمكن اعتبار تلك الكتلة اكثر من كتلة مرحلية ومؤقتة نظرا لافتقارها الى المصالح المشتركة طويلة الامد فالتعمير الاكثر واقعية عن الوحدة الآسيوية يتحقق من خلال الكتلة الاسلامية التي تستطيع ان تبقى رغم تحديات الحرب الباردة نظرا لتشابه اهدافها وتطلعاتها (٣٢) ...

والواقع ان الحرب الباردة كانت هي السبب الاساسي في
المساندة المحدودة التي قدمتها الجماعة للكتلة الافروآسيوية
طلما انه ليس في الامكان تشكيل كتلة اسلامية ثالثة تعادل
الكتلتين المتنازعتين .

وينبغي أن نلاحظ هنا ان الحرب الباردة كانت بالنسبة
للجماعة فرصة تتيح للاسلام خدمة البشرية عبر الوساطة
بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي ، فالاسلام ليس
رأسماليا أو شيوعيا وانما هو نظام شامل يتمتع باكتفاء
ذاتي ، الامر الذي يجعله يرفض فكرة التحالف مع أي من
العسكريين (٣٣) . كذلك قدمت الجماعة تحذيرا للمسلمين
من محاولات الغرب استغلالهم لعقد تحالف مع الاسلام
ضد الشيوعية ، والواقع ان هناك الكثير من السمات
المشتركة بين الاسلام والمسيحية ، التي لا تتفق مع نظام
الاحاد الشيوعي ، الا ان وحدة الهلال والصليب لا يمكن
أن تتحقق الا مع اولئك الذين يؤمنون بتماليم يسوع
ومحمد ويمارسونها باصالة (٣٤) .

كذلك يجب ان نذكر هنا ان الاخوان كانوا يرون في
الحرب الباردة فرصة لانقاذ الاسلام والامم الاسلامية عن
طريق استغلال الوضع القائم بما يخدم هدف التحرر الوطني
او الاصلاح الداخلي ، وفي حين تعترف الجماعة بخطورة
المعسكر السوفيتي على الاسلام مثله في ذلك مثل المعسكر

الغربي ، نجدها في الوقت نفسه تحبذ الاستفادة من تلك المخاوف التي مبعثها الاتحاد السوفيتي وكما قال سيد قطب « اننا نحتاج مؤقتا الى القوة الشيوعية لارهاب الطفلة والمستغلين ونحن نرسي قواعد الاصلاح الاجتماعي (٣٥). ومن أجل استيفاء مناقشتنا للعمل السياسي والاتجاهات السياسية داخل الجماعة ، سوف يتعين علينا بطبيعة الحال ان نتناول في هذا القسم القضايا المتعلقة بالعنف السياسي والثورة . ولان هذه المسائل ترتبط على نحو وثيق بموقع الجماعة الخاص في ساحة الحياة السياسية المصرية ، لذا نفضل ان نرجى تناولها للفصل الختامي .

الاقتصاد

الاصلاح الاقتصادي :

ظلت نوعية الاجراءات الاقتصادية التي طالب الاخوان باتخاذها طيلة سنوات مناداتهم بالاصلاح في مصر ثابتة تقريبا دون تغيير ملموس - سواء من حيث زاوية المعالجة أو من حيث الاهمية النسبية لتلك الاجراءات في الاطار العام للاصلاح المنشود . وفي حين ركز البنا اهتمامه الاساسي على الاصلاح

الاخلاقي والسياسي والتعليمي ، نجد ان بعض اتباعه كانوا يرون ان الاولوية المطلقة يجب ان تمنح للاصلاح الاقتصادي، الامر الذي جعله - أي البنا - يولي المشكلة الاقتصادية اهتماما اكبر استجابة لاهتمام الاعضاء واحتياجاتهم في مواجهة الازمة الاقتصادية الطاحنة التي تعرضت لها مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وتشتمل فكرة الاخوان عن الاصلاح الاقتصادي على عنصرين اساسيين : -

(١) ان الاستقلال الاقتصادي هو اساس اي استقلال سياسي أصيل .

(٢) تحسين الاوضاع الاقتصادية بما يحقق نوعا من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للجماهير المصرية الفقيرة ويسد الثغرات الموجودة في البنيان الطبقي حتى يتم تجنّب الفرقة الوطنية التي تنجم عن الصراع بين الطبقات في حدود هذا الاطار دعت الجماعة الدولة الى تنفيذ بعض اجراءات الاصلاح الاقتصادي واصدار التشريعات أو القوانين التي تنظم تلك الاجراءات بما يتفق مع التراث الاسلامي (٣٦) .

وتتلخص تلك الاجراءات فيما يلي :

(١) الغاء الربا بكافة اشكاله والتزام الحكومة باعطاء المثل في هذا المجال ، بأن ترفض تقاضي الفوائد الناجمة عن عملياتها المالية المختلفة .

« فلنفترض ان الدولة اصدرت قانونا يمنع منح الفائدة على الاموال الموضوعه في البنوك والشركات والمشروعات العامة .. عندئذ لن يصبح في مقدور الراسمالين مضاعفة أموالهم الا عبر طريقين : الاول استخدام تلك الاموال اولا في الصناعة او التجارة . والثاني : استثمار تلك الاموال في شراء اسهم شركات حيث يكون السهم معروضا لارتفاع ثمنه او انخفاضه ويبيح الاسلام كلا الطريقين حيث لا يلحق اي منهما ضررا بالحياة الاقتصادية (٣٧) .

(٢) يجب ان تؤم الموارد الاقتصادية الطبيعية للدولة كما يجب القضاء على السيطرة الاجنبية فيما يتعلق بالمرافق والموارد المعدنية واحلال رأس المال المحلي محل رأس المال الاجنبي ، ويجب ان تلحق الاجراءات باستغلال واسع لثروات البلاد الطبيعية سواء الزراعة ام المعدنية (٣٨).

(٣) يجب تصنيع البلاد مع الاهتمام الخاص بالصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية والصناعات الحريية ، اما الصناعات الاستهلاكية فيجب الاهتمام بها ليس فقط من أجل مساعدة الفقراء والمعوزين بل من أجل فتح المجال ايضا للانتقال الى العصر الصناعي ومقوماته ويمكن انجاز هذا العمل من خلال صناعات الغزل والنسيج والصابون والطور (٣٩) .

- (٤) يجب تأمين البنك الاهلي والمصري كخطوة على طريق الاستقلال المالي ، كذلك يجب ان تكون هناك دار مصرفية لطباعة البنكنوت وسك النقود .
- (٥) يجب الغاء بورصة العقود واصلاح سياسة تسويق القطن .
- (٦) اصلاح نظام الضرائب وفرض ضريبة زكاة تتناسب طرديا مع رأس المال والربح الذي يحققه ، ويجب استخدام الضرائب في تحسين المرافق العامة للدولة وفي رفع مستوى المعيشة وخدمة الصالح العام ، كما يجب ان يكون هدف النظام الضريبي القضاء على مظاهر الاسراف والبذخ .
- (٧) يجب اجراء اصلاح زراعي صارم من خلال ما يلي :
- (أ) وضع حد للملكية وبيع الزائد عن هذا الحد بأسعار معقولة وعلى أقساط طويلة الاجل لمن لا يملكون أرضا .
- (ب) يجب توزيع الاراضي التي تمتلكها الدولة على صغار الملاك واولئك الذين لا يمتلكون ارضا(٤٠) .
- (٨) وضع تشريعات للايجارات الزراعية التي تعمل على حماية المستأجر من الممارسات الظالمة لصاحب الارض الذي يستولي على نصيب غير عادل من انتاج الفلاح .

(٩) يجب ان تخضع تشريعات العمل للاصلاح الذي يضع نصب عينيه ما يلي :

(أ) تأمين العمال بما فيهم العمال الزراعيين ضد البطالة والاصابة والمرض والشيخوخة والموت .

(ب) اقامة منظمات ينضم لها العمال اجباريا .

(ج) حصول الاجير على نصيب عادل يتناسب مع زيادة

الاتاج كما يجب تدريب العمال الصناعيين

والزراعيين على رفع مستوى كفاءة العمل بما

يضمن زيادة الاتاج (٤١) .

(١٠) وأخيرا يجب ان يكفل لكل عامل تأمين اجتماعي ، فاذا

لم يستطع الانسان الحصول على عمل او كان عمله غير

كاف ، او لم يكن بمقدوره العمل نتيجة لعجزه وجب

على الدولة تأمين احتياجاته عن طريق الزكاة ، ويجب

ان توزع الزكاة على المعوزين في المناطق التي جمعت

منها تلك الزكاة بما يكفل سيادة روح المسؤولية المتبادلة

بين الفقراء والاغنياء في تلك المنطقة اما اذا لم تف الزكاة

باحياجات الفقراء فيصبح من حق الدولة اجبار الاغنياء

الذين لا يبذلون اموالهم طواعية على اعطاء المزيد من اجل

الفقراء .

النشاط الاقتصادي :

كانت أغلب نقاط برنامج الاصلاح الذي تبنته

الجماعة تتطلب قدرة تنفيذية تفوق طاقتها كمؤسسة . ومع ذلك فقد بذلت الجماعة بعض الجهود في مجالات المشاريع الصناعية والنشاط العمالي بهدف اعطاء أمثلة على امكانية تطبيق النظرية الاسلامية فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية. وقد سعت الجماعة ايضا ، فضلا عن التدليل على امكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الاسلامية الى ان تدر هذه المشاريع الصناعية عليها وعلى الاعضاء دخولا معقولة . اما في مجال النشاط العمالي فقد سعت الجماعة الى ايضاح مزايا العلاقات المتسقة بين العمال والادارة والتي تتم داخل الاطار الاسلامي ، الا انها استهدفت ايضا اثبات وجودها بوصفها المدافع عن احتياجات وآمال القطاع العريق من العمال المصريين الذين لا يسمع لهم صوت ، وتلك حقيقة لها أهميتها الكبرى في اطار سعيها للاستحواذ على السلطة في الساحة المصرية .

الصناعة والتجارة :

كان الهدف الاصلي للمشاريع التي انشأتها الجماعة هو تطوير الاقتصاد القومي ، والواقع ان حسن البناء لم يكن صاحب المبادرة في هذا المجال . ففي بداية تنفيذ تلك السياسة كان يفرق اساسا بين النشاط الاقتصادي وبين برنامج الاخوان وذلك امر له دلالة خاصة في ضوء التغييرات

الايدولوجية التي حدثت بعد ذلك . فالدعوة - على حد قوله - شيء والمال والاقتصاد شيء آخر . وكان تقبل البنا لتلك الفكرة ليس فقط من اجل الاسهام في الثروة القومية بل ايضا من اجل العمل على تحطيم سيطرة الاجانب على الاقتصاد (٤٢) .

والاجاب هنا يعني بهم في المقام الاول (وبمفهوم غير اقتصادي) اعضاء الارساليات الذين كانوا - بنشاطهم الارسالي - الدافع الاساسي لاشتراك الجماعة في المشاريع المالية كنوع من رد الفعل . على ان هناك حالة تم فيها انشاء مشروع للجماعة بدافع اقتصادي محض ، وذلك عندما أنشأت الجماعة مشغلا للسيدات لمساعدة فقراء المنطقة التي انشئ فيها هذا المشغل ومدهم ببعض سبل المعيشة . كما قامت الجماعة خلال نموها المطرد ببعض المحاولات المحلية المماثلة ، الا ان تلك المحاولات ظلت محلية وغير مؤثرة ، حتى جاءت المشروعات الاكبر التي انشئت عندما ذاع صيت الجماعة في القاهرة .

وفي عام ١٩٣٨ بدأت الجماعة في انشاء اول مشروعاتها الكبرى بانشاء شركة « المعاملات الاسلامية » التي اعلن في اشهار تأسيسها انها تمثل محاولة لتأمين سبل الربح في اطار المبادئ الاسلامية ، وكان رأس مال تلك الشركة أربعة آلاف من الجنيهات مقسمة الى ألف سهم

قيمة كل سهم اربعة جنيهاً ، ويمكن شراء السهم ودفع ثمنه فوراً او تقسيط الثمن على فترة لا تتجاوز الاربعة اشهر بعد ادنى عشرة قروش شهرياً ، وتتم ادارة الشركة عن طريق مجلس الادارة يشكل من رئيس وامين صندوق وسبعة اعضاء آخرين ويجب الا تقل ملكية اعضاء مجلس الادارة عن خمسة اسهم كما يجب الا تقل ملكية الرئيس وامين الصندوق عن عشرة اسهم ، وهذا وللجماعة حق الحصول على نسبة ٢٥٪ من رأس المال والارباح سنوياً باعتبارها « زكاة » ، وتبدأ الشركة نشاطها الاستثماري بعد توفر المال الناتج عن بيع الاسهم وللجماعة حق شراء الاسهم بسعر الجملة وبيعها بالسعر المناسب ، وتوزع الارباح سنوياً وفقاً للنموذج الآتي : ١٠٪ مصاريف الادارة و ٢٠٪ احتياطي و ٥٠٪ للمساهمين وفقاً لعدد اسهمهم الاصلية .

وقد تم بيع الاسهم الاصلية بسرعة شديدة الامر الذي زاد من رأس المال الى ان اصبح ٢٠٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٤٥ وجعل الشركة تعلن عن اصدار جديد للاسهم عام ١٩٤٦ قفز برأس المال الى ٣٠٠٠٠ جنيهاً ، وفي عام ١٩٤٧ انضمت شركة المعاملات الاسلامية الى شركة اخرى تدعى الشركة العربية للمناجم والمخارج يبلغ رأسمالها ٦٠٠٠٠ جنيهاً ، وقد تضمنت الانشطة الجديدة للشركتين اعمال نقل البضائع واصلاح السيارات والمنتجات الاسمنتية والبلاط ومعدات الطهي

بالغاز ، وفي عام ١٩٤٧ قررت الشركة تطوير الطرق التقليدية في استخراج الرخام فارسلت في طلب معدات حديثة لقطع الرخام وتلبيعه من أوروبا ، وقد تم فعلا شحن تلك المعدات الى ميناء الاسكندرية حيث بقيت هناك بسبب ازمة عام ١٩٤٨ التي انهدت النشاط الاقتصادي للجماعة . وبعد ان استردت الجماعة شرعية وجودها عام ١٩٥٠ ، طلبت من الحكومة تعويضها عن الخسائر التي لحقت بها (٤٣) .

كذلك كان للجماعة مشروع أكبر بدأ التفكير فيه قبل مشروع شركة المعاملات الاسلامية وان نفذ بعدها ، وهو مشروع دار الطباعة الخاصة بالجماعة . فقد أقر المؤتمر العام الثاني للجماعة تكوين شركة صغيرة - كما سبق أن ذكرنا - تعمل على انشاء صحافة للجماعة ، الا ان تلك الجهود لم يقدر لها الاستمرار في فترة ما قبل الحرب وربما كان السبب في ذلك افتقاد الجماعة الى جهاز توزيع كفاء (٤٤) .

الا ان نمو الجماعة في سنوات الحرب ادى الى تغير الظروف بما سمح بازدهار هذا المشروع في السنوات التي تلت الحرب . وفي عام ١٩٤٥ تم فصل أعمال الصحافة عن أعمال النشر فأنشأت الجماعة شركتين محدودتين منفصلتين الاولى باسم شركة الاخوان للطباعة والثانية باسم شركة

الاخوان للصحافة . بلغ رأسمالها الاساسي ٧٠٠٠٠٠ جنيها
للاولى ، ٥٠٠٠٠٠ جنيها للثانية . وقد اختصت شركة الصحافة
باصدار جريدة الاخوان اليومية التي انشئت عام ١٩٤٦
الامر الذي كفل لتلك الشركة اساسا اقتصاديا قويا ، أما
شركة الطباعة والنشر فقد لاقت عديدا من الصعوبات بسبب
نقص المعدات التي أوصت الشركة باستيرادها من الخارج،
الا ان تلك المعدات لم تكن قد استكملت عندما تم حل
الجماعة وايقاف انشطتها الاقتصادية المتعددة عام ١٩٤٨ .

ومن الواضح ان نجاح شركة الصحافة قد جاء نتيجة
انشاء شركة الاعلانات العربية عام ١٩٤٧ . ويقدر «هيوارث
ديون» رأس مال شركة الاعلانات العربية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠
جنيه ، وهو يرى أن تلك الشركة استطاعت ان تنافس شركة
الاعلانات الشرقية كما يذهب الى ان هذه المنافسة كانت
السبب الاساسي للحوادث والعنف الموجه ضد شركة
الاعلانات الشرقية عام ١٩٤٨ (٤٥) (*).

وقد تضمنت أنشطة شركة الاخوان الاعلان في
الجرائد ودور السينما وطباعة الكتب والمجلات ورسم

(*) جرت محاولة لنسف مبنى شركة الاعلانات الشرقية
واتهم فيها الاخوان وكانت هذه الشركة يسيطر عليها
اليهود - المراجع .

العلامات التجارية للشركات ، ويتفق جميع الاخوان على ان هذا المشروع كان اوسع وانجح مشروعاتهم .

كما عملت جماعة الاخوان على تنفيذ برنامج للصناعات الصغيرة بهدف التغلب على مشاكل البطالة الحادة التي خلقتها فترة الحرب ، فتم في هذا الاطار انشاء شركة الاخوان المسلمين للغزل والنسيج عام ١٩٤٧ برأس مال قدره ٨٠٠٠ جنيه جمع منها ٦٥٠٠ جنيه في بداية العمل وكان جميع العاملين في تلك الشركة مساهمين فيها ، وقد زعمت الشركة انها اتفقت في الشهور العشرة الاولى لانشاءها مبلغ ٢٧٠٠ جنيه كمرتبات للعاملين الذين بلغ عددهم ستين عاملا ، وانهت تلك الفترة بربح يقدر بـ ١٤٠٠ جنيه ، وكانت جماعة الاخوان شديدة الفخر بتلك الشركة التي روجت لها كمحاولة من اجل احياء الاشتراكية الاسلامية وتحرير الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة للعامل المصري ، وكان المصنع التابع لتلك الشركة في منطقة شبرا الخيمة الصناعية التي كانت مسرحا للبيوس والاضطراب العمالي الشديد في فترة السنوات الاولى التي تلت الحرب . وكانت أسهم تلك الشركة تباع عن طريق شعبة الاخوان في شبرا وقسم العمال في المركز العام (٤٦) .

كذلك انشأت الجماعة في الاسكندرية شركة للتجارة والاشغال الهندسية وقد اقتصت باشاء المباني واتاج

مواد البناء وتدريب العمال على حرف السباكة والنجارة والكهرباء . ويتكون رأس مال الشركة من ١٤٠٠٠ جنيها مقسمة على ٣٥٠٠ سهم . كذلك تم انشاء شركة اخرى في السويس باسم شركة التوكيلات التجارية ، زاولت اعمالها على نطاق واسع في مجالات الاعلان والنقل .

الا ان كل تلك المشاريع لم تقم لها قائمة مرة اخرى بعد الضربة التي وجهت للجماعة عام ١٩٤٨ رغم ان مجلس الدولة حكم باعادة أنشطة تلك المشاريع بناء على القضايا التي رفعتها الجماعة عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ (٤٧) . وقد تم تشكيل لجنة خاصة عام ١٩٥٢ تتولى اعادة تقدير قيمة سندات الشركات المختلفة في ضوء الخسائر وتلف المعدات الذي لحق بتلك الشركات منذ عام ١٩٤٨ ، الا ان اللجنة لم تكن قد توصلت الى نتائج محددة عندما صدر قرار الحل الثاني للجماعة عام ١٩٥٤ . ويمكن القول بأن مشروعا واحدا من مشروعات الجماعة هو الذي ازدهر في تلك الفترة وهو مشروع شركة التجارة الذي اتشيء في فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ . فقد اتشتت تلك الشركة عام ١٩٥٢ في المحلثة الكبرى فباعت اسهما تقدر بـ ٨٠٠٠ - جنيها مع نهاية عام ١٩٥٢ ، وأعلنت عن رغبتها في زيادة رأسمالها الى ٢٥٠٠٠ جنيها في فبراير عام ١٩٣٥ وقد انتجت تلك الشركة الاقمشة والملابس الجاهزة وملابس الرجال من اربطة عنق

وكوفيات ، كذلك كانت تنتج معدات المدارس والمكاتب
والمعدات الكهربائية الا ان نشاط تلك الشركة صودر مع
باقي أنشطة الجماعة عام ١٩٥٤ (٤٨) .

العمل :

قد لا تتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان فترة صعود الجماعة
ارتبطت على نحو وثيق بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية
للعامل المصري . ولم يقتصر هذا الارتباط الوثيق على
فترات الازمة الاقتصادية بعد الحرب بوجه خاص ، بل
استمر ايضا طيلة تاريخ الجماعة . ومما يذكر ، ان المؤسسين
الاولائل للجماعة كانوا يؤكدون هذه الدفعة القومية التي
جاءت من العمال ، كذلك فان كتاب الجماعة كثيرا ما
يؤكدون على حقيقة ان عضوية الجماعة قامت اساسا على
الطبقة العاملة (٤٩) . وتمدنا مذكرات حسن البنا بالكثير
من الادلة التي تؤكد ان اهتمام العمال المبكر بحركة
الجماعة لم ينبع فقط من رغبتهم في انقاذ روحهم الاسلامية
المخربة بل نبع ايضا وبشكل أكثر مباشرة من الاحاسيس
المريرة القوية التي احسوها تجاه السيطرة الاجنبية على
الاقتصاد والظلم الاقتصادي الذي عاناه العامل المصري ،
لذلك فان الفرصة التي أتاحت للجماعة خلال الازمة
الاقتصادية التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي

مكنتها من تزعم الدفاع عن حقوق واحتياجات العمال ،
لم تكن سوى عامل مساعد وطد اتجاهها كان موجودا بشكل
قوي داخل الجماعة منذ نشأتها .

ففي عام ١٩٣٢ حدث في الاسماعيلية صدام بين
الادارة الاجنبية وبين الجماعة ممثلة في شخص الشيخ محمد
فرغلي الذي أرسل الى مصنع محلي لتجفيف وتعبئة التين
ليعمل كامام ومعلم بناء على رغبة العمال ، وقد استطاع
العمال بعد وصوله ان يطلبوا من الشركة بناء مسجد لهم
وحصلوا عليه بالفعل الا ان الشركة بعد فترة قصيرة طلبت
من الشيخ فرغلي مغادرة المكان لاسباب لم تحددتها تفصيلا
وان كان واضحا انها تتعلق بما حدث من تغير في العلاقات
بين العمال والادارة ، وقد تدخل حسن البنا في تلك الحادثة
ليمنع اشتباك العمال مع البوليس ، وقدم حلا وسطا يتلخص
في ان يغادر الشيخ فرغلي مقر الشركة في خلال فترة قصيرة
وبعد ان تقدم له الشركة شكرا خاصا وطلبا آخر للجماعة
بارسال شيخ جديد (٥٠) .

كانت تلك الحادثة هي بداية دور الجماعة في الدفاع
عن العمال المصريين في مواجهة استغلال الشركات الاجنبية،
وقد نشرت الجماعة العديد من حالات الاستغلال تلك التي
تحوي ابعادا قومية بقدر ما تحوي ابعادا اقتصادية
 واجتماعية ، وسنورد هنا العديد من الامثلة النموذجية
وان لم تشمل جميع الحالات .

(١) شركة فوسفات انجليزية على شاطئ البحر الاحمر اتهمتها الجماعة باستغلال العمال تحت ظروف عمل سيئة دون تقديم اجور كافية او كمية مياه مناسبة ، فالعامل هنا مجبر - بكميات المياه القليلة التي تقدمها الشركة وتكاليفها المرتفعة - على الاختيار بين الموت جوعا او الموت قذارة وعطشا ، كذلك اتهمت الجماعة الشركة بعدم توفير اماكن للصلاة والسكن والراحة للعمال .

(٢) شركة فوسفات ايطالية في السويس اتهمت بنفس الاتهامات السابقة ، وطالبتها الجماعة بتوفير تأمين صحي للعمال وحمايتهم من اخطار العمل وتحديد ساعات العمل بست ساعات ووضع حد ادنى للاجر اليومي قدر بخمسة وعشرين قرشا بدلا من ثمانية قروش ونصف . كذلك دعت الجماعة الى تشكيل لجنة خاصة من ممثلين للحكومة وممثلين للعمال والادارة مهمتها فض المنازعات والاشراف على الادارة كما طلبت من الادارة امداد العمال بضروريات الطعام التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية واقامة مسجد ومدرسة ومنع العمال اجازاتهم الرسمية والدينية ويوم كامل كل اسبوع . واخيرا طالبت الجماعة الشركة بتوفير موارد مائية مجانية تكفي الشراب والفيل واتاحة مياه اضافية باجر زهيد ، لمن يريد . كذلك اقترحت الجماعة

انشاء مكتب للحكومة في تلك المنطقة لضمان تنفيذ تلك المطالب .

(٣) كانت الجماعة تراقب كافة الشركات الاجنبية وخاصة شركة قناة السويس فيما يتعلق باستبدال العمال الاجانب بعمال مصريين ، وكانت الجماعة تحتفظ لشركة قناة السويس بملف خاص ، وكانت تقوم بإرسال الشكاوى والاحتجاجات المتعلقة بذلك الى قسم العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والى رئيس الشركة (٥١). وفي هذا الصدد شنت الجماعة حملة صحفية واسعة لتأييد ما سمي بقانون الشركات عام ١٩٤٧ والذي استهدف تقييد عدد العمال الاجانب الذي يسمح للشركات الاجنبية بتشغيلهم (٥٢) .

(٤) وأخيرا قامت الجماعة بمراقبة المنشآت التجارية ومنشآت بيع السلع الكمالية في المدن الكبرى للتأكد من حصول عمال تلك المنشآت على حقوقهم - وهكذا كانت الجماعة ، بنشاطها هذا ، تعمل على تحقيق أحد المطالب المبكرة لحسن البنا الذي كان يدعو الى حماية الجماهير من طغيان الشركات الاجنبية الاحتكارية (٥٣).

وقد اتاحت سنوات الحرب للجماعة - كما ذكرنا من قبل - فرصة فريدة في الحصول على تأييد عمالي متزايد، فالبطالة الناتجة عن اغلاق منشآت الحلفاء وارتفاع تكاليف

المعيشة نتيجة التضخم كانا من الاسباب الاساسية التي أدت - على حد قول الجماعة - الى تدفق موجات من الاعضاء الى المركز العام ، وهكذا استغلت الجماعة تلك الفرصة فلعبت دورا فعالا في التحريض السياسي والاقتصادي في الفترة الاولى التي تلت سنوات الحرب .

كذلك كان احد اغراض المشروعات التجارية والصناعية للجماعة كما ذكرنا من قبل تخفيف حدة البطالة، وكان قسم العمال في المركز العام هو محور النشاط العمالي حيث كانت الدعوة توجه الى العمال للاجتماع والاحتجاج ضد الحكومة بشكل فعال والاستماع الى الاقتراحات التي تقدم لحل مشاكلهم الاقتصادية ، كما تم انشاء لجنة خاصة للبطالة تتبع قسم العمال وتعمل على تنظيم سبل الضغط على السلطات وايجاد حلول للمشاكل المتعلقة بهذا الموضوع ، وغالبا ما كانت اقتراحات الحلول تتضمن قاسما مشتركا هو دفع الحكومة الى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد صناعي (٥٤) ، وقد قدم قسم العمال اقتراحا الى مكتب الارشاد بأن تشكل لجنة تحضيرية تعمل على تحقيق المهام التالية :

- ١) عمل مسح شامل بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة، لاحتياجات البلاد الصناعية وامكانياتها .
- ٢) انشاء شركات مساهمة محدودة تعمل على استغلال

رؤوس اموال الاغنياء في امداد البلاد بما يلزم للصناعة .

(٣) اقتطاع جزء اسبوعي من أجور العمال يكفي في النهاية لتحويل ملكية الشركة اليهم عن طريق شراء العمال لاسهم المستثمرين الاصلين .

وبذلك يمكن القضاء على مشكلتين هما البطالة والصراع المستمر بين الادارة والعمال (٥٥) .

كذلك عمل قسم العمال بجانب بحوثه الاقتصادية على امداد الاعضاء بخدمات ذات طبيعة أكثر العاحا ، فقد أنشأ القسم هيئة من المحامين المتخصصين في الشؤون العمالية تتولى المشاكل الفردية التي تنشأ ، كذلك عمل القسم على توفير الوظائف للمتعطلين عن طريق علاقاته بمكتب العمل وبأصحاب الصناعات الخاصة ، كما نظم القسم مدرسة للعمال ترشدهم الى حقوقهم وتوضح لهم تشريعات العمل (٥٦) .

وكانت صحافة الجماعة بالطبع هي الاداة الاساسية للجماعة في نشر دعواها الخاصة بالعمل ، وكانت صحافة الجماعة تهاجم الحكومة والرأسمالية المصرية بشكل غير مباشر فيما يتعلق بالبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم الاستقرار في الحياة بشكل عام ، وكان هذا الهجوم الدائم

والعنيف يتصاعد بنشر الجماعة لتحقيقات صحفية يومية في
الاعمدة الثابتة تتناول بالتفصيل الحالات الفردية والخاصة
التي تبين البؤس الاقتصادي الواسع الذي يعم البلاد ،
كذلك كانت الجماعة في نفس الوقت تساهم بشكل فعال
في القلاقل العمالية التي تتسم بالعنف .

كذلك نشط قسم العمال في تكوين النقابات العمالية
في الاربعينات ، وكانت تلك النقابات تنشأ في كل المناطق
والامكنة بوحى من آراء الجماعة . وفي منتصف الاربعينات
نجحت هذه الجهود خاصة بين عمال النقل (٥٧)
والنسيج (٥٨) في المدن الكبرى وبين عمال المرافق العامة
وعمال معامل التكرير في منطقة القنال ، وقد نجحت
الجماعة ، بوجودها الوطيد في بعض المناطق الحساسة ،
في ان تلعب دورا خطيرا في الاضرابات التي سادت مصر
بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ ، وتعتبر اضرابات منطقة شبرا
الخيمة الطويلة المريرة (بل والدموية احيانا) اكثر هذه
الاضرابات حيوية وهي نفس المنطقة التي اختارها التحالف
الوفدي الشيوعي ليعبر من خلالها عن مواقفه ضد حكومات
الاقلية التي تساندها السراي .

وقد رأينا من قبل كيف ان انسحاب النقابات التي
سيطر عليها الاخوان من هذه الجبهة ادى الى اضعافها الامر
الذي جعل الجماعة تواجه سخط كافة القوى التقدمية

المعنية بالامر والتي رأت في هذا العمل شيئا متوقعا ودليلا
جديدا على عمالة الاخوان للرأسمالين والمستغلين في مصر.
كذلك ساعدت الادلة التي كانت تساق ضد الاخوان فيما
يتعلق بمساعدتهم لمباحث الحكومة في حملتها ضد
الشيوعيين على زيادة اشتعال نار العداوة (٥٩) .

ويجب الاشارة هنا الى ان نجاح الجماعة في مجال
النشاط العمالي قد اعتمد اساسا على التزام عدد كبير من
العمال بأفكار الجماعة . وقد ساعد اهتمام الجماعة الواضح
بشؤون العمل على ان تتأكد سمعة الجماعة كأحد الاصوات
الرائدة (وان لم تكن الصوت الرائد الاوحد) للجماهير
التي لا صوت لها ، وقد شكلت جماعة الاخوان تحديا
خطيرا - على الصعيد السياسي - لمحاولة التحالف الوفدي
الشيوعي الاستحواذ على حق قيادة الجماهير المطحونة
اقتصاديا ، بل والاهم من ذلك انها اخذت ثير - في
هجومها على الحكومة التي بدت غير مبالية او عاجزة عن
مواجهة الظلم الاقتصادي - قضايا اساسية تتعلق بالنظام
الاقتصادي وبالتالي النظام السياسي والاجتماعي ، قضايا
كانت الحلول المطلوبة لها تتصل اتصالا وثيقا بوجود
الجماعة ذاتها وبدينامية نشاطها . ولعل هذا يفسر انهيار
العلاقات شبه الودية التي حاول حسن البنا - بعد الانعطاف
اليساري الذي حدث في البلاد في ذلك الوقت - اقامتها

مع السلطة عام ١٩٤٦ . وقد ذكرنا من قبل ان ثلاثا من التهم
الموجهة للجماعة عام ١٩٤٨ كانت تتعلق بقلقلة النظام
الاقتصادي الاجتماعي القائم . على ان الدليل الرئيسي على
وجود عداة حقيقي بين الحركة والسلطات الحاكمة عام
١٩٤٦ ارتبط اساسا بدفاع الجماعة عن قضايا العمال .

الا ان الجماعة لم تستطع ابدا (بعد الحل) استعادة
النفوذ الذي كان لها قبل حلها عام ١٩٤٨ ، على الرغم من ان
قسم العمال استمر في توجيه ارشاداته فيما يتعلق بالعمل
والنقابات ، كما ان هذا القسم أعد للتوزيع سلسلة جديدة
من الكتيبات التي تشرح تلك الامور لهم . وقد عكس دمج
قسمي العمال والفلاحين المطالبة المتزايدة الاتساع بانشاء
نقابات خاصة بالعمال الزراعيين والتي كانت جزءا من حملة
واسعة النطاق تدعو الى ان يمتد نظام النقابات ليشمل خدم
المنازل والعاملين بالوزارات والمدرسين (٦٠) . وقد تضاعف
نشاط الاخوان بين العمال النقابيين باستثناء منطقة النسيج
في المحلة الكبرى التي وصفتها الحكومة عام ١٩٥٤ بأنها
المنطقة التي يمارس الاخوان فيها اخطر نشاط لهم في
البلاد (٦١) .

ولعل اوضح مثال على الضعف الذي حاق بنفوذ
الاخوان لدى النقابات ما قدمته منظمات العمال من تأييد
لجمال عبد الناصر اثناء صراعه مع محمد نجيب والاحزاب

السياسية عام ١٩٥٤ . فقد عمل جمال عبد الناصر بهدوء وحذر على انشاء علاقات بالنقابات ادت الى نجاحه في تحريك تلك النقابات في مظاهرات شعبية حسمت الامور في ذلك اليوم لصالحه ، وكان هذا الوقت هو الوقت الوحيد منذ بداية الثورة الذي كادت فيه بعض عناصر النظام القديم تحت زعامة محمد نجيب ان تتغلب على عبد الناصر ، الامر الذي يوضح لنا مدى تدهور نفوذ الاخوان في الشئون العمالية .

قضية زيادة السكان :

تحكمت الحساسية القومية الى حد ما في موقف الاخوان من القضية المصرية الملحة المتعلقة بزيادة السكان ، فتأكد الطلاب يدرسون المناهج الغربية ودعاة تلك المناهج الذي تكرر كثيرا حول اهمية الموضوع اثار لدى الاخوان - ولعديد من المصريين الاخرين - تصورا بأن هناك مؤامرة غربية شريرة تحاك للحد من خصومة مصر والاسلام (٦٢) . على ان الموضوع لم يعالج في كل الاحوال من خلال هذا التصور الاحادي الجانب المقتصر الى الواقعية ، فلقد دعا الاخوان الى حل المشكلة بشكل ايجابي لا سلبي ، فمصر في رأى الاخوان لا تفتقر الى الموارد التي تفي باحتياجات شعبها ، وحل المشكلة يكمن في التوزيع الاكثر عدالة

للثروة والاستغلال الاكثر كفاءة للموارد الزراعية والمعدنية .
ولن تجد البلاد نفسها في حاجة الى الحلول السلبية المتمثلة
في استخدام وسائل منع الحمل وتأخير سن الزواج اذا ما
قامت بعمل ايجابي في تلك المجالات ووسعت آفاقها
الاقتصادية (٦٣) .

ولم تختلف نظرة الجماعة فيما يتعلق بمزايا الزواج
والاسر الكبيرة العدد عن الرأي التقليدي للازهر ، خاصة
في فترة زعامة حسن البنا (٦٤) . الا ان الجماعة استجابت
في السنوات الاخيرة للاهتمام المتزايد بوسائل منع الحمل
بان اخذت موقفا يسمح باستخدام تلك الوسائل في ظروف
معينة ، وقد قنت الجماعة عام ١٩٥٣ ما كان يعد قبل هذا
نوعا من التنازل فاصدرت رسالة رسمية تتناول مشاكل
الزواج والنساء ، وتناقش منع الحمل في جزء خاص . وكان
اول ما اوضحه كاتب الرسالة في هذا الجزء دعوة الاسلام
الى الاكثار من الذرية الا انه اوضح ايضا ان الاسلام يبيح
منع الحمل في ظروف معينة ، فمنع الحمل له سوابق من
حيث المنهج في أيام الرسول اذ انه لم يعارض العزل (*) .

وطالما ان العلم الحديث امدنا بعد ذلك بوسائل اخرى

(*) العزل : هو أن ينزع الرجل اثناء الجماع قبل ان يعنى
منعا لحدوث الحمل .

لمنع الحمل كالتعقيم واستعمال موانع الحمل، فلا ضرر من استخدام تلك الوسائل طالما انها اقل اذى للرجل والمرأة من العزل . الا انه يجب ان تكون هناك أسباب قوية لمنع الحمل مثل الحالات التي تتعرض فيها صحة المرأة أو حياتها للخطر او التي يصبح الانجاب فيها عبئا على الوظيفة التي تؤديها المرأة او في حالات رغبة الرجل في تخفيف اعباء المعيشة بانجاب عدد محدود من الابناء . أما منع الحمل من اجل المتعة وعدم تحمل المسؤولية الذي يتيح الزواج بدون اطفال فامر غير مسموح به على الاطلاق (٦٥) .

وقد ظهرت تلك الآراء غير التقليدية - نسبيا - للجماعة فيما يتعلق بمنع الحمل ، في الدراسات التي قامت بها الجماعة عن دور المرأة في المجتمع الاسلامي الحديث ، الا انها لا تشكل على حد علمنا جزءا من نظرة الاخوان فيما يتعلق بالدلالات الاقتصادية لزيادة السكان . ومهما يكن من امر فان ظهور تلك الدراسة يوضح لنا تغير موقف الجماعة القديم ، كما يوضحه لنا موقف اخر يتمثل في الاقتراح الذي قدم الى المركز العام بدراسة مشكلة زيادة السكان في مصر على ان تضع الدراسة نصب عينها امكانية الهجرة الى العراق كحل للمشكلة .

المجتمع

التعليم :

تركز نشاط الجماعة الاساسي ، المتعلق ببرنامج الاصلاح الاجتماعي ، في مجال التعليم . فالاهتمام الكبير بتجنيد المدرسين والطلبة مرتبط بطبيعة الحال بالنظرة الخاصة لهاتين الطائفتين والتي ترى ان مستقبل الثقافة في مصر بين ايديهم . على أن هذا الاهتمام لم يكن مجرد اهتمام بالمستقبل القومي بل كان يشمل في طياته ايضا تأكيد الهوية والمصير التاريخي والثقافي وفي ذلك يقول سيد قطب : لا يمكن تحقيق نهضة اسلامية خالصة بمجرد تشريع او قانون او باقامة نظام اجتماعي ينبنى على اساس من الفلسفة الاسلامية فتلك الخطوة ليست الا احد ركنين يجب ان ينبنى عليهما الاسلام وتطبيقه في الحياة ، اما الركن الآخر فهو العمل على خلق حالة ذهنية محملة بالنظرية الاسلامية في الحياة ، تلك الحالة التي تعطي الاستمرار للقوى الخارجية التي تقودنا الى هذا النمط من الحياة والتي تمنح الاتساق لكل التشريعات الاجتماعية والدينية والمدنية .

والوسيلة الطبيعية لخلق هذه الفلسفة هي بالتعليم (٦٦) .

فقد كانت (علمنة) النظام التعليمي في مصر وتجزئته

والمستوى الهابط لمعدلات التعليم وعدم تكافؤ الفرص فيه هي الاسباب الاساسية التي شغلت الجماعة والتي جعلتها تتناول تلك الموضوعات باستخدام الوسائل الآتية : -

(١) الدعاية والتحريض من اجل اصلاح النظام المدرسي السائد .

(٢) انشاء وسائل تعليمية مساعدة او بديلة .

وكانت الجماعة مصرة على تحقيق اهدافها - في مجال التعليم - على نحو لا نجد له مثيلا في اي مجال آخر سوى مجال السياسة .

ففي عام ١٩٣٥ شكلت الجماعة وفدا لزيارة وزارة المعارف - ورئيس الوزراء - كما اقامت حفلات لاعضاء البرلمان واستغلت تلك المناسبات للحديث عن الحاجة الماسة لاعادة تقديم الدين في المدارس المصرية كبداية ضرورية لاعادة تأسيس المدارس على أسس قومية ودينية حقة (٦٧) . وكانت الجماعة تعارض بمرارة سماح حكومة مصر والاسلام دينها الرسمي - بالحرية التامة لمدارس الارساليات المسيحية في حين انها لا تسمح في الوقت نفسه بتعليم الاسلام في مدارس الحكومة وتجزئ تعليم التاريخ الاوروبي بدلا من التاريخ الاسلامي (٦٨) .

وقد انطوت مناهضة مدارس الارساليات - على

أساس ان مناهجها تعمل ضد الوطنية وضد دين الامة -
على وعي جاد بمشكلة ازدواج النظام التعليمي ، أي الفصل
بين المدارس الدينية والمدارس العلمانية وما يعنيه ذلك
بالنسبة لوحدة الرأي بالنسبة لمواطني مصر . فتقسيم النظام
التعليمي الى مدارس دينية محضة ومدارس علمانية من شأنه
أن يؤدي الى اقسام هيكل الحياة المصرية الثقافي
والايدولوجي ويخلخل وحدة هذا الهيكل تماما مثلما هو
الحال في مدارس الارشاليات التي تخرج مصريين لا تربطهم
أية صلات بالتيارات الاجتماعية والسياسية في مصر .

وفي عام ١٩٣٨ قدم محمد حسين هيكل وزير المعارف
لشيخ الازهر برنامجا لتوحيد التعليم الديني والعلماني ،
وقد شارك الاخوان في المناقشات العامة التي دارت حول
هذا الموضوع ، كما ارسلوا خطابا الى وزير المعارف بوجهة
نظرهم التي طالما عبروا عنها فيما بعد (٦٩) . وتتلخص وجهة
النظر تلك في ان التعليم العلماني الغربي وفقا لرأي حسن
البناء - الذي يدرس بجانب التعليم الازهري التقليدي قد
خلق الكثير من الصراعات التي تشكل خطرا على أمة ساعية
الى البعث واهم ما تحتاجه في سعيها هو وحدة الثقافة .
فالطريق الذي سلكه العلمانيون في ايران وتركيا لا يصلح
طريقا لمصر بسبب الرابطة التي لا تنفصم بين مصر والاسلام،
اما رجال الدين الذين يظنون انهم سيخلصون من مساويء

العلمانية اذا ما تجاهلوا فهم مخطئون فلا يسكن هزيمة العلمانية الا بالتمكين في مجالات العلوم والمعارف المختلفة.

لذا اقترح البنا الا يكون التعليم دينيا بحثا او علمانيا (غريبا) بحثا ، بل ان يكون مزيجا متسقا من الشخصية الاسلامية والتربية الاخلاقية والتدريب العلمي ، كما يجب ان يسود الاتساق والتوازن الجوانب المختلفة للمقررات. فالحضارة يجب ان تعني بحواس الطفل واحتياجاته العاطفية . اما المدارس الابتدائية فيجب ان تعني بشكل خاص بتنمية الشخصية ولا يجب ان تدرس فيها لغة اخرى غير لغة الامة . اما المدارس الثانوية فيجب ان تدرس لغتان اجنبيتان (لغة شرقية ولغة غربية) بجانب التاريخ الاسلامي والوطنية ، والمواضيع المتصلة بها ، كذلك يجب ان تهتم تلك المدارس بوضع اسس التدريب الفني والتخصصي الذي يلقاه التلميذ في المستقبل . اما التعليم العالي فيتلقاه الطالب في الازهر او الجامعات المصرية مع مراعاة اعطاء الطالب برامج خاصة في الموضوعات المتعلقة بالاسلام والتاريخ بالكيفية التي تتناسب مع الاحتياجات الاكاديمية غير الدينية للطالب . كذلك يجب ان يتسع الازهر ويتطور ليشمل مجالات البحث والنقد والكتابة والعلوم الاسلامية، اما دراسة القرآن فتعتمد على نوع التخصص الذي يتخصصه الطالب ، فطالب الآداب والدراسات الاسلامية يجب ان

يدرس القرآن كاملا ، اما الطلاب غير المسلمين فيجب أن يدرسوا اجزاء مختارة من أدبهم الديني .

والواقع ان هذه المقترحات كان لها اهميتها لا بوصفها برنامجا للمدارس المصرية - فالجماعة لم تفكر ابدا في هذه القضية على هذا النحو المفصل والمحدد - بل بوصفها تعبيراً آخر عن الاحساس . وقد اوضحنا لدى مناقشاتنا لصورة مصر في نظر الاخوان مدى خيبة أمل الجماعة في القادة الثقافيين والسياسيين الذين تلقوا تعليمهم وفقا للتقاليد العلمانية فخاؤوا بذلك التقاليد القومية والتاريخ القومي ، على ان القادة السياسيين يتحملون الوزر الاكبر من حيث ان الخيانة السياسية تعني ايضا التمهيد الشرعي للظروف غير الاسلامية ، وقد لخص الاخوان الموقف من وجهة نظرهم بقولهم : ان هناك من يعرف الدين ولا يحكم وهناك من يحكم ولا يعرف الدين (٧٠) . وهناك ظاهرة لا تقل اهمية ، ذكرناها في موضع سابق ، هي ظاهرة سحق الجماعة على السلطة الدينية المتمثلة في الازهر الذي اخفق في ان يكون على مستوى التحدي في مواجهة فرسان العلمانية ، كما فشل ايضا في ان يضفي على اسلوبه التقليدي في التعليم الجاذبية التي تمكنه - اي الازهر - من الحفاظ على كيانه ومهمته وسط المسلمين .

وهكذا ظلت التركيبة من الافكار - التي وضعها

حسن البنا اصلا - عنصرا محوريا في فكر الجماعة فيما يختص بالتعليم ، الا ان الجماعة اخذت بعد موت حسن البنا تقلل من التأكيد على الجانب الاسلامي للمشكلة في برامجها الاصلاحية التي ظهرت فيما بعد ، ومن هنا تضمن مشروع الاصلاح الذي تقدمت به الجماعة لحكومة الثورة عام ١٩٥٢ المطالبة باتاحة الفرصة « لكافة المواطنين » ليحصلوا على تعليم يتحلى بروح دينية واخلاقية ووطنية ، كذلك دعت الجماعة الى اعادة كتابة التاريخ الوطني وتطهيره من تأثير المستشرقين والامبرياليين ، وايدت التوسع في انشاء المعاهد والجامعات وامتدادها بكافة احتياجاتها من معامل ومكتبات وادوات بحث حتى تبدأ مصر نهضة علمية جديدة تعزز وتدفع النهضة الاجتماعية والاقتصادية وتساعد في المحافظة عليها (٧١) .

وقد نظمت الجماعة وسائلها التعليمية الخاصة في ضوء الاعتبارات التالية : أن تقدم شاهدا علميا طيبا على اصالة دفاعها عن الاصلاح في حقل التعليم ، ولكي تنافس ومنها منافسة تعليم الارساليات بهدف تخليص البلاد منه وان تساعد ايضا بجهدا الخاص على محاربة الامية في مصر ، وكان مشروع الاخوان الاول في الاسماعيلية بعد انشاء الجامع هو انشاء مدرسة للبنين تلتها مدرسة للبنات ، وقد تزايد عدد هذه المدارس مع نمو الجماعة ليشمل مناطق

عدة في البلاد ، الا ان نظام الاخوان المدرسي ظل فسي البداية نظاما غير رسمي يتسم بالعشوائية في التنظيم ، اما التطور الهام فيما يتعلق بالنظام المدرسي فلم يحدث الا بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للزيادة الهائلة في عدد اعضاء الجماعة سواء في ذلك من يحتاجون التعليم او من يقدرون على تقديمه من طلبة ومدرسين . وفي مايو عام ١٩٤٦ انشأت الجماعة لجنة لاقامة مدارس ابتدائية وثانوية للبنين والبنات . ثم انشأت لجنة للرعاية الثقافية في الشهر التالي - ومهمتها مساعدة لجنة التعليم التي كانت قد انشئت قبل ذلك (٧٢) ... وهكذا تحملت تلك الاجهزة الثلاثة مسؤولية النشاط التعليمي للجماعة .

وكان تمويل مشاريع المدارس يتم من خلال عدة مصادر : فالشعب التي تتبعها تلك المدارس كانت تقوم - كلما أمكن - بالاتفاق عليها من ميزانيتها ، وكان هذا الاسلوب هو المتبع عادة الا ان التبرعات الخاصة سواء من داخل التنظيم او من خارجه شكلت مصدرا هاما من مصادر تمويل تلك المدارس . وقد اوردت صحيفة الجماعة احدى قوائم التبرعات التي تضمنت تبرعا قدره خمسة آلاف جنيه مصري ووعدا بدفع ألف جنيه كلما تم انشاء عشرة مدارس جديدة (٧٣) .

كذلك كانت الحكومة في بعض الفترات تمثل موردا

ثالثا للمساعدة ، ففي خريف عام ١٩٤٦ أرسل محمد حسن العشاوي وزير المعارف آنذاك خطابا الى الجماعة يطلب منها المعاونة عن طريق جهازها التعليمي في الحملة التي شنتها الحكومة آنذاك ضد الامية ، وقد اتفق الطرفان على أن تدفع وزارة المعارف خمسة وسبعين قرشا مصريا للجماعة عن كل طالب يتم تعليمه بواسطة الجماعة وتدفع وزارة المعارف ثلث هذا المبلغ عندما تتأكد من أن عمر الطالب يتراوح بين الثانية عشر والثامنة عشر وانه يحضر الدروس بانتظام وان حجرات الدرس متوفرة في مكان صحي بالشعبة ، ومن وجود هيئة تدريس وقد تعهدت الوزارة بتوفير الكتب والمواد اللازمة وان تدفع باقي المبلغ حينما يثبت للوزارة نجاح تلك المدارس ، وهكذا تم تسجيل الطلاب بالتفصيل وبصور فوتوغرافية في المركز العام للجماعة وفي وزارة المعارف (٧٤) .

وقد تكون الصداقة هنا بين عشاوي والجماعة عنصرا هاما في هذا التعاون الذي أتاح للجماعة دون شك الاستفادة من هذه الفرصة في الاشتراك في الحملة ضد الامية .

وكان المصدر الاخير من مصادر تمويل مشروعات الجماعة التعليمية هو حصيلة بيع الاسهم ، فقد انشأت الجماعة عام ١٩٤٦ شركة مساهمة محدودة لتمويل بناء

المدارس في القاهرة وتم جمع نصف رأس المال المقترح (٨٠٠٠ جنيها مقسمة على ألفين سهما) بمجرد فتح باب الاكتتاب . كذلك أنشأت الجماعة شركة مماثلة في الاسكندرية عام ١٩٤٨ يتكون رأسمالها من ٤٠٠٠ جنيها وقد تمكنت تلك الشركة ، قبل حل الجماعة عام ١٩٤٨ ، من اقامة دار حضانة ومدرسة ابتدائية وقسم من مدرسة ثانوية (٧٥) .

وكان للتدريب في مدارس الجماعة اهدافا عدة . فالاهتمام الاساسي في مدارس القرى ومدارس الحضر الابتدائية كان مركزا على الدين والاخلاق على نمط «الكتاب» التقليدي ، وحينما يصل الى مستوى اعلى في التعليم الابتدائي ، تدرس له أسس القراءة والكتابة ، كذلك كانت هناك مدارس ليلية يدرس فيها البالغون من العمال والفلاحين التعليم الاولي . وكانت تلك المدارس هي الاداة الاساسية للجماعة في برنامج محو الامية . كذلك كان فلاحو المناطق الزراعية يدرسون الارشاد الزراعي بمساعدة طلاب كلية الزراعة . كما انشأت الجماعة فصولا خاصة لعمال المدن يدرسون فيها الامور التي تتعلق بالنقابات والعمال بمساعدة طلاب الاقتصاد ، وعملت على انشاء فصول خاصة بالشباب الذين حرموا من التعليم نتيجة للقهر الاقتصادي فلم يعد في مقدورهم دخول سوق العمل ، كذلك انشأت الجماعة

فصولا خاصة لتدريب الشباب على الحرف المختلفة والاعمال التجارية والصناعية ، كما أتيح لمن في مستوى التعليم الابتدائي الالتحاق بالفصول الحرفية ، كذلك انشأت الجماعة مدارس خاصة للبنات سميت بمدارس امهات المؤمنين ، ويعكس هذا الاسم الافكار التي كانت وراء تنظيم الاخوات المسلمات فالام هي المصدر الرئيسي والاساسي في تكوين شخصية طفلها ونظرتة للحياة ، والفتيات اللاتي يفهمن دينهن يصبحن مسلمات حقيقيات ويتوفر لهن التحرر الحقيقي ، وكانت جماعة الاخوات المسلمات هي التي تمد تلك المدارس بالمدرسات اللازمات .

وأخيرا نظمت الجماعة نوعا خاصا من التعليم لمساعدة طلاب الجامعات ، ولمعاونة المتقدمين الى وظائف الحكومة على اجتياز اختبارات القبول لهذه الوظائف ، وقد وجهت الجماعة ارشاداتها الى كافة الاعضاء من اساتذة جامعة ومدرسين بالمراحل المختلفة وطلاب الى المساهمة المجانية في الجهود التي تبذل من اجل قضية محو الامية ومن اجل قضية الجماعة (٧٦) .

وليس هناك سوى معلومات قليلة - بجانب المعلومات العارضة المتوافرة في الجريدة اليومية للجماعة - عن طبيعة مواصفات منهج التدريس الذي اتبع في مدارس الجماعة . الا اننا نستطيع القول بشكل عام ان تلك المدارس

اقيمت على نمط النظام المدرسي مع زيادة الاهتمام بالتراث الاسلامي والقومي ، اما اهم اللغات الاجنبية التي كانت تدرس فهي اللغة الانجليزية ولا تتوفر معلومات كافية ايضا فيما يتعلق بعدد الطلاب وعدد المدارس (بالمعنى الاوسع للكلمة) . وقد زعم البنا ، عام ٤٨ (وربما كان قوله صحيحا اذا ما فهمنا كلمة « مدرسة » هنا بمعناها الضيق) ان كل شعبة من الشعب التي بلغ عددها ألفي شعبة كان يتبعها نوع او نوعان من المدارس (٧٧) . وعلى كل ، فقد قام طالب من اصدقاء الجماعة بمسح لمنطقة القاهرة والجيزة ، عام ١٩٥٣ ، وجد ٣١ مدرسة للجماعة اكثرها دور حضارة ومدارس ليلية بلغ عدد الملتحقين بها ٣٥٠٠ تلميذ (٧٨) . وقد يكون هذا التدهور متوقعا باعتباره جزاء من أفول أنشطة الجماعة بعد عام ١٩٤٨ وبالتالي فهو لا يبين لنا حقيقة الامور قبل تلك الفترة .

الصحة العامة :

كانت الصحة العامة عنصرا هاما من عناصر الاصلاح الاجتماعي الذي دعا اليه حسن البنا في رسائله المبكرة ، وقد ركز فيما يتعلق بالصحة العامة على نشر الوعي وتوفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لمشكلة الصحة المتفاحمة على النطاق القومي (٧٩) . وقد تبنى برنامج العمل الذي

وضعت الجماعة فيما يختص بهذا الموضوع وجهة نظر حسن
البناء ذاتها .

وكانت الجواله هي أول فرق الجماعة التي عملت على
نشر الوعي الصحي وبذل الرعاية الطبية في الريف ، فقامت
الوحدات المحلية للجواله بتنظيف الشوارع والحواري في
الريف وتشجيع الفلاحين على اللجوء الى المستشفيات
والعيادات ، كما شاركت في العمل بهذه العيادات بتقديم
المساعدات الاولية . وكانت أنشطة الجواله في هذا المجال
جزءا من البرنامج الاجتماعي العام الذي وضع للجواله
عام ١٩٤٣ للقضاء على القذارة والمشاكل الصحية التي
يعاني منها المصريون سواء في الريف أو الحضر . ورغم ان
هذا النوع من الخدمات انتقل تدريجيا الى القسم الطبي
للجماعة الا ان فرق الجواله ظلت تمثل وسيلة اتصال هامة
فيما يتعلق بمعالجة المشاكل الطبية في القرى ، كما ان حسن
البناء عرض خدمات فرق الجواله على وزارة الصحة اثناء
انتشار وباء (الجدري) عام ١٩٤٥ ووباء (الكوليرا) عام
١٩٤٧ وارسل تلك الفرق لخدمة المناطق المصابة (٨٠) .

وقد اكتمل هذا المشروع التعليمي عام ١٩٤٤ بإنشاء
قسم طبي يقوم عليه الاطباء الاعضاء في التنظيم . وكان
هدف هذا القسم انشاء المستوصفات والعيادات
والمستشفيات ونشر رسالة الوعي الصحي ورفع المستوى

الطبي لجميع الطبقات بكافة الوسائل المتاحة . وقد افتتح المستوصف الاول للجماعة في مقر الطبيب محمد احمد سليمان الذي كان عضوا بارزا في الجماعة ثم انتقل مقر هذا المستوصف في خلال شهر واحد الى المركز العام حيث اقيم له بعد ذلك مقر خاص بجانب المركز العام والحقت به صيدلية يرأسها صيدلي قانوني ، وقد تولت تلك العيادة - التي تحولت الى مستشفى فيما بعد - علاج ٢١٦٧٧ حالة عام ١٩٤٥ و ٢٩٠٣٩ حالة عام ١٩٤٦ و ٥١٣٠٠ حالة عام ١٩٤٧ على حد قول الجماعة . كذلك تم افتتاح العديد من العيادات في الاماكن المختلفة بعد افتتاح هذا المستوصف، وقد قدرت ميزانية القسم الطبي للجماعة عام ١٩٤٨ بـ ٢٣٠٠٠ جنيها .

واصلت الجماعة نشاطها الطبي عام ١٩٥٠ بعد أن تعرضت معدات العيادات والمستوصفات للمصادرة عام ١٩٤٨ ، وفي عام ١٩٥٣ زعمت الجماعة ان لها مستوصف واحد على الاقل في كل منطقة من مناطق مصر ، وان في القاهرة ١٦ عيادة تتولى علاج ١٠٠٠٠٠٠ مريض (٨١) . وقد استولت حكومة الثورة عام ١٩٥٤ على كل تلك العيادات (٨٢) ولم يعرف مصيرها بعد ذلك .

الخدمات الاجتماعية والخيرية :

سرعان ما تحول القسم الطبي - رغم نشأته المستقلة - الى جزء من قسم اكبر هو قسم الخدمات الاجتماعية والخيرية الذي اُنشئ عام ١٩٤٥ ليحل محل مكتب المساعدة الاجتماعية . وقد تم تنظيم القسم الجديد بشكل مستقل عن الجماعة حتى يمكن الاستفادة - كما ذكرنا من قبل - من معونات الحكومة ، وقد سجلت وزارة الشؤون الاجتماعية ١٠٢ فرعا من فروع وكالة الاعمال الخيرية عام ١٩٤٦ . وفي عام ١٩٤٨ زعمت الجماعة ان عدد فروع الوكالة قد بلغ ٥٠٠ فرعا منتشرة في جميع ارجاء القطر المصري (٨٣) .

وقد اهتم قسم الخدمات الاجتماعية والخيرية بجانب نشاطه الطبي بمساعدة الاسر الفقيرة بالمال وما اشبهه ، وخاصة تلك الاسر التي لا عائل لها . كما اهتم بالمسنين والذين لا مأوى لهم واليتامى . وكان لبعض الشعب صندوق اجتماعي يساهم فيه الاعضاء شهريا لتمويل تلك الانشطة الا ان الوضع في أغلب الاحيان لم يكن يتخذ هذا الشكل الرسمي ، فكانت المعونات (طعام وملابس وصابون) توزع في المواسم الدينية اما عن طريق الشعبة او عن طريق بعض شخصيات الحي البارزة المؤيدين للجماعة . ورغم ان الجانب الاساسي من هذه الجهود كان

محددا له أن يفيد المناطق الزراعية كجزء من خطة الاسهام في الاصلاح الريفي ، الا ان معظم الفائدة كانت من نصيب أعضاء المناطق الحضرية . فتنظيم الاخوان كان يهدف وفقا لتصور الكثيرين من الاعضاء الى اعادة خلق القرية المصرية التي كان عمل الجواله فيها احد سبل تحقيق هذا الهدف . وكان حسن البنا يدعو الى اهتمام السلطات المركزية بمشاكل تنظيم الريف وتعليمه وتطويره والعمل على راحته ، وكانت تلك الدعوى جزءا اساسيا من برنامج حسن البنا للاصلاح (٨٤) . لذا اهتمت الجرائد اليومية للجماعة باصلاح القرى وأخذت تنشر العديد من التحقيقات حول هذه القضية . وكانت الجماعة تتناول بتوسع فيما تناولت مشكلة اعادة بناء القرية مع الاهتمام بالجانب المعماري وبتوفير طرق سهلة ومياه نقية وكهرباء وانشاء صناعات ريفية (٨٥) .

وفضلا عن ذلك اهتمت الجماعة بمشكلة الحكومة المحلية في الريف التي يمثلها العمدة ، فدعت احدى المقالات الهامة في جريدة الجماعة اليومية الى تحقيق ما يلي :

(١) اعتبار العمدة موظفا رسميا مسؤولا تضعه الحكومة تحت الاشراف الدائم للتأكد من قيامه على تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتعلقة بمجتمعه .

(٢) يجب ان يكون العمدة مدربا على الفلاحة والزراعة فضلا

عن حصولهم على تعليم عال .

(٣) يجب ان تعنى المدارس الزراعية بتدريس الادارة وعلم الاجتماع .

(٤) يجب انشاء مجلس قروي من اهل البلدة يعاون العمدة في الحكم ، فالمجالس القروية الناجحة - أي التي يسمح لها بالمشاركة الفعالة في تسيير الامور - يمكنها التغلب على المساوىء التي تكبل النظام القديم (٨٦) .

الاصلاح الاجتماعي والاخلاقي :

في حين اهتمت الخدمات الاجتماعية والخيرية بالمعالم الخارجية لمجتمع أفضل ، كان التعليم هو الوسيلة الفعالة لبناء أساس مجتمع المستقبل المزدهر ، الا ان المشكلة المباشرة كانت تتمثل في الخطايا المتأصلة في المجتمع الفاسد، لذا خصصت الجماعة جزءا هاما من برنامجها الاصلاحى لدعوة الحكومة الى التصدي للخطايا الاجتماعية والاخلاقية. وقد اختلفت تلك الدعوى في حداثتها ونوعها تبعا لدرجة الاختلاف بين حسن البنا والهضيبي ، الا انها اجتمعت على نفس الاساسيات التي تلخص في اصدار تشريعات تمنع ما حرمة الله من خمر وقمار ومراقص ، الا ان السنوات الاخيرة شهدت حدة اقل في المطالبة بالرقابة على الافلام والصحافة فلم تكن هي الحدة التي دعا بها حسن البنا

الى الرقابة على كافة وسائل الاعلام من مسارح وافلام
واغنيات واذاعة وصحافة ، والى تحويل تلك الوسائل الى
وسائل تدعو الى الفضيلة والنبل ، بل ان حسن البناء
تعدي تلك الدعوة الى المطالبة بالرقابة الحازمة على المقاهي
والمصايف (٨٧) . والعقاب الرادع للجرائم المنافية للاخلاق
والغاء البغاء ومحاكمة من يرتكب الزنا (٨٨) . على أساس
انه اذا ما تم كل هذا وتمت تقوية العلاقات الاسرية ووجه
التعليم في الاتجاه الصحيح ، فان السلوك الاجتماعي
سيصبح سلوكا ثوريا وستعود الفضيلة الاسلامية مرة
أخرى .

وكان رأي الجماعة انها لا تملك في هذا الشأن - مثله
مثل المسائل الاخرى التي طالبت بها - سوى أن تدعو
الحكومة الى العمل وان تقدم الامثلة المناسبة امامها ،
فالجماعة مثلا كانت تعتبر صحافتها نموذجا للصحافة
التهديبية التي تحتقر الاثارة سواء في الاخبار او الاعلانات،
وكانت تخصص أعمدها غير الاخبارية للتحقيقات
الاقتصادية والرياضية والنقد الادبي وعرض الكتب خاصة
كتب التراثين العربي والاسلامي في التاريخ والشعر .
وكانت مجلة الدعوة تنشر القصص القصيرة في باب الادب
كما ان آخر مجلات الجماعة (مجلة الاخوان المسلمين
الاسبوعية) اضافت الى ابوابها الثابتة بابا للفنون الاسلامية

وبابا آخر للسينما وكان يتناول فن صنع الافلام والاصلاح الذي تبغيه الجماعة في هذا المجال ، وقد عكس هذا الباب تطورا في نظرة الجماعة التي انتقلت من محاربة الافلام باعتبارها خطيئة الى الامل في اصلاح الافلام بحيث تصبح أداة مفيدة في النهضة المرجوة .

كذلك تبنت الجماعة الدراما الاسلامية (التهذيبة أيضا) والتي تتكون من نوعين من المسرحيات هما المسرحيات السياسية الناقدة والمسرحيات الدينية التي كان على أحمد باكثير في أغلب الاحيان هو مؤلفها ، وغالبا ما كانت تلك المسرحيات مسرحيات ذات فصل واحد تنشر في جريدة الجماعة اليومية ، ويتم اخراجها وتمثيلها في بعض المناسبات بواسطة الاعضاء ، ومن بين تلك المسرحيات نذكرها : « ملك السودان » وهي مسرحية تهاجم السياسة البريطانية في السودان ، و « سوريا الكبرى » وهي مسرحية تهاجم السياسة البريطانية في منطقة الهلال الخصيب ، و « رسالة الرجل الابيض » وهي مسرحية تهاجم السياسات العنصرية الغربية ، اما المسرحية الدينية التي قدمت أكثر من مرة فهي مسرحية (غزوة بدر) ، وهي تتناول هذا الحدث الاسلامي التاريخي بحماس لا يعد له الا حماس الجماعة للاهمية الحربية لتلك الغزوة (٨٩) .

واخيرا كان اعضاء الجماعة يتبعون في حياتهم الخاصة

سلوكا يبين امكانية وقائدة السلوك القويم بهدف رد الآخرين الى الاخلاق القويمة . وفي هذا المجال عانت الجماعة من معضلة كانت تبدو مستعصية على الحل . فهل يكفي تقديم المثال الطيب للسلوك والنصح باتباعه لمواجهة المد غير الاسلامي ام ان هذا الامر من الضخامة بحيث يستوجب ان يستخدم المسلم « يده » أي أن تستخدم الجماعة « يدها » ؟

وقد ذكرنا من قبل ان تلك القضية كانت أحد أسباب الخلاف الذي نشأ في اواخر الثلاثينات وادى الى انشقاق مجموعة معينة . وقد اضطر حسن البنا في هذا الخلاف الى الاستعانة بالقرآن في مواجهة استخدام المجموعة لبعض الاحاديث النبوية ليوضح وجهة نظره وليحسم الخلاف على استخدام القوة في عمل الجماعة الاصلاحية ، الا ان حسن البنا لم يكن ليدرك ان عرضه الدرامي والحماسي لتلك القضية آنذاك قد شكل الدافع الاساسي وراء محاولات عديدة لحل تلك المشكلة بطريقة يمكن القول بأن حسن البنا نفسه كان سيعارضها . فقد كان محتوما ان يؤدي تضافر حماس بعض الاعضاء لاتخاذ موقف ايجابي فعال مع الروح النضالية المنطلقة من قوة الحق التي كان حسن البنا يدعو اليها الى اعمال عنف مستمرة رغم تفرقها والى التدخل العنيف من جانب بعض اعضاء الجماعة باسم

الاسلام وفضائله ، الامر الذي زاد من تخوف المواطنين من صعود الاخوان الى السلطة ، ويعتبر هذا الجانب احد الجوانب الهامة للقضية الاكثر شمولا التي سنعود اليها في خاتمة هذه الدراسة .

المدينة الفاضلة :

أنشأ بعض اعضاء التنظيم في عام ١٩٥١ على وجه التقريب جمعية تعاونية تعمل على تخطيط مدينة تسعى الى تحقيق الامان الاقتصادي بجانب تحليلها بالفضيلة والتقوى والسلام ، اما وسيلة الامان الاقتصادي فكانت الملكية التعاونية للارض والاستخدام المخطط للتسهيلات المتاحة (٩٠) . وقد اختار الاعضاء لهذا الغرض قطعة ارض تبلغ مساحتها ٤٠٠ فداناً في القاهرة القديمة بجوار جبل المقطم ، ودفعوا للحكومة ٢٠٠٠٠ جنية كتكاليف أولية . وبمجرد ان وافقت الحكومة على لائحة الجمعية التعاونية انتخب الاعضاء مجلس ادارة الجمعية ، وبدأ العمل وتم مسح المنطقة واجراء الدراسات الجيولوجية عليها كما أدخلت المياه والكهرباء اليها ، وكان من المتوقع ان تخدم تلك المدينة ٢٠٠٠٠ أسرة تعيش في المنطقة ، الا ان عام ١٩٥٤ جاء وجاء معه الخلاف مع الحكومة فتوقف العمل . لكننا لم نجد دليلاً على مصادرة الحكومة لعقارات تلك

الجمعية التعاونية ، ولعل هذا يرجع في جانب منه الى ان
غالبية اعضاء تلك الجمعية لم يكونوا اعضاء في الجماعة
(فالاعلان عن تلك الجمعية لم يذكر انها احدى مشروعات
جماعة الاخوان) ويرجع في الجانب الآخر الى ان غالبية
اعضاء الجمعية البارزين كانوا من هذا الفريق من الاخوان
الذي اصطدم بالهضيبي فلم يقبض عليهم واعتبروا تحت
حماية الحكومة .

البَابُ الثَّالِثُ
التَّقْيِيمُ

الفصل الحادي عشر

تقييم جماعة الإخوان المسلمين

ديناميكية التنظيم

الزعامة

السلطة والانضباط التنظيمي

السياسة والعنف

السلطة السياسية : تطور أم ثورة ؟
العنف السياسي والاجتماعي

خاتمة

الإخوان والإسلام

يبقى الآن أن نركز على بعض القضايا التي أثارتها
دراستنا هذه لجماعة الإخوان المسلمين وإن نحاول تقييم
مغزاها ، وعلى هذا فسوف نتناول - بتركيز أكثر في هذا
الجزء - الجماعة من حيث هي « تنظيم » وخاصة ظاهرة
« الزعامة » التي تشكل العنصر الأهم في ديناميكية نشاط
الجماعة ، وقضية العمل السياسي وما ارتبط به من ميل إلى
العنف ، ثم نتناول بعد ذلك موقع الجماعة من حركة
العصرنة الإسلامية ، ثم نتقل أخيرا إلى نوعية « أعضاء
الجماعة الذين استجابوا لدعوتها ، وأهمية كل هذه المعلومات
في التقييم النهائي للجماعة » .

ديناميكية التنظيم

الزعامة :

نلاحظ من وصف التدرج الوظيفي التنظيمي للجماعة

أنه يتم بتقسيم ثلاثي فيما يتعلق بالسلطة ، فالسلطة موزعة بين المرشد من جانب وبين جهازين آخرين هما مكتب الارشاد الذي يتكون من ١٢ عضوا والهيئة التأسيسية التي تتكون من ١٥٠ عضوا ، وكل منهما يعكس ويمثل - من حيث المبدأ النظري - ارادة الاعضاء . ومع ذلك فان الوصف الذي قدمناه لتاريخ الجماعة ونشاطها العملي يوضح لنا ان المرشد - سواء كان البنا او الهضيبي - هو الذي يمثل مركز القوة الحقيقي . ورغم اتسام قانون الجماعة ولائحتها الداخلية بالسمات الديموقراطية النظرية الا ان التطبيق العملي كان خاضعا للتوجيهات العليا ، وكان هذا صحيحا تماما في عهد حسن البنا نظرا لشخصيته وللظروف التي صاحبت نشأة الجماعة ، أما مدى صحة هذا ومنطقته أثناء فترة الهضيبي فقد كان الاعتماد وقتها الى حد كبير على القوة الدافعة او القصور الذاتي ، التي توفر استمرار الممارسة التقليدية . وقد رأينا فيما سبق ان بعض أعضاء الجماعة تحدوا مركزية سلطة المرشد ، وان كانت فعالية تحديهم هذا محدودة الاثر . فقد رأينا صورا لهذا التحدي أثناء ازمت الجماعة المبكرة في القاهرة والاسماعيلية ، ورأينا فصل السكري و ابراهيم حسن عام ١٩٤٧ ، ورأينا فصل مصطفى مؤمن عام ١٩٥١ ، ورأينا هذا التحدي في سنوات الجماعة الاخيرة اثناء صراعها مع حكام مصر العسكريين ، وقد تنطوي كل حادثة من تلك

الحوادث على عناصر اخرى أكثر أهمية ، الا انها توضح في نفس الوقت تيار عدم الارتياح - حتى وان كان محدودا - تجاه السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات التي يارسها المرشد العام .

وقد شهدت فترة الهضيبي بعض التغيرات التي بدلت بشكل طفيف من دور الزعامة وربما يعود هذا الى ان الهضيبي كان أقل نشاطا من سلفه ، الا أننا نرى ايضا أن الهضيبي لم يكن يملك عناد وصلابة حسن البنا في الاصرار على المتطلبات المطلقة للزعامة . وقد بدت هذه التغيرات في توسيع سلطة مكتب الارشاد العام (وفق ما جاء بلائحة عام ١٩٥١) ، وزيادة الصلاحيات التي اعطيت للسكرتير العام فيما يتعلق بالادارة . ومع انها - عمليا - تغييرات طفيفة تلك التي طرأت على موضع السلطة الا انه كان واضحا زيادة عدد الاصابع المغروسة في الفطيرة (والى هذا السبب يرجع بعض التدهور الذي حاق بقوة التنظيم) ، كذلك يمكننا ان نلاحظ الحدة التي اتسمت بها انتخابات المناصب العليا في عهد الهضيبي والاجتماعات التي تكررت كثيرا للهيئة التأسيسية والتي كان بعضها يتسم بالخلافات الحادة في الرأي ، وهو ما يوضح أن الجماعة من الداخل كانت تدرك أن السلطة لم تعد حكرا على المرشد ، وانه اصبح من الممكن تحديه . وسوف نعود لهذه النقطة بعد قليل .

وعلى عكس ذلك كان حسن البناء وظل - بكل المقاييس - يمثل السلطة النهائية المطلقة في الجماعة ، ورغم ان بعض التغيرات قد حدثت في لائحة الجماعة عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٧ الا انها حدثت في كلتا المرتين وبخاصة المرة الثانية (التي أعقبت فصل السكري عام ١٩٤٧) نتيجة استجابة حسن البناء - في أضيق الحدود - للضغط الداخلي من أجل اعضاء طابع ديمقراطي على نشاط الجماعة ، على ان تلك التغيرات كانت مجرد لفظة تكفي للإشارة الى ان التغيير ممكن عن طريق تعديل الدستور ، اما ان يكون التغيير حقيقيا في هذا الصدد فذلك ما لم يكن ممكنا مع حسن البناء ، ذلك انه يمس صورته عن ذاته وعن رسالته ، كما انه يمس تصوراته عن السلطة والانضباط في العلاقة بين القائد والاتباع ، تلك التصورات التي شكلت العنصر الاساسي في بناء قوة الجماعة .

فالحل الذي قدمه البناء لمشاكل الاسلام ومشاكل مصر كان يتضمن ظهور خطيب مفوه يحلل امراض مصر ويصف لها - بمهارة - العلاج الذي يقودها خارج محنتها المتعددة الابعاد ، وكان احساسه بأنه ذلك الرجل واضحا في مذكراته التي يصف فيها كيف ان المدرسين والاصدقاء اعترفوا بقدرته على التأثير الشديد على الناس وتوحيد آرائهم المختلفة ، ولقد اوضح اهتمامه المبكر والتزامه

بجميعات الاصلاح التي كان يديرها حماسه الشديد للعمل المنظم كما اوضح ايضا مواهبه الادارية والتنظيمية . كذلك عكس اختياره النهائي للتدريس والارشاد - كهدف لحياته وكأجل خدمة يمكن تقديمها لمجتمعه - احساسا متعمدا وواعيا (خاصة وانه شخصا يذكر ذلك) بأن ثمة رسالة تنتظره (١) .

فاذا كان البنا قد التزم روح التواضع في وصف هدفه في الحياة بمجرد كلمة مرشد ، فان اولئك الذين قادهم البنا لم يتهيبوا او يتحفظوا في اطلاق الاوصاف عليه ، ومن بين الاوصاف مثلا : « رجل الساعة » و « القائد الاسلامي » و « الاخ الروحي » و « المناضل العربي » و « المصلح الاجتماعي » و « المؤمن القوي » .

ومع ان الاخوان كانوا يرددون ان الحقيقة الفريدة في الجماعة هي انها تتسامى بالشخصيات والافراد ، الا انهم يتفقون جميعا مع احد كتابهم البارزين في الاعتراف بأن سر نجاح الحركة انما يرجع الى شخصية « الداعية » حسن البنا (٢) . وقد كانت شخصية حسن البنا ميبا في التوقير الشخصي الشديد له ، وفي هذا يقول الحسيني : كانت قدرته على السيطرة على اتباعه كاملة وشاملة وتكاد تصل الى حد السحر (٣) .

وقد علق احدى الصحف المصرية على العلاقة بين

حسن البنا وبين اتباعه بأنه لو عطس في القاهرة لسارع
الاخوان في اسوان بترديد (يرحمكم الله) (٤) . بل ان
أحد اتباعه قال في ذكره بافعال كبير : « سأعيش وأموت
مخلصا لك » (٥) .

وفي سيل الكتابات التي ترثي البنا بعد وفاته تتجلى
تلك المجموعة من العناصر المكونة لشخصيته التي أذكت
روح الاجلال لتلك الشخصية في نفوس اعضاء الجماعة .
وابرز تلك العناصر بلاغته في الخطابة وقدرته على اعطاء
الناس احساسا بالاخلاص والوضوح وعدم الانانية ،
فبعرض مصر وطولها داخل الجماعة وخارجها ، لا فكاد نجد
من يماري في حقيقة ان حسن البنا كان احد المتحدثين
والكتاب العظام في عصره . ويرجع احد اتباعه - المأخوذون
به - نجاحه الى قدرته على خلق رابطة روحية بينه وبين من
يستمع له ، رابطة يخلقها عبر احساسه بمعاني الكلمات قبل
ان ينطقها . فاذا تحدث فانه يتحدث ببساطة وقوة بحيث
يتوصل في النهاية الى رفع مستمعيه لمستوى ادراكه وفهمه
واتفاله (٦) . واذا ما وضعنا في حسابنا ولع العالم العربي
بموهبة البلاغة ايا كانت الافكار الكامنة وراءها نجد ان
الامر لا يحتاج الى الافاضة في تلك النقطة ، بل يتطلب
فحسب بعض التوضيح فيما يتعلق بطبيعة الظروف الخارجية
المواكبة تماما التي يتم فيها الحوار بين القائد واتباعه .

صاحبت موهبة البلاغة التي امتلكتها حسن البنا
قدرة اخرى هي موهبته الشخصية على الرواية التي كان
يستطيع من خلالها التوجه بالحديث الى المصريين من كافة
المستويات المعيشية والثقافية . ويصف احد الكتاب
المتعاطفين مع الجماعة - في مجلة الرسالة (٢٨ ابريل
١٩٥١) - حسن البنا بأنه كان رجلا يعرف لغة الازهر
والصوفيين كما كان يعرف لهجات وعادات ومشاكل المدن
والضواحي ، الدلتا والصحراء ، الوجه القبلي والوجه
البحري ، يعرف لغة الجزارين والفتيات الصغيرات وكافة
أنماط السكان الذين يعيشون في البلاد بما في ذلك القتلة
واللصوص . وكان حسن البنا - على حد قول هذا الكاتب -
يتحدث اليهم جميعا فيندهمش لمعلوماته المستمعون ، وبهذا
الاسلوب كان البنا يكسب الفرد تلو الفرد ، ويكون رباطا
وثيقا بينه وبينهم حيث يبدو لهم في صورة الصديق
الشخصي والرجل الذي يمثل فكرة معينة (٧) .

وقد مثلت تلك الصداقة الشخصية بين البنا واتباعه
جزءا هاما من صورته . فهذا الجانب من شخصيته كان أكثر
الجوانب الباعثة على اشاعة جو الود ، حيث لم تخل مناقشة
واحدة من قصة يقصها البنا او رواية لبعض الذكريات او
الوقائع يستخدم فيها بشكل تلقائي بعض الوقائع الشخصية
في حياة اصدقائه (٨) . وهناك قصة تحكى عن حسن البنا

ملخصها ان الجماعة عثرت في عام ١٩٤٦ على مقر للمركز العام وكانت تتفاوض من اجل شرائه لكن الادارة وجدت ان المال الموجود في خزانتها غير كاف . الا ان حسن البنا استمر في اجراء التعاقد رغم دهشة كل من حوله فلما سئل عن الطريقة التي سيحل بها مشكلة نقص النقود اجاب : « انني اعرف مائة ألف أخ مسلم معرفة شخصية كل منهم على استعداد لاعطائي ما اطلبه » . وقد قيل انه استطاع الحصول على المبلغ المطلوب في ظرف اسبوع واحد .

ولم يقف نجاح حسن البنا في اثناء طابع الخصوصية على علاقاته عند حدود قدرته على الاتصال بالآخرين ، بل تعدى ذلك الى المقدرة على اثناء طابع الاخلاص والايثار والتواضع على سلوكه الشخصي ونشاطه العملي ، وكان جمهور الاعضاء على قناعة كاملة بأن البنا مختلف تماما عن باقي زعماء البلاد وانه لا يرمي الى استغلال من يتبعه في قضيته لمصلحة شخصية . فضلا عن ذلك فان الجهد والوقت اللذين بذلهما البنا بلا حدود (في التنقل والسفر والحديث واقامة العلاقات) من اجل الدعوة ، كانا خير شاهد على تفانيه وايمانه من اجل القضية (٩) . ولعل احساس اتباع البنا بالتزامه المنزه عن الغرض هو السبب في تجميل قدراته (١٠) . فالعضو يهب الثقة في عدالة احكام زعيمه عندما يقتنع بنزاهة سلوكه وخلوه من الاغراض الخاصة .

وأخيرا كانت هناك صفة التواضع التي يعكسها سلوك البنا بين أتباعه والذي يتمثل في استجابته القلبية لآقل اتباعه شأننا في أسوأ الظروف وانكاره لذاته في الدعوة للقضية التي يتزعمها ، وكان اتباعه يرون في اختياره للقب مرشد بدلا من زعيم وقائد ، دلالة أخرى على صفة التواضع ، وعلى رغبته في إقامة علاقة بينه وبين الله بدلا من العلاقة الزائفة بالبشر (١١) . والواقع ان نجاح حسن البنا في اكتساب دور القائد الذي لا غنى عنه انما يرجع اساسا الى نجاحه في ايضاح عزوفه الشخصي في هذا الدور .

وكان مصرع حسن البنا مأساة شديدة الوقع على الاعضاء ، فكل ما عاناه اعضاء الجماعة - أفراد أو جماعات - من السلطة لم يوهن من عزم الحركة بقدر ما أوهنها فقد زعيمها ، وقد علق مراقب غربي على مصرع البنا بهذا القول الذي لم يتجاوز فيه الحقيقة : « اكتسبت ذكرى حسن البنا طابعا (مسيحيانيا) كما ان مأساة موته تذكر كما يذكر صلب المسيح » (١٢) .

كذلك كانت سمعة حسن البنا خارج الجماعة سمعة طيبة . فيذكر لنا معلق مجلة الرسالة وصديق الجماعة - في ٢٨ ابريل ١٩٥٢ - أن حسن البنا : جعل حب الوطن جزءا من عواطف الروح ، ذلك أنه أعلى من قيمة الأمة ومجد أسس الحرية ، لقد خلق حسن البنا رابطة التعاون لا

السيطرة بين الحاكم والمحكوم كما انه خلق مبدأ المسؤولية
لا السلطة بين الحكام والشعب « (١٣) .

أما محمد التابعي (الكاتب الصحفي) الذي كان
ينتقد الجماعة بشدة فقد قال ان حسن البنا « يأخذ مكانه
بين قادة الجماهير أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول) ويعلق
احسان عبد القدوس - الذي كان ينتقد الجماعة ايضا -
بقوله : « لم اقابل في حياتي الصحفية زعيما او سياسيا
أكثر اقتناعا برسائله من حسن البنا ، وكثيرا ما كنت
التقي به وانا في حالة تحد عازما على تنفيذ منطقته بمنطقي،
الا انني كنت أتركه مقتنعا بإيمانه وشرف دعوته وقوة
عزمه على تحقيق اهدافه « (١٤) .

ولم يستطع الهضيبي ، ولم يكن بمقدوره ، ان يرقى
الى الصورة غير العادية التي كان حسن البنا يمثلها للجماعة.
وقد قيل ان الهضيبي نفسه حذر الجماعة - عندما تم
انتخابه خلفا للبنا - من عدم جدوى المقارنة . فالقاضي
الفاتر المقتضب الذي كان يعلن رفضه للمظاهرات السياسية
الغاضبة ، والذي كان يكبح جماح الحماس الزائد في
الاجتماعات ، والذي كان يتحدث بهدوء - فلا يؤثر تأثيرا
ملموسا او يتأثر تأثيرا ظاهرا - لم يكن بمقدوره ان يكون
بحجم الرداء الذي تركه له سلفه ، فبينما يرجع بعض التأييد
الذي لاقاه الهضيبي من غالبية التنظيم اثناء صراعه مع

الحكومة الى بعض الاعضاء الذين التزموا بشكل اصيل به وبالروح الجديدة التي أدخلها ، الا ان الجزء الاكبر من هذا التأيد انما يرجع الى اولئك الذين ارتبطوا بالمرشد نتيجة لبريق هذا المنصب المتبقي بعد ان انطفأت النيران ، وقد اعترف الهضيبي بذلك أثناء محاكمته عام ١٩٥٤ بقوله : « لم أكن أصلح لقيادة التنظيم » (١٥) . وتكمن اهمية تلك الحقيقة في الخلل الذي أصاب طبيعة السلطة والانضباط التنظيمي .

السلطة والانضباط التنظيمي :

ظهر أثر التبجيل الشخصي لحسن البناء على حياة الجماعة في قبول هؤلاء الاعضاء التام والواسع النطاق لفكرة حسن البناء عن الولاء والانضباط ، وقد قنت لائحة الجماعة هذه الفكرة عندما نصت على ان يقسم جميع الاعضاء ولاء الطاعة للمرشد العام ، ولعلنا نذكر ان عضو الجماعة كان يقسم بأن يثق ثقة تامة بالمرشد وان يسمع ويطيع في المنشط والمكروه (القانون الاساسي بند ٤ صفحة ٩) ، ونستطيع ان نجد المعالجة التفصيلية لهذه النقاط في رسالة التعاليم التي كتبت خصيصا من اجل نظام الكتاب الذي انشيء عام ١٩٣٩ ، الا انها اصبحت في الوقت نفسه الوثيقة الاساسية للتلقين العقائدي لجميع

الاعضاء . ففي تلك الرسائل أورد البنا الطاعة والثقة ضمن الأعمدة العشرة لقسم الولاء او البيعة ، وتحت بند الطاعة تناول البنا ثلاثة أنواع من طاعة التنظيم ، وقد تناولنا فيما سبق تلك الأنواع الثلاثة كدرجات تنظيمية تضع الاعضاء في مراتب ثلاث هي التعارف ثم التكوين ثم التنفيذ ، وتنطبق المرتبة الاولى على غالبية الاعضاء في أنشطتهم العامة ولا تتطلب تلك المرتبة الطاعة التامة . أما المرتبة الثانية فتتطلب اتحاد اولئك الذين يعدون للجهاد على أسس الروح الصوفية والعمل العسكري تحت لواء مبدأ « الامر والطاعة » دون تردد او مناقشة او شك او نقد ، أما المرتبة الثالثة وهي مرتبة التنفيذ ، فتأتي في أوقات الجهاد التي تتطلب عملاً دائماً للوصول الى الاهداف وتعني القبول الكامل وغير المشروط لواجب الطاعة المطلقة (١٦) .

وتكتمل فكرة الطاعة بالثقة في القائد ، ذلك انه لا طاعة ولا احترام من جانب الجنود اذ لم يثقوا في قدرة القائد واخلاصه ، والقائد جزء من الدعوة اذ لا دعوة دون قائد ، والثقة المتبادلة بين القائد والجندي هي أساس قوة الجماعة وصحة خططها وانجازها الناجح لاهدافها ، ولقائد الاخوان المسلمين سلطة الاب والاساذ والشيخ والزعيم، ويستطيع الاخ المسلم اختيار ثقته في القيادة بسؤال نفسه

الاسئلة التالية : هل يعرف زعيمه وحياته وقدراته
واخلاصه ؟ - هل هو مستعد لقبول الاوامر والتكليفات
دون مناقشة او مجادلة ؟ - هل هو مستعد للاعتراف بخطئه
وتقبل تقويم القائد اذا ما رفض العضو القيام بما يطلب
منه ؟ - هل هو مستعد لوضع مصالحه الحيوية تحت
تصرف الحركة وهل يقبل ان يضحي بتلك المصالح ؟ وتحدد
الاجابة على تلك الاسئلة مدى استعداد العضو للدخول
في مراتب العضوية الاعلى (١٧) .

وقد جعل حسن البنا ، منذ الايام الاولى للحركة ،
صفات الطاعة والثقة هذه ملمحا اساسيا من ملامح ديناميكية
التنظيم يقر في اذهان اتباعه ، وجعل نجاح افكار الحركة
يعتمد على قبولهم التام لذلك الملمح . وقد عهد حسن البنا
للقوة التنظيمية التي تؤهل العضو لقبول هذا باجراءات
«نظام انضباطي» نص عليها في قانون الجماعة .

وفي المؤتمر العام الثالث الذي نظم مراتب العضوية
أكد حسن البنا اهمية تنفيذ قادة الميدان للعقوبة التي
يستحقها الاخ الذي يهيد عن الواجبات الموضوعية له ،
كما أكد وجوب اتخاذ اجراءات صارمة ضد كل عضو
مهمل (١٨) .

وبتعاقب الاحداث اصبح لهذه العقوبات اسس تنص
عليها لائحة الجماعة ، ورغم ان درجة قوة الاجراء التنفيذي

المتخذ اختلفت وفقا للمراتب التنظيمية ، الا انها لم تكن تختلف جوهريا عن العقوبات التي وضعت لاصغر عضو شعبة من انذار ثم تقويم ثم وقف عضوية ثم الفصل في النهاية .

أما كيفية تنفيذ تلك العقوبات فليست هناك أية معلومات عنها باستثناء تلك التي تتعلق بالنزاعات التي حدثت مع قيادة الجماعة والتي أدت الى الفصل . وقد يبدو من تلك الحالات ومن ذكريات الاعضاء ان تلك العقوبات نادرا ما كانت توقع ، والواقع ان درجة الطاعة التي بذلت للبنا لم تكن مرتفعة بحال بالقدرة التنفيذية المتوفرة لديه على توقيع العقوبات . ان نجاحه الحقيقي تمثل في ان الطاعة التي كان يطلبها كانت تبذل له طواعية ، وطالما ذكر اتباعه ان طاعة البنا والولاء له كانا يعطيان له دون طلب ، وان التعمد في اعطائهما يجعلانهما عملا واعيا لا انقيادا اعمى .

ويرجع السبب الرئيسي في سهولة تقديم هذه الطاعة الى طبيعة الحركة نفسها ، فإيمان الاعضاء بالاهداف الدينية المحددة جعلهم يقبلون مبدأ انه لا جدال في الدعوة او في الصوت الذي يردد تلك الدعوة (١٩) . ويصف لنا احد اعضاء الجماعة الجانب الديني لتلك المسألة بقوله : « ان الطاعة نوع من العباد يقربهم (أي المسلمين) الى الله » (٢٠) . ويقدم أحد اتباعه تفسيراً اسلامياً بحثاً في الرد على مسألة

تطبيق المبدأ الديمقراطي النظري للشورى فيما يتعلق
بسلطة حسن البنا حين يقول : « هناك من الامور ما لا يمكن
استخدام مبدأ الشورى فيه ، وأنا اعني هنا ان الانسان
مجبر في تلك الامور على القيام بها او التفكير فيها بأسلوب
واحد فقط» (٢١) . وقد ذكر هذا العضو تفسيره هذا في
معرض الحديث عن سلطة حسن البنا ، الامر الذي يوضح
لنا - بأفضل ما يكون التوضيح - ولاء الاعضاء التام
للمرشد ، هذا الولاء الذي ينبع من مكانة حسن البنا
الشخصية ومن القبول الواسع للنظرة القائلة بقدسية
دعوته .

لقد وضع حسن البنا ، في تصوره للعلاقة بين القائد
والتابع ، الولاء والثقة في نفس المرتبة ، الا أن اتباعه -
الامر الذي أصبح شديد التأثير في قدرة الحركة على
الاستمرار - كانوا يرون ان الطاعة تنبع من الثقة ، فاذا ما
فقدت القيادة الاحترام والثقة من جانب الاعضاء أصبح
الاعضاء في حل من طاعتها او حتى الولاء لها . ورغم ان
تلك الحقيقة لم تؤثر كما رأينا على غالبية الاعضاء بعد أن
تولى الهضيبي مقاليد الجماعة ، الا انها أثرت على جزء هام
من الاعضاء الذين كانوا في مناصب قيادية سواء داخل
الجماعة او خارجها ، الامر الذي أدى الى بدايات الازمة
التي تطورت الى أزمة قاتلة لحياة الجماعة . والمجموعة التي

دعت الى اصلاح تنظيمي يضع نصب عينيه اعطاء صيغة ديموقراطية للجماعة اعتمدت على هذا الجانب من الاعضاء - وهكذا بدأت جماعة الاخوان لاول مرة ترى الاعضاء يتناقشون علانية في حجر الاساس التقليدي للجماعة « الطاعة » ، ويطالبون باحلال الطاعة المبصرة محل الطاعة العمياء (٢٢) .

وبينما مثلت قضية الطاعة احدي القضايا الاساسية في النزاع ، كانت هناك قضية اخرى ترتبط بها وتوازيها من حيث الاهمية وتشغل اهتمام المتنازعين الذين كانوا جميعا من صفوة القيادة الطامحة الى السلطة ، هذه القضية هي قضية توزيع السلطة في التنظيم بين مكتب الارشاد ومكتب المرشد العام والهيئة التأسيسية . وهكذا نجد ان تلك القضية التي كانت وراء كل عمليات الفصل التي اجراها البنا ، والتي حفزته الى صياغة دستور الجماعة عام ١٩٤٥ والى التعديلات اللاحقة عام ١٩٤٨ ، قد عادت للظهور أخيرا كقضية حاسمة يتنازع عليها الجميع في الوقت الذي لم يعد البنا موجودا فيه ليحمل الاعضاء على الثقة به وبحكمه النهائي ، كما صاحب تلك الحقيقة (أو ظهر كنتيجة لها) تحول آخر في تقاليد الجماعة تمثل في تحولها من جماعة تعتمد اساسا على الروابط الشخصية والروحية بين القائد ومن يقودهم الى جماعة تظهر فيها فجأة أهمية

الدستور ، وقد عبر أحد الاعضاء المعارضين للمهضيبي عن ذلك بقوله : « كان البنا يحكم الاخوان كرب اسرة ، أما المهضيبي فيحكمهم كزعيم جماعة او حزب » (٢٣) . وهكذا كانت النتيجة النهائية لهذا الصراع - كما رأينا - تفكك جبهة الاخوان أمام أعداء الجماعة وضعفها الشديد ، أما النتيجة المباشرة لهذا الوضع فقد تجلت في شكل الدعوة الى اصلاح دستور الجماعة ونشاطها العملي .

ولقد سبق ان اوضحنا ان الحافز الرئيسي الدافع لحركة الاصلاح تمثل في احساس الجماعة المعادية للمهضيبي بأن تقوية الهيئة التأسيسية هو الامكانية الوحيدة المتاحة لقلب الاوضاع فيما يتعلق بقوانين الفصل التي تمت في الجماعة في نوفمبر ١٩٥٣ والسياسات التي بدا انها المسؤولة عن العداء الشديد الذي فرق بين الجماعة ورجال ثورة يوليو في عام ١٩٥٤ . وقد ذكرنا فيما سبق ايضا ان مصدر هذا الاحساس هو معاداة بعض الاعضاء القدامى للزعيم الجديد وسياساته خاصة تلك التي تتعلق بحل الجهاز السري .

أما المحاولة الاولى التي بذلت لحل النزاعات التي هزت الدوائر الداخلية للجماعة فقد جاءت على شكل اقتراحات قدمت للقيادة تقضي بتغيير لقب المرشد العام (.. للاحتفاظ بالمكانة الفريدة التي احتلها البنا في ذاكرة

الاعضاء) ، والتمهيد الفعال لانتخابات حقيقية لمكتب الارشاد ، وخلق السبل التي تمكن الاعضاء العاملين (الاعضاء القدامى للجهاز السري) من ممارسة دورهم في وضع سياسة الجماعة واختيار مراتبها التنظيمية العليا . ومن الواضح ان تلك الاقتراحات قدمت في المرحلة الاولى لقدم الهضيبي ، فهي لا تعكس شيئا يزيد بكثير عن الشعور بالصدمة الذي اتاب الاعضاء القدامى وهم يرقبون مجيء الزعيم الجديد ، الا ان تلك الاقتراحات أفضت بالفعل الى اجراء تغير هام في الترتيب الهرمي للسلطة داخل الجماعة والذي جاء نتيجة لللائحة الجديدة التي ألحقت بالقانون الاساسي عام ١٩٥١ ، بعد تولي حسن الهضيبي للزعامة مباشرة . وبصدور تلك اللائحة اصبح لمكتب الارشاد - من الوجهة النظرية - سلطات اوسع (٢٤) . وتكتسب تلك الحقيقة اهمية خاصة لا بالنسبة لتاريخ تطور جهاز الجماعة الاداري فحسب بل أيضا بالنسبة لتاريخ صراعاتها الداخلية من اجل تولي قيادتها . فرغم ان الهضيبي لم يتخل عن سلطاته الا انه اصبح على استعداد بعد سلسلة الانتخابات - التي جاءت لصالح الهضيبي ودعمت اوضاع من اختارهم - ان يشاركه آخرون في بعض سلطاته الا ان المعارضة على الجانب الآخر كانت تريد اولا التحكم في مكتب الارشاد عن طريق الانتخابات ، وعندما فشلت في هذا سعت الى تخطيه تماما .

هذا ولم تلق أفكار دعاة الاصلاح قبولا الا بعد ان طرد اولئك الدعاة من الجماعة في نوفمبر وديسمبر عام ١٩٥٣ ، في هذا الوقت وبعد الجو الذي اثاره الانقسام الداخلي في القيادة ، أعلن للاعضاء عن تشكيل لجنة خماسية لتعديل اللائحة ، وقد جاء تشكيل اللجنة - التي كانت في غالبيتها من المحايدين بمثابة اشارة اكيدة الى اتواء مناقشة الاعضاء المفصولين ، الا ان الجماعة تعرضت للحل الاول في يناير عام ١٩٥٤ ، قبل ان تتخذ اللجنة اي اجراء جدي . وهكذا لم يترك التعديل دون حسم فحسب ، بل ان المتصارعين في كلا الجانبين اخذوا مواقف أكثر تطرفا نتيجة للطبيعة المختلطة لنموذج الولاءات في اعقاب تلك الاحداث . فمعسكر دعاة الاصلاح ظل حتى نهاية ذلك العام يتمسك بموقف غير مرن يتلخص في مقاومة ما سمي بدكتاتورية الهضيبي بالعمل على زيادة اعضاء الهيئة التأسيسية وسلطاتها على حساب سلطات الهضيبي وسلطات مكتب الارشاد باعتبار المكتب هو اداة الهضيبي في بسط سلطاته (٢٥) . وفي سبتمبر ١٩٥٤ أعلن عشاوي المتحدث باسم المعارضة ان الجماعة التأسيسية هي التي تملك كل السلطة (٢٦) .

على ان تلك النظرة تتناقض مع غالبية التفسيرات التي قدمت لدستور الجماعة وتاريخها . فاللائحة الداخلية لعام

١٩٥١ التي وسعت من صلاحيات مكتب الارشاد لم تضيف
جديدا لمهام الهيئة التأسيسية التي سبق وصفها قبل ذلك
بعبارات تتسم بالغموض وعدم التحديد . فالهيئة
التأسيسية ، تاريخيا ، هي مكان تجمع الشخصيات ذات
المكانة والاعضاء الذين يتسمون بكبر السن والاحترام
والاشخاص الذين أمل البنا من خلال عرض هذا المنصب
عليهم في ان يضيفوا مكانة على الجماعة نفسها . الا ان
ممارسة الضغوط من اجل « انتخاب » اعضاء تلك الهيئة
بدأت بالفعل بعد موت حسن البنا ، فعلى حد قول احد
اعضاء الجماعة : « ليس موجودا الآن الشخص الذي
تكفل له مكاتته ان يختار اعضاء تلك الهيئة » . فلما انفجر
الخلاف بشكل علني طالب البعض بتقوية الهيئة
التأسيسية ومنحها قوة لم تكن لها ابدا في يوم من الايام .
فالهيئة التأسيسية - في تلك الظروف - كانت الجهاز
الوحيد الذي يستطيع المنشقون من خلاله رد ما نالهم من
ظلم .

وفي سبتمبر عام ١٩٥٤ وبعد ما تفاقم الخلاف مع
الحكومة الى ذروته وخلق الشلل ، وبعد ان شل النشاط
التنظيمي للجماعة والقيادة ، اتفقت اطراف النزاع على
ضرورة التحرك العملي الفعال بأي شكل وعلى ان الهيئة
التأسيسية هي نقطة البدء المنطقية ، حيث كان زعماء كلا

الفريقين يأملون في أن يكتسبوا تأييد الهيئة التأسيسية لوجهة نظرهم في قضايا الساعة . كذلك كان كل من الفريقين يؤيد تشكيل هيئة جديدة آملا في ان يكسب تأييدا لوجهة نظره لدى الاقتراع على الثقة ، وهكذا وافق الجميع على حل الهيئة التأسيسية والبدء في اجراءات تشكيل هيئة تأسيسية اخرى . وفي ٢٣ سبتمبر عقد اجتماع الهيئة ونجح أنصار الهضيبي في دفع الهيئة الى اتخاذ قرارات أدت الى ضرب محاولات قصر مدة صلاحية منصب المرشد العام بحيث تصبح ثلاث سنوات فقط (الامر الذي لو نفذ لكانت مدة الهضيبي قد انتهت اوتوماتيكيا) كما أدت تلك القرارات في الجانب الآخر الى الدعوة لاعادة كتابة الدستور بهدف حل الهيئة التأسيسية واحلال هيئة جديدة منتخبة مكانها .

وقد اتخذت تلك القرارات بتأييد الاعضاء المحايدين الذين اضافوا للمناقشات التي مهدت لتلك القرارات اقتراحات اخرى تضع شكاوى الجناح المعارض موضع الاعتبار ، وكانت بعض الاقتراحات تنص على انتخاب الهيئة التأسيسية كل ست سنوات ، أو ان ينتخب نصف اعضاء تلك الهيئة كل ثلاث سنوات وان تجتمع الهيئة كل ثلاثة أشهر لتكون على اتصال اوثق بشؤون الجماعة ، وان تكون للهيئة سكرتارية خاصة تدرس الاقتراحات المقدمة اليها وان

تنشئ الهيئة لجنة قانونية تتصرف في الامور التي تتعلق بعمل الهيئة دون الرجوع الى المرشد العام ، الا ان هدف تلك الاقتراحات يتضح من توصية اخرى اساسية هي اشراف الهيئة التأسيسية على اعمال مكتب الارشاد .

وبعد انتهاء الاجتماع مباشرة بدأ الاخوان في الاستعداد لاجراء الانتخابات في كافة الشعب المنتشرة في أرجاء البلاد ، وينص قانون الانتخابات على تشكيل الهيئة التأسيسية من ١٢٠ عضوا ، يعين المرشد العام ٣٠ منهم . الا أن هذه النقطة عدلت بحيث يتم اتقاء الثلاثين عضوا عن طريق لجنة خاصة تشكل من بين باقي الاعضاء المنتخبين ، ويتم الانتخاب بطريق الانتخاب غير المباشر ، فيتم انتخاب سبعة اعضاء عن كل شعبة باشراف مجلس ادارة الشعبة ، ويجتمع السبعة المنتخبون من كل شعبة سويا لانتخاب التسعين عضوا المنتخبين في الهيئة التأسيسية . ولان الجماعة ظلت مصممة على رأيها الذي أبدته في قضية انتخابات البرلمان والذي يعارض نظام الانتخابات الحزبي الفاسد المتبع ، لذا رفضت اتباع نظام الاقتراع المباشر الذي تسير عليه تلك الانتخابات الفاسدة . وقد أعرب الاعضاء القياديون الذين ابعدوا عن الاشراف على التصويت - حيث كان أنصار الهضيبي هم المسيطرون على الجهاز التنظيمي - عن استنكارهم لاتمام الانتخابات على مراحل نظرا لان

مكتب المرشد العام كان لا يزال هو الجهة التي تعين اعضاء المكاتب الاقليمية الامر الذي يمثل ضغطا على الشعب يتنافى والانتخابات الحرة الحققة (٢٧) . على ان تلك المناقشات (حول ما يمكن ان يؤدي الى اتمام الانتخابات بحرية اختيار تامه) لم تكذ تدخل في قلب القضايا الاساسية حتى أصبح الموضوع برمته موضوعا نظريا بحثا فني خلال اسابيع وقع الصدام الاخير بين الحكومة والجماعة ليضع نهاية تعسفية لتلك القضية وللجماعة بأسرها .

السياسة والعنف

عندما تذكر جماعة الاخوان المسلمين في التاريخ المصري فانها تذكر أساسا لدورها السياسي سواء ما قامت به أو ما لم تقم به ، كما تذكر ايضا بسبب ما يكشفه نشاطها السياسي من أمور السياسة المصرية . وسنضيف هنا الى ما ناقشناه سابقا من مواقف الجماعة السياسية وعملها بعض الاعتبارات الاخرى والتي تتعلق بالقضيتين المحوريتين بالنسبة لدور الجماعة السياسي وهما :

- ١) مواقف الجماعة ونواياها فيما يتعلق بالمطالبة بالسلطة السياسية .
- ٢) مشكلة العنف السياسي .

السلطة السياسية : تطور أم ثورة ؟

كان التبرير الرسمي الذي أعطته السلطات للحل والقمع الذي تعرضت لهما الجماعة عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، هو ان الجماعة كانت تدبر للوصول الى السلطة عن طريق الثورة ، فاذا كانت المواد التي تتضمنها دراستنا هذه تتطابق بأي شكل مع الواقع (ونحن نقول هنا مرة اخرى ان الحكومات المعنية في كلتا الحالتين اي في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ قد نشرت كل الادلة الواقعة تحت ايديها) فانها تبين ان التهم الموجهة الى الجماعة ليست دقيقة في صحتها. فالوثائق الموجودة عن عام ١٩٤٨ والتي تبين ما يحملة الاخوان من سخط على النظام السائد ، ووجود تنظيمهم بشقيه العلني والسري والتدريبات على العمليات العسكرية، كل ذلك لا توضح بشكل جازم ان الجماعة كانت تدبر للاطاحة بالحكومة المصرية عن طريق القوة ، كما ان من المشكوك فيه ايضا ان حسن البنا بحذره الذكي بل والماكر كان يخرج الى العلانية بهذه السرعة (٢٨) ، في الوقت الذي كان فيه أكثر اتباعه العاملين موجودين في فلسطين بعيدا عن ميدان العمل المتوقع .

وفي يناير سنة ١٩٥٤ ، كان الموقف قد تأزم نتيجة للاتهام الفج والدعائي الذي وجهته الحكومة للاخوان باتتواهم القيام بثورة ، وفي اعقاب ذلك تم التوصل الى

نوع من الصلح دل بوضوح على ان صفقة ما قد عقدت بينهما ، وعندما وقعت محاولة اغتيال عبدالناصر في اكتوبر من نفس العام ، توفرت لدى التآمر الثوري ادلة اقوى بكثير مما توفرت لهذه الدعوى عام ١٩٤٨ .

فقد توفرت شواهد واضحة على وجود محاولات وخطط لدى جماعات معينة من الاخوان للاتصال بجماعات مغرضة اخرى ، خاصة في الجيش بهدف استبدال الزمرة العسكرية الحاكمة بجماعات اخرى اكثر تجاوبا . وهنا نعود الى تأكيد ما طرحناه سلفا من ان تلك الاهداف بما فيها محاولة الاغتيال (بصرف النظر عن خطط وصول التنظيم الى السلطة) لم تكن تلقى قبولا لدى قيادة الجماعة او ان تكون تلك القيادة هي التي عملت على تنفيذ تلك الاهداف (٢٩) .

وفي كلا العامين ١٩٤٨ - ١٩٥٤ - نجد ان التوترات المتراكمة بين الجماعة والحكومة تنفجر بحادثة ما - حادثتي اغتيال في الحالتين - تهيء للحكومة ظرفا مواتيا للاجهاز على المناوئين الذين يهددون الاستقرار الداخلي وسيادة الدولة ، ونحن نرى أنه مهما بلغت درجة كفاءة تدريب قوات الجماعة العسكرية وانضباطها ، فانها لم تكن تستطيع مقاومة قوات الامن المصرية بشكل جدي سواء وقفت القوى المعارضة الاخرى بجانب قوات الامن او تصدت

تلك القوات بمفردها للجماعة . فالقدرة على اشاعة جو
ارهابي لا تعني القدرة على القيام بعمل ثوري فذلك يتطلب
قوة كافية للمحافظة على استمرار تلك الثورة وليس مجرد
قيامها . والواقع انه من غير المحتمل ان تكون العناصر الفعالة
في التنظيم قد اخفت بهذا الشكل في تقدير اوضاع القوى
الحقيقية للجماعة في عام ١٩٤٨ ، كما انها بالتأكيد لم تكن
لتفعل هذا عام ١٩٥٤ .

على ان ما طرحه من تقييم حول هاتين النقطتين
الدراميتين في اصطدام الجماعة بالسلطة لا ينطبق على
القضايا الاخرى المتعلقة بموقف الجماعة تجاه السلطة
السياسية او بمدى اقتوائها - اذا لم تكن قد حاولت ذلك
بالفعل في الحادثتين المذكورتين - الوصول الى السلطة
بالوسائل الثورية ، وقد ذكرنا من قبل وجهة نظر حسن
البناء النظرية فيما يتعلق بعلاقة الاسلام بالحكومة
والسياسة ، فالسلطة السياسية هي أحد اركان الاسلام
ان لم تكن ركنه الاساسي ، ذلك ان القانون المرسل يحتاج
الى دولة ينفذ فيها هذا القانون ، والاخوان بذلك القول
لم يؤكدوا فقط نظرتهم الكلاسيكية للاسلام والقائلة
بوحدة الحياة بل كانوا يبررون به ايضا حقهم في العمل
السياسي (٣٥) .

فحسن البناء كان يؤكد بعبارات صريحة ان قوة

الاصلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة الحكم ، الا انه عنى بأن يوضح ان نشاط الاخوان المسلمين لا يستهدف اساسا الوصول للسلطة بل يهدف الى المساعدة في اصلاح المجتمع، وقد تحدث البنا باسهاب عن هذا الموضوع في المؤتمر الخامس للتنظيم عام ١٩٣٩ حيث ذكر النقاط التالية :-

- (١) نوع الاسلام الذي يؤمن به الاخوان يجعل الحكومة حجر أساس هام في برنامجهم .
- (٢) انه دون القدرة على التشريع يصبح صوت المنادين بالاصلاح صرخة في الفضاء .
- (٣) لذا يعد تجنب المطالبة بالحكم جريمة اسلامية .
- (٤) لا يطالب الاخوان بالسلطة لانفسهم بل هم على استعداد لان يصبحوا جنودا لمن يتحمل هذا العبء على نحو اسلامي .
- (٥) قبل أن يحدث اي تغيير يجب أن تخصص فترة كافية لنشر مبادئ الاخوان (٣١) .

وقد ظلت النقطة الاخيرة تمثل جوهر الموقف الرسمي للجماعة خلال فترة البنا وخلال فترة الهضيبي بشكل خاص، فالدور الاساسي للجماعة دور تربوي يعلم الناس الحقيقة، وحينما يتفهم الناس الاسلام ، تظهر الامة الاسلامية الحقبة بصورة طبيعية (٣٢) .

وهكذا فان هذا الموقف ، فضلا عن ادانة الجماعة المتذبذبة للنظام البرلماني والحزبي القائم ، قد خلق ازدواجاً تكتيكياً وايدولوجياً في موقف الجماعة تجاه المطالبة بالمسؤولية السياسية عبر المؤسسات السياسية القائمة مثل البرلمان ومجالس الوزارات . وقد ظهر الازدواج في الموقف تجاه المشاركة البرلمانية والانتخابية على طول تاريخ الجماعة .. ومن هذا ان الجماعة اتخذت عام ١٩٤١ قراراً بالمشاركة في الانتخابات « لنسجل رأينا في البرلمان الرسمي » وأتبعته عام ١٩٤٢ بدخول الحملة الانتخابية الا انها انسحبت تحت ضغط الوفد . وفي عام ١٩٤٥ فشلت محاولات الجماعة في تسجيل مرشحين في كشف الانتخابات بسبب تدخل الحكومة لكي لا تأتي نتيجة الانتخابات في صالح الوفد او الاخوان على حد سواء .

وقد اقتضت اتهامات التزوير التي وجهتها الجماعة والتي تجسدت في شكل استنكار للحزب والحزبية وكل ما يتعلق بهما ، ان تنكر الجماعة ان تكون المحاولات والمجازفات الاولى لدخول عالم السياسة المنظمة داخل اطار الحكم القائم قد جرت - في أي وقت - باسم التنظيم (٣٣) . وهذا الموقف لم يؤد الا الى تعزيز تيار تجاوز الشرعية والذي شكل دائما احد العوامل الاساسية في نمو الجماعة كما شكل جانبا من الصورة الاكبر لتدهور

النشاط السياسي في مصر . على ان الجماعة - في نفس الوقت الذي كانت فيه الاتهامات للنظام - استمرت في الاشتراك - في الانتخابات المحلية وزعمت ان المرشحين الذين تبناوا مبادئ الجماعة قد احرزوا نصرا كبيرا فيها (٣٤) .

وربما كانت الحقيقة القائلة بأن تلك الانتصارات لم تحدث الا خلال فترة الوفاق بين حكومة صدقي والجماعة عام ١٩٤٦ (وتسيبت في احتجاج الوفد على الانتخابات) هي التي ساعدت على ألا تتحمس الجماعة على المدى البعيد للفضائل المزعومة للانتخابات والحياة النيابية ، وذلك بالرغم من ان جريدة الجماعة بدأت مع نهاية عام ١٩٤٦ حملة لتشجيع اعضاء الجماعة - في كل المستويات - على تسجيل أنفسهم في كشوف الناخبين بمجرد بلوغهم السن القانونية باعتبار ان هذا الامر واجب قومي (٣٥) .

ولقد عكست مواقف الجماعة فيما يتعلق بالانتخابات في فترة حسن البنا الوضع الفريد لمصر التي كانت تسير بطى ثابتة نحو الفوضى السياسية . كما عكست أيضا مناورات حسن البنا التكتيكية بين القوى السياسية خاصة الوفد والسراي .

وبعد وفاة حسن البنا زاد الموقف المتناقض للجماعة فيما يختص بالنشاط السياسي الامر الذي لا يعكس

فحسب وجود اعتبارات تكتيكية بل يعكس ايضا ذلك الانقسام في الرأي الذي أعقب تولي الهضيبي للقيادة.

فوجد ، على سبيل المثال ان مكتب الارشاد لم يكن يمانع في مارس ١٩٥٢ من دخول الانتخابات التي كان مقدرها لها ان تتم في ربيع ذلك العام بشرط الا يشترك التنظيم كتنظيم او الاعضاء كأفراد ما لم تعدل قوانين الانتخاب ، الا ان الجماعة غيرت رأيها في شهر ابريل وقررت عدم الاشتراك سواء غيرت القوانين أو لم تتغير ، وكان للاعضاء في هذا الصدد حجج وردود عديدة : فالجماعة تستطيع تحقيق رسالتها دون انتخابات كما ان الانتخابات تسبب الكراهية والفرقة الوطنية الامر الذي يتنافى في هذا الوقت مع متطلبات النضال الوطني ، فضلا عن ان الانتخابات عديمة المعنى في ظل القوانين المادية او الوضعية ومع استمرار احتجاز المعتقلين السياسيين (٣٦). ولقد حسمت تلك الردود على اختلافها الرأي الرسمي وغير الرسمي للجماعة فيما يتعلق بمبدأ الانتخابات وبمشاركة الجماعة في عملية الانتخابات عموما وفي الانتخابات الجارية بشكل خاص .

هذا ويعكس عدم وضوح موقف محدد طبيعة الاتفاق بين الجماعة والحكومة على كبح جماح المشاعر القومية حتى تهدأ نيران حريق القاهرة ، كما تعكس طبيعة

قيادة الجماعة التي لم تحدد على وجه الدقة دور الجماعة السياسي .

فحسن الهضيبي لم يكن يؤمن الا بموقفين تقليديين من مواقف الجماعة تجاه الاشتغال بالسياسة : الالتزام بالتربية كخطوة اساسية وضرورية ... والعداء للحزبية . فقد عبر حسن الهضيبي عن النقطة الاولى في بعض الاحاديث التي أجريت معه في الفترة الاولى للثورة والتي كانت تطرح عليه التساؤلات حول انصراف الجماعة عن الاشتراك في الانتخابات التي خططت لها الحكومة مبكرا ، والتي لم تجر ابدا (٣٧) ، على انه لم يتحدث عن النقطة الثانية - فساد النظام - الا بعد عدة شهور في حديث آخر أجري معه . فحينما سئل عما اذا كان الاخوان يتمسكون بعدم الاشتراك في الانتخابات ، أجاب الهضيبي بأن أيام الفساد كانت شيئا مختلفا وانه من المحتمل ان يكون للاخوان رأي آخر الآن (٣٩) . الا ان الفرصة لم تتح للاخوان - على حد علمنا - لاختيار الرأي الآخر ، وفي الفرصة الوحيدة التي بدا فيها ان هناك امكانية لعودة مصر الى النظام البرلماني القديم (اثناء أزمة ١٩٥٤ بين محمد نجيب وعبد الناصر) ، اختارت الجماعة ان تضع ثقل نفوذها ضد هذه العودة ، بالرغم من ان قيادتها كانت تتعرض للقمع من جانب الحكومة التي كانت الجماعة قد

منحتها ثقة واسعة ، ونحن نعتقد ان حرص الجماعة على وضعيتها كقوة سياسية مؤثرة لدى اتخاذ القرار (افرج الحكومة عن بعض الاخوان بما فيهم الهضيبي نفسه لا يغير من أهمية الطبيعة الايديولوجية لهذا القرار) .

ولم يتوفر للاخوان امكانية المشاركة في المسؤولية السياسية من خلال التشكيل الوزاري الا في ايام الهضيبي ، وقد لاحظنا من قبل ان حسن البنا لم يكن ضد العمل مع الحكومة (عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧) في مواجهة الاعداء الوفديين والشيوعيين ، وان ذلك الاتصال كان يعكس - على الاقل بالنسبة لحسن البنا - الولاء للملكية باعتبارها مصدر السلطة . ولقد كان ممكنا تماما ان يختلف تاريخ الجماعة في جوانب عديدة لو ان منصبا وزاريا عرض على حسن البنا، ورغم ان المعلومات النادرة عن هذا الموضوع لا تمكننا من تأمله بدقة الا ان ما نعرفه عن الفترة نفسها وعن حسن البنا لا يجعل ترحيب حسن البنا بنوع كهذا من الاعتراف بدور الجماعة في الحياة السياسية المصرية امرا مستبعدا رغم عداوة الجماعة الرسمي للفساد الذي يسود الحياة البرلمانية القائمة في مصر .

وقد تناولنا فيما سبق موضوع مشاركة الاخوان في الوزارة اثناء فترة حسن الهضيبي ونضيف هنا ان مسائل الصراع على السلطة بين الجماعة ومجلس قيادة الثورة

بجانب التناقض في موقف الجماعة فيما يتعلق بالسلطة السياسية ومجلس قيادة الثورة ذاته ادت جميعا الى تعذر تحقيق خطة ضباط الثورة في اشراك الاخوان في التنظيم السياسي للحكومة ، وواضح ان الضباط كانوا يهدفون من ذلك الى تنبيه الاخوان لمتاعب السلطة السياسية واعبائها . ولقد تغلبت شكوك الهضيبي في عبد الناصر واعماله عند اتخاذ قرار - وقتها - بالاشترراك في الوزارة ، ويضاف الى عدم الثقة هذا تردد الجماعة في تقرير مدى الحكمة في الاشتراك في الحكومة في أوقات لا تتوافر فيها افضل الظروف اللازمة لتحقيق رسالة الجماعة . واذا كان العهد الجديد قد وصف بأنه « حركة التحرير المباركة » فان ذلك لا يمنع ان الالتزام وحده لا يعني شيئا ما لم يتبعه الانجاز، الامر لم يكن ينحصر في مسألة الاشتراك فيما يجري من نشاط سياسي - رغم ان هذا ما بدا للاخوان - وانما الالهم من ذلك هو متى يتم هذا الاشتراك وتحت اي ظروف . فعندما انقسم الاخوان بسبب الخلاف على اعلان الجماعة كحزب سياسي عام ١٩٥٢ لم يكن الامر امر اختلاف على المبدأ بقدر ما كان خلافا على اللحظة التي تعلن فيها الجماعة هذه الحقيقة واهمية الانتظار حتى تستكمل مرحلتها التربوية - على حد تعبير الجماعة - ثم تمارس بشكل فعال حقها في التنافس على السلطة السياسية . ورغم ان الهضيبي خسر معركة عندما حاول منع

الجماعة من تسجيل نفسها كحزب الا انه ظل يعبر عن موقفه مستخدما المصطلحات التقليدية للجماعة : حينما يجيء اليوم الذي يؤمن فيه الناس بضرورة أن يحكموا وفقا لدستور القرآن .. نصبح نحن أو من على شاكلتنا هم الحكماء (٣٩) .

لقد مثل هذا التناقض او الازدواج فيما يتعلق بتحديد الدور السياسي للجماعة واستخدام القنوات السياسية القائمة للتأثير على الوضع القائم تناقضا ايدولوجيا وتكتيكا في جانب منه ، فضلا عن ذلك فان هذا الموقف المتناقض قد غذته مشاعر الاحباط الذي ساد الساحة المصرية ، ذلك الاحباط الذي كان دافعا اساسيا للجوء الى العنف السياسي على نطاق واسع ، وقد عكس هذا الاحباط انعدام الثقة في اشكال التعبير السياسي الشرعية القائمة ، وادى الى الالتزام بالاشكال الاسمية فقط .

وسوف نتناول بعد قليل مسألة الاحباط السياسي وعلاقتها بالعنف ، الا ان الدلالة الخاصة لهذا الاحباط في هذا الصدد تأتي من علاقته بالتناقض الكامن في الموقف السياسي للجماعة ، لقد شكل هذا الاحباط السبب الرئيسي وراء تيار تجاوز الشرعية الذي ساد وسط الاعضاء النشطين في الجماعة باعتباره البديل الوحيد للانتخابات والوزارات ، وقد نجح هذا التيار في تقويض فكرة « الوسائل السلمية »

التي دعت اليها الجماعة بشكل رسمي كمدخل ضروري للانغماس الكامل في السياسة . وكان هذا التيار يحمل بعض السمات الثورية لمؤسس الحركة رغم ان البنا نفسه لم يكن ثوريا سياسيا في نشاطه الظاهر ، فقد كانت الثورة لدى حسن البنا تأتي من رفضه العام العلني للنظام الاجتماعي ومن احاديثه غير الرسمية التي كان يجيب بها على تساؤلات الشباب الذين انضموا تحت لوائه (٤٠) .

كذلك كان يعبر عن فكرة الثورة باصراره على الاستعداد العسكري وسرية أنشطة التنظيم المختلفة، خاصة تلك التي تتعلق بالتشكيل العسكري والجهاز السري (٤١) ..

كما ان الطابع الدرامي قد اضفي على فكرة الثورة من خلال العلاقة السرية بين الجماعة وبين الجماعات السياسية الاخرى داخل القوات المسلحة المصرية ، تلك العلاقة التي قربت الاخوان كما لم يقتربوا او يأملوا في الاقتراب من السلطة السياسية .

ولقد كانت الثورة التي احاطت بالجماعة سببا في العداء الذي كنته لها الحكومات المتعاقبة ، ذلك العداء الذي انصب اساسا على الروح الثورية الكامنة لنشاطها السياسي وعلى هذا النشاط السياسي نفسه كواقع عملي .

كما ان تلك الهالة اثارَت مخاوف الجماعات المتنافسة

والمصارعة الاخرى - الاحزاب والقوى السياسية والاقليات ورجال الصحافة المتأثرين بالثقافة الغربية والادباء - وادت هذه المخاوف الى توسيع الفجوة بين كل تلك القوى وبين الجماعة ، وسواء تم هذا عن قصد او دون قصد من جانب الجماعة فان هذا الموضوع يبقى - من نواح عدة - موضوعا اكاديميا بحثا بالنظر الى ذلك الاعتقاد الذي ساد في اوساط الجماعة وخارجها بأن هدفها الحقيقي هو الاطاحة بالنظام السياسي بالقوة . ففي داخل التنظيم لم يكن هناك فرق بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي، أما خارج الجماعة فلم يكن هناك من يتفهم بالفعل فكرة ان سياسة التنظيم لا تنفصل عن مشكلة التحلل الثقافي والاجتماعي الذي يشهده العالم ، فكانت النتيجة الحتمية للمواجهة غير القادرة على التمييز هي الخوف الاعمى من جانب والعنف من الجانب الآخر .

العنف السياسي والاجتماعي :

لم يكن العنف الذي اشتهرت به الجماعة على نطاق واسع، في جانبه الاساسي، ظاهرة فريدة تقتصر على الاخوان وحدهم ولقد أوضحنا من قبل في تحليلنا لتاريخ الجماعة(*)

(*) الجزء الاول من هذا الكتاب .

— وسنزيد هذه النقطة توضيحا الآن — ان الاخوان مثل
مصريين آخرين عديدين كانوا يحتقرون القانون والنظام
القائمين كما انهم كانوا يتفقون بشكل او بآخر على فكرة
العنف الامر الذي ادى بعد ذلك الى التعجيل بنهاية الحياة
البرلمانية المصرية ، واذا كان الجانب الاكبر من هذا العنف
قد اقترن بالجماعة نظرا لفعاليتها اكثر من باقي العناصر فان
علينا الا نغفل عن حقيقة ان جميع العناصر قد أسهمت في
الفوضى السياسية التي سادت العقد السابق على ثورة
١٩٥٢ .

ولقد سبق ان رأينا ان فترة الحرب العالمية الثانية
حققت للجماعة مكانة هامة في الحياة السياسية المصرية ،
وربما بدا لنا ان الوضع المادي القائم آنذاك — الفوضى
الاقتصادية والضغط السياسي والاجتماعية — كان سببا
كافيا في حد ذاته لتفسير ظاهرة الشعبية الهائلة للاخوان
بعد الحرب ، الا أن جزءا هاما من التفسير يكمن فيما هو
أبعد من ذلك ، ذلك ان نمو تنظيم كتنظيم الاخوان كان
خير تأكيد لحقيقة ان الجماعات السياسية الاخرى المنظمة
والمعترف بها في البلاد لم تعد قادرة على خدمة الاحتياجات
السياسية والاحتياجات الاخرى لقطاعات عديدة من
المجتمع (٤٢) . وان روح الثورة — غير الموجهة والكامنة
ما تزال — كانت تسود البلاد .

اما الضغوط التي جعلت مصر تتكيف مع واقع ما
بعد العرب بشكل تسوده القوضى فربما يرجع اهمها الى
الاحساس السائد بالهمود السياسي الذي اصاب الحركة
الوطنية والذي تفاقم مع اجراءات القمع اثناء الحرب .
فالعداء السياسي - القائم والصريح الى حد ما - للسيطرة
البريطانية المستمرة على الشؤون المصرية وهي السيطرة
التي مورست اثناء الحرب على نحو سافر (٤٣) ، زاد من
حدته ظهور التوترات الداخلية الجديدة الاكثر تعقيدا والتي
أدت الى ظهور روح الثورة ، فالحركة الوطنية بدأت تحدد،
خلال احباطها السياسي ، اعدائها الداخليين والخارجيين ،
وكانت النتيجة التعجيل بنهاية السلطة الحكومية وانهايار
ما كان يمكن ان يتطور من الاوضاع السياسية القائمة .
لقد منحت مصر الاستقلال والدستور عام ١٩٢٢ ومارست
البلاد نوعا من الحياة البرلمانية حتى عام ١٩٥٢ ورغم ان ادلة
ضعف تلك الحياة كانت واضحة منذ البداية ، الا ان
الاحباط الوطني السياسي في الاربينات هو الذي أدى الى
بداية التركيز غير المباشر على الحياة السياسية الداخلية
والبدء - من ثم - في تحدي دعائمها الاساسية .

وهكذا نستطيع الآن ان نرى ان العنف الذي ميز
الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٢ كان مقدمة اساسية لدفن
النظام البرلماني الذي أعقب قيام الثورة العسكرية عام

١٩٥٢ تلك الثورة التي كانت هي نفسها نتاجا للوعي السياسي والوطني .

والواقع ان الاحباط السياسي (منظوراً اليه من وجهة نظر مصرية) لم يكن مرتبطاً بالسياسات البرلمانية في حد ذاتها وانما ارتبط بالتطورات غير الديمقراطية لتلك السياسات ، فـ دستور عام ١٩٣٣ لم يكن في الواقع الا تأكيداً للسلطة الملكية والبريطانيين وراءها رغم انه سمح بقيام برلمان ، وقد كسب الوفد الذي يحظى بالتأييد الشعبي جميع الانتخابات التي عقدت في الفترة ما بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٥٠ رغم انه لم يشكل الا خمس حكومات فقط من بين سبع عشرة حكومة تولت السلطة خلال تلك الفترة، كما ان اثنتين من حكومات الوفد تلك تم تشكيلهما خلال فترة الوفاق والوحدة الوطنية في مواجهة الخوف من المغامرات الايطالية عام ١٩٣٦ (٤٤) .

أما دستور عام ١٩٣٠ وقانون الانتخابات الجديد الذي صدر في نفس العام والذي اعلنه القصر باشرف صدقي، فقد كان الغرض منهما وقف نجاح الوفد المتواصل في الانتخابات ، وقد استمر الامر على هذا النحو حتى عاد دستور ١٩٢٣ عام ١٩٣٤ . فالوفد - حزب الاغلبية - كان يعي تماما معارضة السراي والباشوات والانجليز للارادة الشعبية ، لذا فليس من قبيل المصادفة ان يكون ظهور

تشكيلات الوفد العسكرية (القمصان الزرقاء) والتشكيلات العسكرية لمصر الفتاة (القمصان الخضراء) قد واكب تلاعب القصر بالدستور في أوائل الثلاثينات، فاذا صح ما قيل من ان أصحاب القمصان الخضراء كانوا يلقون تأييد القصر فان بعدا آخر يضاف الى أبعاد القصة (٤٥) .

ولم يطرأ على صورة استبداد القصر، بعد تولي فاروق للسلطة ، سوى تغيير طفيف وعارض في وقت معا .

فعلى الرغم من ان فاروق ظل يتبنى سياسة والده المعادية للوفد الا انه عادل هذا بارتباطه بالباشوات المعادين للبريطانيين - أي بمجموعة الوطنيين من الباشوات الذين حاولوا - كما سبق ان ذكرنا - استخدام قوى جديدة كالاخوان المسلمين في مواجهة قوة الوفد ، الا ان شعبية فاروق كملك وكفرد تضاءلت أثناء الحرب واثناء السنوات الاولى التي تلتها نتيجة لرد فعل ازاء الضغوط الاجتماعية المتزايدة في البلاد والذي تمثل في تعيين حكومات قمعية لا تمثل الشعب ليستطيع من خلالها تنفيذ ارادته .

خاتمة

حاولنا في الفقرات السابقة رسم صورة لهذا الاحساس بالاحباط الذي ساد الاغلبية الممثلة في الوفد باعتباره رمز الجماهير المصرية والحياة البرلمانية خلال السنوات الاولى للحرب (*) ، وربما لم يكن مستغربا ان يلجأ الوفد الى الاساليب غير البرلمانية مثل تكوين الفرق العسكرية (القمصان الزرق) في مواجهة الحقوق التي اغتصبها القصر لنفسه ، ويجدر بنا ان نلاحظ هنا تأثير هذا المثل الذي اعطاه الوفد على الجماعات الاخرى ذات البنية الاقل رسوخا من الوفد كالاخوان المسلمين ، خاصة وان قوة (القمصان الزرق) كانت تستخدم بفعالية حتى أيام وجود الوفد في السلطة ضد اعداء الوفد ، ويمكننا - في مجال توضيح الطابع الديموقراطي للحياة المصرية - ان نشير الى ان صحافة الوفد قد اشارت حينما وصل الوفد الى السلطة عام ١٩٤٢ بأمر الانجليز الى انه : طالما ان الوفد في السلطة فقد لا تكون هناك حاجة اخرى الى حكومة حزبية حيث ان تعدد الاحزاب الذي تراه بعض البلاد ضروريا قد يصبح ضارا في بلاد اخرى (٤٦) . كما ان ملاحظة مارلو (*) المتعلقة بتذبذب السياسة المصرية بين الحكم الفردي للقصر والديكتاتورية الحزبية للوفد (٤٧) ، ملاحظة عادلة تمس العناصر الاساسية التي أدت الى تدهور الحياة البرلمانية

(*) يقصد بها الحرب العالمية الثانية .

المصرية ، فالقصر رمز السلطة ، والوفد رمز الديموقراطية ،
سأهما معا باقتهاكاتهم في تقويض النظام السياسي ، كما ان
انهيار هذين الرمزين بسبب حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ عجل بأن
تحل قوى سياسية اخرى محلها .

فالحياة البرلمانية الفاسدة في حد ذاتها كان من الممكن
الا تسبب اكثر من عدم استقرار مزمن يكتسب تدريجيا
استقرارا اكثر كلما زادت خبرة الامة في التعبير عن
ارادتها ، الا ان نهاية السبل البرلمانية في مصر واللجوء الى
العنف غير الشرعي لم ينشأ عن فساد النظام البرلماني بقدر
ما نشأ نتيجة لعاملين آخرين هما :

- ١) الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من اجل
التغيير ، والتي تعذرت السيطرة عليها .
- ٢) حقيقة ان التجربة البرلمانية المصرية واكبت النضال من
أجل استقلال وطني حقيقي .

ونحن لن نتوقف هنا عند الضغوط الاجتماعية
والاقتصادية من اجل التغيير كدافع من دوافع العنف
الثوري (٤٨) .

اما العنصر الثاني وهو نشأة التجربة البرلمانية وسط
النضال الوطني فسنتناوله هنا بتفصيل اكبر .

كان من اهم ما ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر
ذلك الشعور التقليدي (لدى المصريين) بالريبة والتشكك
في غالبية مؤسسات الحكم التي قامت بعد الاحتلال . بل

ان الامر يزداد تعقيدا ويصبح أكثر حدة - كما حدث في مصر - عندما ينطوي اعلان منح الاستقلال على استمرار مقنع بشكل او بآخر للوصاية او السيطرة الاجنبية ، الامر الذي يتفاقم معه الشعور بالشك وفقدان الثقة ويثير المشاكل ليس فقط بالنسبة لادارة شؤون الحكم - باعتباره شيئا منفصلا عن الادارة الحكومية - ولكن ايضا بالنسبة لتنظيم حياة سياسية تقوم على أسس مستقرة (٤٩) .

وكانت النتيجة الخطيرة لهذا الوضع في مصر هي ظهور فكرة العنف التي تتضمن - فيما تتضمن - الاغتيال كواحد من اعمال الحسم في المجال السياسي .

وقد اوضحنا واكدنا من قبل ان السخط على الاوضاع السياسية القائمة في مصر كان في اساسه رفضا ايجابيا لا للحياة البرلمانية بالشكل العام بل لما آلت اليه تلك الحياة في مصر ، وقد تركز هذا الرفض على قادة البلاد السياسيين الذين أصبحوا مادة للاحتقار بسبب خيانتهم (سواء أكانت حقيقية ام متخيلة) للثقة الوطنية من اجل مصالحهم الشخصية بل والادهمى من هذا من اجل المصالح الاستعمارية وهكذا فان الشك وعدم الثقة المتبادلين اللذين كانا السبب في اعتبار كل من يلبس طربوشا عميلا للانجليز أدبا الى بذر السموم التي نهشت الحياة البرلمانية المصرية (وهي التي كانت تتسم منذ البداية بعدم الاستقرار بحكم الطبيعة الخاصة للبيئة الشرقية) والى الدعوة لمقاومة القمع السياسي

الداخلي الذي يقوم به الزعماء الخونة الذين يخدمون الاستعمار ، فاذا لم تكن هناك سبل ديموقراطية لتحقيق ارادة الامة فسوف يتعين اتباع سبل غير ديموقراطية أي استخدام العنف ، وهكذا تحل الرصاصة محل صناديق الاقتراع غير المجدية (٥١) في محاربة الاستعمار الداخلي والاستعمار الخارجي على حد سواء .

لقد اوضحنا من قبل على نحو مفصل مدى انتشار لجوء كل الجماعات المصرية الى العنف في فترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٢ وقد عكس هذا النشاط التنافس بين الجماعات المختلفة على مواقع النفوذ داخل نظام السلطة كما عكس ايضا ، وهو الامر أكثر أهمية ، التعبير العنيف عن الآراء المتجادلة حول هوية الامة واهدافها .

الا ان قدرا أعظم من العنف الذي ساد تلك الفترة ، والذي اتخذ من القتل والارهاب محورا له ، كان موجها ضد « الانجليز وادواتهم » . والكلمات هنا لانور السادات (٥١) . الذي ظل يدافع عن العنف الذي ساد الاربعينات حتى بعد ان وصل الى السلطة مع انقلاب ١٩٥٢ الناجح . وفي اوج الخلاف مع الاخوان (ورغم استنكار العنف على الصعيد الرسمي) قائلا ان العنف « كان الطريق الوحيد للنضال في ظل السفير البريطاني لورد كيلرن » (٥٢) . يرتبط ما ذكرناه فيما سلف ، بصورة عامة بالحياة السياسية في مصر قبل الثورة ، وقد ذكرناه كأساس لما

نذهب اليه من ان الكثير من العنف الذي مارسته الجماعة كانت بذوره موجودة لدى بقية المصريين ، وسوف نعود مرة أخرى الى تلك المقولة الا اتنا نرى هنا أهمية تأكيد التشابه الهام في الدوافع في ذلك الجانب الجوهري من جوانب السلوك السياسي ، فعلى ضوء المزاج الذي عبر عنه السادات علينا ان نفكر في اغتيال النقراشي باشا الذي لم يأسف عليه أحد الا نادرا . و « محمد مالك » أحد الاخوان الذين اعتقلوا في هجمة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تعاشى الاجابة المباشرة عن السؤال المباشر التالي الذي وجه اليه لدى اطلاق سراحه عام ١٩٥٤ : « هل اشركت في التخطيط لاغتيال النقراشي » ؟ ومهما يكن من أمر فان اجابته كشفت عن موقف محدد فقد قال :

« كنا نريد الخير للبلاد وقد أحسننا بأن الامة خالدة وان الافراد زائلون ، وقد سألنا أنفسنا بصراحة ما الذي فعله أولئك الزعماء الذين تعاقبوا على مقاعد السلطة بصرى ، كان بوسعهم عمل الكثير ، الا انهم رفضوا لان اطماعهم الشخصية تغلبت لديهم على مصلحة بلادهم ، ولهذا السبب فانهم لا يستحقون منا اليوم ولا كلمة رثاء واحدة (٥٣) . و « مالك » هنا في اجابته يقدم لنا اجابة نمطية ، فأوراق قضية الجيب المشهورة تتضمن فيما تتضمن دراسات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية لمصر يلقي فيها التحليل باللوم كله على الاحتلال البريطاني الذي يسانده

« قادتنا » ، كما ان الخطابات الموجودة في تلك الاوراق تتحدث عن الزعماء والاعنياء الذين فرطوا في حقوق الامة وكرامتها والذين يعدون بحكم تعاونهم مع الانجليز « كفرة » ينبغي انقاذ البلاد من قبضتهم (٥٤) . وفي مثل تلك الظروف ليس هنا سوى حل واحد هو : ان يعاقب الشعب حكامه الخاطئين (٥٥) .

ويحمل لنا استشهاد اخير في افتتاحية مجلة الدعوة في ٢٢ يونيو عام ١٩٥٤ منحى القضية او وجهها : « الاحباط السياسي الداخلي والخيانة الوطنية » ويربط بينهما . وفي مجال الحديث عن القمع الذي تم على يد حكومة النقراشي (٥٦) يقول الكاتب في افتتاحيته :

« لم يكن هناك شك في أن هذا القمع سيولد الانفجار ، وان أول ضحايا هذا الانفجار سيكون الرجل الذي نظم هذا القمع ، فالنيران تأكل من يشعلها ، فما هو النقراشي قد قتل ، وهو لم يقتل الا لانه زرع في نفوس قاتليه فكرة قتله ، قتل النقراشي لانه هو الذي ألقى بنفسه الى تلك النهاية ، ذلك أن مقتله لم يأت نتيجة لتخطيط مسبق او استعدادات سابقة بل كان نتاجا لحالة نفسية خلقها حكمه الارهابي وركوعه الخانع أمام الاستعمار والملك والانانية السياسية التي تملكته هو وقادة الاحزاب الاخرى » .

وكلمات الكاتب هنا تعبر عن الكراهية الشديدة والمرارة الباردة التي لا تبدي ندما على ما فعلت ، وان من

يجرؤ على حكم مصر لا بد وان يكون رجلا مقداما ، ذلك ان المشكلة التي تواجهه أكبر بكثير من مشكلة جماعة الاخوان المسلمين (٥٧) .

كذلك اتهم النقراشي بالاعتداء على الاسلام عندما حل الجماعة ، وذلك عامل يميز اتجاه الجماعة للعنف كوسيلة سياسية عن باقي اتجاهات العنف الموجودة ، فضلا عن مشاعر الاحباط السياسي كانت هناك أيضا واجهة دينية ثقافية أثارت في الجماعة دوافع العنف الخاصة بها ، ذلك العنف الذي تميز عن الصراع السياسي الدنيوي بالحدة الشديدة الناجمة عن القضايا الملحة التي تتعلق بالبقاء الثقافي والديني . وقد ناقشنا فيما سبق - وبالتفصيل - الطابع التي كانت الجماعة تضيفه على الهوية الاجتماعية والتاريخية ، لهذا السبب وبهذا المعنى يحمل عنف الجماعة البصمات الواضحة اللازمة الثقافية : فالجماعة بمقاومتها لخيانة زعماء مصر العلمانيين كانت ترى خيانتهم الثقافية والدينية بنفس القدر الذي ترى به خيانتهم السياسية ، كما ان مطالبة الجماعة بالحقوق الديمقراطية كانت تحمل في طياتها قضية الاخوان المتعلقة بمن الذي يحدد طبيعة الامة واهدافها ، وكانت ترى في نضالها ضد الاستعمار مقاومة لحملة صليبية جديدة .

وقد كان في فكرة ان يكون للجماعة اجهزة العنف الخاصة بها ، تعبير واضح عن موقفها النضالي هذا . فالتقوات

شبه العسكرية للجماعة - في رأي اسحق موسى الحسيني (*) - كانت الرد العملي على الاخفاق العلماني للسياسة (٥٨) .

وتتفق وجهة النظر هذه مع ما ذكرناه سابقا من أن ظهور العمل غير الشرعي كان نتيجة للتدهور البرلماني بقدر ما كان أحد اسباب هذا التدهور . على ان العديد من أعضاء الجماعة كانوا مقتنعين - كما سبق ان ابدينا - بأن القوات المسلحة العسكرية الملتزمة بالمفهوم النضالي « للجهاد » هي أداة من اجل الدفاع عن التنظيم وافكاره . فالاخوان كما قيل - ليسوا الا جيش اسلامي يدافع عن الدعوة (٥٩) . وقد حذر حسن البنا المعارضة قائلا : « فان ثرتم علينا ووقفتم في طريق دعوتنا فقد أذن الله ان ندفع عن أنفسنا » (٦٠) .

وليس في مقدورنا ، بطبيعة الحال ، ان نحدد الثقل الخاص للاعتبارات السياسية الدينية والدينية كل على حدة في اي عمل من اعمال العنف السياسي ، ان هدفنا هنا ينحصر في الاشارة الى الدافع المزدوج والتأكيد على اهميته ، على أنه من الممكن القول بأن البعد الديني في الصورة انطوى على دلالات اخرى اوسع ، فالقسوة في التواجد والدفاع عن الاهداف الخالدة نشأ عنها احساس ذاتي

(*) مؤلف كتاب « الاخوان المسلمون - كبرى الحركات الاسلامية الحديثة » .

بالصلاح وغرور متصلب الامر الذي ساعد على ايجاد فجوة لا يمكن تخطيها بين اعضاء الجماعة ومواطنيهم المصريين ، وهذا حقيقي تماما نظرا لان الصورة التي خلقتها الجماعة لنفسها ولرسالتها استبعدت اي تعاون اصيل طويل الامد بينها وبين الجماعات الاخرى . لقد كان هناك نوع من التعاون والتحالف المؤقت لتحقيق اهداف مباشرة ، الا ان تلك التحالفات كانت بطبيعتها قابلة للحل سريعا نظرا للشك العميق الذي يكاد ينظر به كل طرف للآخر ، فالاخوان المسلمون كانوا يعملون اكثر الوقت بمفردهم او قل انهم اصرروا على ذلك .

وحسن البنا نفسه هو الذي أرسى دعائم النمط المميز للجماعة - ولم يفعل ذلك بمفرده - وهو النمط المنغلق على نفسه والمكتفي بذاته ، ذلك عن طريق تصنيفه للناس في مصر على اساس مواقفهم تجاه الجماعة ، فهناك اربعة انواع من الناس على حد قوله : المؤمن والمتردد والنفعي والمتحامل (٦٢) . بينما نجد في هذا الترتيب فرصة تتيح للمصريين ان يكونوا شيئا آخر غير الاعداء الا ان هذا الترتيب يحصر الاهتمام كله من الوجة العملية في « المؤمنين » حيث لا يكفي ان تكون مسلما لتصبح مؤمنا بل يجب الوصول الى تلك المرتبة ان تكون أخا مسلما ، وهكذا ادى هذا التصور البنياني للنظام الاجتماعي الى نشأة تيار متصلب داخل الجماعة عمل على تحويل المنازعات

السياسية الدنيوية الى اصطدامات اجتماعية جوهرية ،
فأصبح كل مناوىء للجماعة - افراد أو جماعات - هدفا
للعنف الذي تقف وراءه الخصوصية الدينية التي لا تحتمل
التساهل مع من ليس اخا مسلما .

على ان العنف لم يقتصر - كما سبق ان لاحظنا - على
المعارضين السياسيين ، فالاحساس بخصوصية الجماعة كان
وراء التوتر الذي لا ينتهي داخل التنظيم والقائم حول دور
التنظيم في مواجهة التدهور الاخلاقي ، وفيما اذا كان يتعين
على الجماعة مواجهة هذا التدهور بالاقناع أو بالاصلاح
« بقوة اليد » وقد رأينا ان الرأي الثاني قد استمر في
الظهور على هيئة اعمال متفرقة لها طبيعة المبادرات الفردية
واخذت صورة تهديد المواطنين واستعمال العنف ضدهم
باسم الاسلام واخلاقيات الاسلام ، رغم ان حسن البناء
اختار الرأي الاول كسياسة رسمية للجماعة الا ان اصراره
الحاد على وضع تشريعات للاخلاق سواء عن طريق اعمال
حكومية ايجابية او حتى بشكل سلبي عن طريق وضع قيود
على ارتكاب الخطيئة ، زود الجماعة بمبررات للحماس وتغلب
على تقييد حسن البناء للعمل الاصلاحى السلبي او الذي يتم
بالقوة وفي تضافر مع الاحساس بالدعوة الذي غرسه البناء
في نفوس اعضاء الجماعة - والاضرار منه الاحساس بالقوة
المؤمنة بالاضافة الى القوة الواقعية - كانت الاستجابة
للدعوة الى الاصلاح الاخلاقي تقترن لدى البعض باستعمال

العنف .

وهكذا نخلص الى أن العنف في كثير من جوانبه لدى
الاخوان كان رد فعل للاوضاع القائمة في مصر ، كما انه
انطوى على الكثير من السمات المشتركة مع أعمال العنف
التي قام بها المصريون الآخرون . والفرق هنا يكمن في
البعد الاسلامي للعنف الذي ميز به الاخوان انفسهم ،
والذي ادى الى تنويعات من العنف في الحياة الاساسية
والاجتماعية تميزت اساسا بالتصلب والتشدد . بعد ذلك
يتعين علينا ان نتساءل ما هي مكانة الاخوان في تاريخ
الاسلام الحديث ؟ وبأسم اي اسلام مارست الجماعة
نشاطها ؟

الاخوان والاسلام :

ينظر البعض الى حركة الخوارج التي تنتمي الى بدايات
التاريخ الاسلامي على انها النموذج الذي اتسنت على غراره
حركة الاخوان (٦٣) ، كذلك اقيمت مقارنة مماثلة بين
الاخوان وبين الحركة الاسماعلية (٦٤) ، وخاصة امتدادها
المعاصر في « حركة المقاتلين » (٦٥) ، وتلك المقارنة جديرة
بالمناقشة وخاصة ما تعلق منها بجو الغموض والسرية وروح
التفرد وهي العوامل الاساسية التي صدرت عنها اعمال
العنف . على انا نورد تلك المقارنات هنا بصورة عابرة ذلك
ان الفترات التاريخية المعنية تختلف عن بعضها وتتباعد بما

لا يسمح بالمقارنة المفصلة وفضلا عن ذلك فإن المقارنات التاريخية تنطوي دائما على امكانية التضليل وطمس التفرد الذي تتميز به كل حادثة تاريخية معينة ، لذا سننتقل هنا الى التطورات الاكثر حداثة ، والتي تشترك مع بعضها في اطارات تتيح المقارنة بينها .

ونحن لا نحتاج هنا الى اعادة ما وضحه بروفيسور جيب في دراسته « الاتجاهات الحديثة في الاسلام » وما اوضحه بروفيسور كاتويل سميث في « الاسلام في التاريخ الحديث » (٦٦) ، لذا سنكتفي بالاشارة الى انه من بين كل التطورات التي حدثت في العالم العربي بدءا بالوهابية في اواخر القرن الثامن عشر ، تبرز جماعة الاخوان كأول حركة حضرية المنشأ تعتمد في التنظيم على الجماهير وتكتسب تأييدها وتبذل جهدا منظما من اجل تحقيق ما يدعو اليه الاسلام في العالم الحديث .

وهذه الحقيقة تزيد من تعقيد مهمة تتبع الاصل التاريخي للجماعة الا انها لا تعيق امكانية رؤية الاتساق العام بين اهداف الجماعة واهداف حركات الاصلاح الاخرى التي قامت من قبل .

كان الاخوان يرون انهم سائرون على نفس الدرب الذي رسمه جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا في حركة الاصلاح الحديثة . ويقدم تصور الاخوان العلاقة الخاصة القائمة بين هؤلاء المصلحين وعلاقتهم « بنهضة

الفكر في مصر الحديثة « صورة بناءة لهؤلاء المصلحين كما يمثل نوعا من التقييم الدقيق لدورهم ولدور الجماعة ايضا في التطورات التي تلت ذلك : هو المؤذن او الصرخة ، ورشيد رضا هو المؤرخ أو المسجل ، أما حسن البنا فهو باني النهضة وقائد الجيل ومؤسس الامة (٦٧) . وعلى هذا الاساس تكون جماعة الاخوان هي الامتداد العملي للحركات السابقة . ويوضح هذا الوصف - ايمان الجماعة بان الاعمال الاصلاحية لهؤلاء الرواد لم تكن كافية رغم عظمتهم ، وذلك بنتيجة لاختفاهم في ادراك شمولية الاسلام التي يؤكد الاخوان انها تتسق مع حقائق الرسالة وتاريخ المجتمع . فالافغاني يرى المشاكل ويحذر الناس منها ، اما محمد عبده الامام الشهير الذي كان وراء حركة اصلاح الازهر (٦٨) ، فانه يفكر ويعلم ، بينما يكتب رشيد رضا ويسجل ، وهكذا نرى ان هؤلاء الرجال كانوا على حد قول البنا مجرد مسلمين اخلاقيين ودينيين (٦٩) . يفتقرون الى النظرة الشاملة للاسلام التي تميز بها الاخوان .

الا ان الاخوان احسوا برابطة خاصة تربطهم بجمال الدين الافغاني فقد اعتبره كثير من الاخوان الاب الروحي للجماعة ، وكثيرا ما كانت تعقد المقارنات بينه وبين حسن البنا (٧٠) .

وهذا الاحساس بتطابق فكر الاخوان مع فكر الافغاني يتصل - بطبيعة الحال - اتصالا وثيقا بنشاط الافغاني

وفعاليته . وقد لاحظ بروفيسور كاتريل سميث بحق ما لهذا المدافع المتحمس عن العقيدة ضد الفساد الداخلي والخارجي بالنسبة للحركات التي جاءت بعده (٧١) . والتجاوب من اهمية خاصة مع فكر الافغاني كان سهلا لانه تجاوب مع روح فريدة في التاريخ ، بينما يعتبر الموقف تجاه تراث محمد عبده اكثر تعقيدا نظرا لقرب الفترة التاريخية التي ينتمي اليها محمد عبده ونظرا لطبيعة افكار محمد عبده نفسها ، وقد سبق ان ذكرنا من قبل بعض الجوانب الرسمية والداخلية للعلاقة بين الجماعة وبين تراث محمد عبده الذي انتقل الى الجماعة باسم « الجماعة السلفية » ، ولعلنا نتذكر هنا ان والد حسن البنا كان احد تلامذة محمد عبده ، وان حسن البنا نفسه قرأ في سنواته المبكرة مجلة المنار ، وصاغ بعضا من صحافته المبكرة على نمط هذه المجلة وانه في ايام تلمذته بالقاهرة كان ينظر باعجاب الى بعض اتباع محمد عبده كفريد وجدي واحمد تيمور ، كما تذكر في هذا المجال ايضا (٧٢) علاقته القوية بشيخ الازهر الشهير مصطفى المراغي ، احد تلامذة محمد عبده ، اما رأي حسن البنا في رشيد رضا فيتضح من تقييمه للمنار تحت اشراف رشيد رضا ، البنا كان يرى أن المنار بذلت اكثر الجهود تأثيرا في خدمة الاسلام في هذا العصر في مصر ومناطق أخرى (٧٣) . وبعد ان انهارت المنار بالرغم من جهود جماعة

الاخوان لانقاذها ، اعتبر حسن البنا مجلته الشهاب استمرارا للمنار (٧٤) ، الا انه من الواضح ان حسن البنا حتى قبل ان يموت رشيد رضا كان على علاقة اقوى بمحب الدين الخطيب صاحب المكتبة السلفية ورئيس تحرير الفتوح . فالخطيب ظل يساهم بشكل دائم في صحافة الجماعة واصبح رئيس تحرير الجريدة اليومية للاخوان من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٨ ، ويرجع الى احد الرحالة الهنود المسلمين الراي بأن محب الدين الخطيب ومجلته قد تجاوبا تماما مع الجماعة (٧٥) ، ويتضح من كتابات الخطيب في ايامه الاخيرة ان تأثيره بالجماعة كان اكبر من تأثير الجماعة به . وهناك مقياس آخر جوهريه رغم شكلية يوضح لنا علاقة الجماعة بتراث محمد عبده ، وهذا المقياس يتمثل في قائمة القراءات التي كانت توزع على المدرسين في الجماعة لتساعدهم في اعداد انفسهم لمهمة خلق الجيل الجديد من شباب المسلمين من بين طلبة هؤلاء المدرسين ، فتحت عنوان القراءات القرآنية وضعت القائمة « تفسير المنار » قبل تفسير ابن كثير المفضل عادة ، كذلك لم تنص على أية أعمال اخرى غير تفسير الفاتحة لحسن البنا ، كما ان رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده احتلت مكانة شرفية وسط اعمال محدودة للبنا والغزالي تحت عنوان القراءات التي تتناول الدراسات العامة في العقيدة (٧٦) . وقد عكست مواقف الجماعة في بعض النقاط العامة

والاساسية صلة الجماعة بتراث محمد عبده ، والجهد الذي بذله في تبسيط الاسلام وارجاعه الى جوهره بفرض وضع نهاية للخلاف بين المدارس والشيخ المختلفة يعد نقطة تشابه تجمع بين الجماعة ومحمد عبده .

كما ان هناك نقطة تشابه اخرى تتمثل في اصرار كل من الطرفين على ان التغيير الخارجي في المجتمع الاسلامي لا يجيء الا عبر التغيير في عقلية المسلمين وعبر الاصلاح التربوي .

واخيرا نأتي الى ما يمكن ان يعد اهم نقاط التشابه وهي ان الاصلاح يجيء من داخل الاسلام وبشرط الاسلام وديناميكيته .

فالموضوع الاساسي الذي شغل حسن البنا كما لم يشغله موضوع آخر هو فرقة المسلمين وضعف المجتمع المترتب على هذه الفرقة ، وكانت دوافعه في التفكير في هذا الموضوع كما اكدنا من قبل - سياسية بقدر ما كانت دينية . كذلك كان التوجه الى المسلمين من اجل الاصلاح الذاتي والفردى جزءا اساسيا من دعوة حسن البنا طالما ان نهضة المجتمع لا تتحقق الا اذا سبقها تغير جوهري في العقلية السائدة . وكان حسن البنا يعتمد في هذا - كما اعتقد جمال الدين الافغانى من قبله - على النص القرآنى القائل : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (٧٧) . لهذا نجد الجماعة في سعيها من اجل التعجيل

بذلك تحتفظ بأكثر طاقاتها غير السياسية حماسة لمهمة التعليم والتربية .

واخيرا فاتنا تناولنا بالتفصيل ، فيما سبق ، الجهود المركز الذي بذلته الجماعة في توضيح امكانية تطبيق الاسلام في العالم الحديث وبيان مروته والطاقت الكافية فيه والقابلة للتطور ، على ان هذا الجهود لم يجدي نفعا نظرا لخطأ معلومات الجماعة سواء فيما يتعلق بديناميكيات المجتمع الاسلامي والمجتمع الغربي الذي قررت الجماعة ان تخوض ضده معركة حتى الموت . على حد تعبيرها . ولان هذا الافتقار الى المعلومات الكافية تواكب مع تدهور روعي وسياسي حاد ، اتخذ الدفاع عن الاسلام النبيرة الاعتزازية (٧٨) . الامر الذي غطى على قضية اكثر حيوية واكثر اهمية كانت تعد محورية ايضا بالنسبة لدعوة الجماعة تلك هي الضرورة الملحة تاريخيا وثقافيا لبناء (او استعادة) تقاليد اسلامية حية ، وقد أكدنا من قبل وبالتفصيل شعور الجماعة القوي باحتياج المسلمين الى ربط حاضرهم ومستقبلهم بماضيهم ، وان يبحثوا لمصر عما اسماء بروفيسور « نورثروب » (في سياق أكثر عمومية وان كانت له صلة بالموضوع) « بالنظام الداخلي » ، اي تلك العلاقة الواقعية بين قانون الدولة وبين القانون الوضعي والمعيشي للمجتمع (٧٩) . وهذا هو الهدف الذي كانت الجماعة تبرر به وجودها بشكل اساسي « نحن نحفظ للامة احترامها

الذاتي وكرامتها حينما نحفظ التراث الثمين الذي اعطاه لنا التاريخ « (٨٠) . الا ان هذا لا يعني العودة الى اسلام القرن السابع او اي مرحلة اسلامية اخرى كما اكدت الجماعة بحق ، (ولم يكن من الممكن ان تعني العبارة هذا اذا وضعنا في الحسبان المستوى المتطور للطابع العلماني في مصر) . بل انه يمكن القول بأن الجماعة كانت في مواجهة موقف أجاد ف. برتسييه وصفه في مقاله التي نشرت في الازمنة الحديثة عدد سبتمبر ١٩٥٢ بعنوان (الايديولوجية السياسية للاخوان المسلمين) بأنه « تطور فائق السرعة ويمكن القول بأنه يلوث الصحة الاخلاقية لهذه الجماعة ومن الواجب الآن العودة الى الوراء والانطلاق من جديد في طريق افضل» (٨١) . فالجماعة ، حتى دون تقديم دليل فكري يعتمد عليه في مواصلة الطريق ، أكدت ايمانها بأن نقطة البدء هي الاسلام وتقاليده . فاذا كانت مشكلة العثور على الطريق الصحيح مشكلة صعبة فانها لا تحل بتجنب القضايا التي طرحها تاريخ الاسلام على المسلمين : الشريعة وانفصال المؤسسة الدينية عن الدولة (٨٢) .

وهذا الموقف لا يستبعد تلقائيا - كما يفترض البعض عادة - امكانية الرجوع الى التطورات الغربية الحديثة فالقضية قضية اولويات والمحافظة على نقطة العودة الى الاصل . للمساعدة في ترشيد التغيير الحتمي وقيادته في القنوات التي تحفظ لهذا التغيير مظهر النظام والتماسك الاجتماعي اثناء مسيرة التحول الاجتماعي ، وهذا هو الدور

الحتمي للمصلح المحافظ الذي يلتمس الاحتياج الى التغيير
الا انه يسعى في نفس الوقت الى التحكم فيه واعطائه معنى
من خلال الرجوع الى مراجع ثابتة من التاريخ والتقاليد ،
ويمكن هنا الاستعانة بكلمات الكاتب الباكستاني ف. هـ.
الحمداني - رغم ان تلك الكلمات جاءت في سياق آخر -
يقول الحمداني : ان مشكلة الجماعة لا تقف عند حدود
اضفاء طابع المعاصرة على حياة (الملة) بل تتجاوز هذا الى
اضفاء الطابع الاسلامي على حياتهم اعتمادا على اسس
معاصرة (٨٣) .

ومن ناحية اخرى ، توضح لنا علاقة الجماعة بتراث
محمد عبده ذلك التغيير الذي لحق بطبيعة هذا التراث بعد
ان تسلمه خلفاء محمد عبده ، ذلك التغيير من نزعة تحديث
شمولية نسيبها في أيام محمد عبده الى سلفية رشيد رضا
ثم الخطيب بشكل خاص (٨٤) - وقد تناول بروفيسور
جيب السلفيين المحدثين بقوله :

واذ يتراجع السلفيون المحدثون عن الموقف الخاص
يرفض التقليد ، وعودتهم الى المذاهب السلفية الاولى مع
ربط ذلك بالنزعة شبه العقلانية التي شابت المنطق المذهبي ،
فانهم - مع ابتعادهم عن الآراء المتحررة للشيخ محمد
عبده (*) - انما يقتربون من النظرة الانغلاقية والمتصلبة

(*) عبر المؤلف عن تحرر الشيخ محمد عبده بـ « كاثوليكية
محمد عبده » ، وسلفية رشيد رضا بـ « ارثوذكسية
رشيد رضا » - كلمة ارثوذكسية معناها : السلفية - .

التي اتسم بها مذهب الحنابلة .
وبينما اتسمت الفترة التي أعقبت موت حسن البنا
في تاريخ الجماعة ، كما لاحظنا من قبل - ببعض التحركات
الهامة في اتجاه تغير طابعها العام ظلت خصائص التصلب
والبيوريتانية « التي طبع بها الزعيم الاول التنظيم والتي
أصبحت العلامة المميزة للجماعة في الساحة المصرية » على
ما كانت عليه في عهد حسن البنا .

وتتضح تلك الخصائص في اصرار حسن البنا الشديد
على التمسك بالتشريعات الكلاسيكية في الامور الهامة
المتعلقة بالتغير من خلال التجديد (٨٦) وتلك الخصائص
كانت السمات السائدة لنوع النهضة الدينية وحملة التسليح
الخلقي التي شكلت أحد الجوانب الرئيسية في دعوة
الحركة ورغم ان الدعوة الى العودة الى الاسلام وقوانينه
وسلوكياته كانت دعوة اصيلة في الاساس الا ان الفساد
لحقها بسبب العقم الذي تولد من الانصياع للاشكال
الموروثة والاحساس الدائم بالصواب الناتج من دعاوى
العلم بكافة الامور فان أوضح مثال على عنصر التصلب
الشديد في التنظيم يتمثل في عدم تقبل التنظيم لاية
اختلافات في الرأي ، فقد وجه حسن البنا في حديثه عن
أزمة الاسلام اعنف الكلمات للمفكرين الاحرار واولئك
الذين يفسرون العقيدة على هواهم (٨٧) . ومن هذا المنطلق
على وجه التحديد لم يكن حديث محمد الغزالي عن تحرر

الاسلام التاريخي من الاجبار الديني الا مقدمة لتقييد الحرية على النحو التالي : « فكيف نطلب من الاسلام ان يهب الحياة لأولئك المرتدين الذين ربما يشاركون في القضاء عليه ، لقد تجاوزت القضية مسألة حرية التفكير التي تمثل رغبة مشروعة ووصلت الى النقطة التي ينبغي فيها على المجتمع الدفاع عن مصالحه ضد الحرية الفردية المدمرة (٨٨). ولقد لقي هذا الرأي تأييدا متزايدا (بما في ذلك تأييد الحكم العسكري في مصر) في بلدان آسيا التي تسير في طريق التحول الى كيانات سياسية حديثة مستقلة . أما الجماعة فان هذا الرأي كان سمة مميزة لها ، ويمكن ان تتهم الجماعة بحق في بعض المجالات مثل رفض السلطة وفتح باب الاجتهاد بأنها كانت شديدة التحفظ بالنسبة لهؤلاء الذين في مقدورهم المشاركة - من خارج الجماعة - في النهضة المقبلة وقصرها على اعضاء الجماعة فقط ، وقد عرضنا منذ قليل لمناقشة العنف الذي ترتب على احساس الجماعة بالتفرد .

ويمكن الفرق المتميز بين جماعة الاخوان وتراث العصرية الذي خلفه محمد عبده في تلك الروح والمزاج العام للذين وجها افكار الجماعة ، « فدعوتنا (كما يقول أحد الاخوان) تعني الجهاد والنضال والعمل ، وهي ليست دعوة فلسفية (٨٩) ، ويتضح تفضيل الجماعة للفعل عن الفكرة من اختيار كلمة « برنامج او منهاج » لوصف ما

تؤمن به الجماعة بدلا من ايدولوجية او فكرة . ولعلنا نذكر ان تلك النظرة قد تملك فكر حسن البنا في سنواته المبكرة ودفعته الى اختيار التدريب والعمل وقد مثلت عنصرا اساسيا في تشكيل تنظيمه والاهم من ذلك ان تلك النظرة عكست التعبير الحديث والجماهيري عن انماط الفكر الكلاسيكي ، فقد كان حسن البنا متأثرا بشدة بالتقاليد الصوفية والدينية ، فأخذ عنها وصاغ في تعاليمه الطابع اللاعقلاني واللافكري الذي يميز - كما رأينا - أحد جوانب الفكر الاسلامي (٩٠) .

فعلى سبيل المثال تتضمن قائمة اسباب تدهور الاسلام في رأي حسن البنا « اهمال العلوم العلمية ، وتفضيل العلوم النظرية العميقة (٩١) » . كما تتضح تلك الخاصية اللافكرية من المركز المحوري الذي يحتله الاصلاح الاخلاقي في برنامج النهضة الدينية ، ولعله ليس من قبيل المصادفة اننا لا نجد لحسن البنا او الحركة عموما (باستثناء بعض الحالات النادرة) أية اعمال تنتمي ولو من بعيد للفلسفة او الثيولوجيا (٩٢) .

وهكذا عكست علاقة الجماعة بتراث محمد عبده التصلب الذي لحق بخلفاء الشيخ محمد عبده في الحركة الفلسفية ، ذلك التصلب الذي صاحبه احساس بالتفرد الامر الذي ادى الى ظهور مقدمات كافية لنزعة « مهديّة » تلك النزعة التي يصفها بروفيسور جيب بأنها : ليست مجرد

الايان بان القوة تستطيع السيطرة على عقل الانسان وارادته ، بل الايمان ايضا بان الحقيقة لا تتضح الا بعد السيف (٩٣) . وفي نفس الوقت ادى حماس جماعة الاخوان الشديد لقضية الاصلاح عبر الوحدة والتربية وفي اطار التقاليد الى نوع من التناغم والتآلف بين الجماعة وبين جوانب اخرى اساسية - وان اتسمت بالعمومية - من تراث محمد عبده ، فالخاصية اللافكرية (بل والجاهلة في جوانب عدة) للدعوة ساعدت فحسب على اطلاق الطاقات الانفعالية التي يبذلها الاعضاء في الدعوة المباشرة للنهضة الدينية والاصلاح الاخلاقي كما حصرت المهمة الاخيرة (الاصلاح الاخلاقي) في حدود الجانب الدفاعي عن الاسلام في مواجهة الهجوم العلماني الشديد .

يبقى ان نوضح نقطة اخيرة في علاقة الجماعة بتراث محمد عبده ، وهي نقطة الاختلاف التي تكمن في ان تنظيم الاخوان تميز في الاساس بطابع غير احترافي (٩٤) كما انه نشأ في الحضر ليس بدافع الثورة ضد الفساد الداخلي والقهر الخارجي الواقع على ارض الاسلام فقط وانما نشأ أيضا لاعتبارات دنيوية تتعلق بالخبز والمعيشة وسوف تتناول هذه المشكلة في الفقرات التالية .

الجماعة : عضويتها وانتشار دعوتها

ربما لا تتجاوز الحقيقة حين نقول ان الجماعة ذاتها

لم يكن لديها فكرة واضحة عن العدد الدقيق للاعضاء المسجلين في دفاترها سواء في فترة بعينها او في اي فترة على الاطلاق . ومع ذلك فقد توافرت ارقام تعتمد على مصادر من داخل الجماعة ومن خارجها ، ويمكن الاعتماد على تلك الارقام وان لم تكن دقيقة في رسم التصور العام التالي :
أربع شعب عام ١٩٢٩ وخمس شعب عام ١٩٣٠ و ١٠ شعب عام ١٩٣١ و ١٥ شعبة عام ١٩٣٢ و ٣٠٠ شعبة عام ١٩٣٨ و ٥٠٠ شعبة عام ١٩٤٠ و ٢٠٠٠ شعبة عام ١٩٤٩ . أما عدد الاعضاء فقد قيل ان تلك الشعب كانت تضم من ٣٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠ من الاعضاء في فترة ذروة نجاح الجماعة عام ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ، وهو رقم مقارب لما ذكره أحد الاعضاء من ان الجماعة كانت تضم ٢٠٠٠ شعبة عام ١٩٤٩ بها ٥٠٠٠٠٠ من الاعضاء النشطين .

فاذا أضفنا ٥٠٠٠٠٠ من المتعاطفين مع الجماعة نجد ان ما زعمته الجماعة عام ١٩٤٨ بأنها تتحدث باسم مليون مصري لا تعد دعوى مبالغ فيها (٩٥) ولكن العضوية انخفضت بشكل حاد بعد عام ١٩٤٩ ، فقد قدر عدد الشعب المنتشرة في البلاد عام ١٩٥٣ بـ ١٥٠٠ شعبة تمثل ٢٠٠٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠٠٠ من الاعضاء (٩٦) .

والواقع ان من الصعوبة بمكان الحصول على المعلومات الدقيقة عن توزيع العضوية الاقتصادي والاجتماعي كذلك هو الحال ايضا فيما يتعلق بالتوزيع

الجغرافي للعضوية ، على ان هناك بعض الدلائل الاحصائية المستقاة من التحقيقات القانونية العديدة التي أجريت مع الجماعة ، والتي يمكن ان توضح لنا - رغم عشوائيتها - كيف ان عضوية الجماعة كانت تأتي من كافة قطاعات المجتمع ، فمن بين ٣٢ أخ حوكموا في قضية السيارة الجيب كان هناك ثمانية موظفين وخمسة مدرسين وسبعة من العمال المهرة في المشروعات الصناعية أو التجارية وبضعة من أصحاب الاعمال الصغيرة واثنان من الطلبة وفلاح وطبيب وواعظ (٩٧) ، أما ال ١٥ أخ الذين حوكموا في قضية النقراشي فكانوا ستة من الطلاب وخمسة من الموظفين ومهندس وثلاثة من رجال الاعمال (٩٨) وفي القائمة التي نشرتها الحكومة عام ١٩٥٤ بأسماء الاخوان المطلوب القبض عليهم نجد ثلاثة من المحامين وثلاثة من ضباط الجيش وضابط بوليس وواحد و ١٢ موظف و ١٣ مدرس وطبيب واحد وتسعة من العمال ونجارين اثنين و ٣٨ طالب و ١٥ طالب من الازهر وجندي واحد وخمسة من الكتبة وثمانية من الفنيين العاملين في الصناعات والاعمال الخاصة وبواب واحد واثنان من البقالين ومهندس معماري ومهندس مدني ومحاسب وميكانيكي وصحفي وفلاح و ١٢ من المتعطلين (٩٩) ويمكن توضيح هذه النقطة أكثر بعمل خريطة لوظائف المئات الذين مثلوا امام محكمة الشعب في الفترة بين نوفمبر ٥٤ و فبراير ٥٥ .

وتوضح لنا تلك القوائم نقطتين محددتين بالنسبة للعضوية ، اولا انه مهما بلغت ضخامة العضوية الريفية ، (فقد زعم بعض الاخوان ان العضوية الريفية تجاوزت نصف عضوية الجماعة ، وهو تقدير مبالغ فيه في تصورنا فان اهميتها لا تتعدى الاهمية الاحصائية ذلك ان الريف المصري لم يكن يمثل الا نادرا - اكثر من خلفية لنشاط الاعضاء من أهل المدن الذين كانوا يحددون مصير الجماعة السياسي ، كما ان نفس القول ينطبق على الطبقات الدنيا من أهل المدن الذين اندفعوا الى التنظيم في الاربعينات وثانيا : لا توضح لنا هذه العينة العشوائية سيادة المدينة فحسب بل توضح كذلك ان أهل المدن من الطبقة الوسطى (الافندية) شكلوا العنصر السائد في العضوية بشكل عام. وقد وصف أحد كتاب الجماعة في عام ١٩٣٥ التنظيم بأنه تنظيم « الافندية » في محاولة منه لتمييز تنظيم الاخوان عن دروشة الصوفية والدرراویش ، فهو يقول ان الظاهرة الاولى التي تتضح في دعوة الاخوان المسلمين هي ظاهرة ان تلك الدعوة دعوة افندية (١٠٠) ، وربما يكون هذا الكلام في ذلك الوقت نوعا من التفكير المرغوب ، ذلك ان العضوية حتى ذلك الوقت كانت تعتمد في الاساس على الريف والطبقة العاملة ، الا ان هذا الكلام ينطوي على الكثير من الحقيقة فيما يتعلق بقيادة الجماعة ، فقائمة القادة الذين حضروا المؤتمر العام الثالث عام ١٩٣٥ توضح لنا

انه من بين ١١٢ اسم لم يكن هناك سوى ٢٥ شيخ اغلبهم من اصول فلاحية (١٠١) . كذلك توضح قائمة اسماء الهيئة التأسيسية عام ١٩٥٣ انه من بين ١٥٠ عضوا لم يكن يوجد الا ١٢ من العلماء وعشرة من الاعيان والعمد والباقي افندية (١٠٢) ، اما التشكيل الاخير لمكتب الارشاد الذي يتكون من ١١ عضوا فكان كما يلي : ٢ من الوعاظ ، ٢ من المحامين وواحد من اساتذة الازهر و ٤ من كبار الموظفين وصيدلي واستاذ جامعة . وقد لاحظنا من قبل ان لائحة التنظيم نصت بشكل خاص على أن يكون تسعة من اعضاء مكتب الارشاد من القاهرة ، الامر الذي لا يعني مجرد سيطرة المدينة على الجماعة يعني - بتحديد اكثر - سيطرة الافندية .

كذلك احتل الافندية مكانة هامة في العضوية كما توضح لنا سجلات المحاكم التي تناولناها سابقا ، وتلك حقيقة لها أهمية عامة تتجاوز الاعضاء العاملين أو الفعاليين، فعلى مدى سنة ونصف من حضورنا المنتظم للاجتماعات مساء كل ثلاثاء والاجتماعات الاخرى للجماعة كنا نرى نمطا معيناً وثابتاً يميز الحضور ، فقد كانت هناك الجلاية العادية التي يرتديها الخدم والعمال وصغار التجار والحرفيين والجلاية الرسمية التي يرتديها التجار والاغنياء والازهرين، بجانب الازياء الرسمية المختلفة التي يرتديها السعاة والخدم في المؤسسات الخاصة والحكومية ، واخيرا كانت هناك

وبأغلبية ساحقة البذلات الغربية التي يرتديها الطلبة والموظفون والمعلمون والكتبة والمهنيون (١٠٣) .

ومن هنا يبدو واضحا ان هذه العضوية كانت تمثل في جزئها الأكبر الطبقة المتوسطة المسلمة الصاعدة ، والكم المتنوع من افكار وبرامج الجماعة يؤكد هذه الحقيقة ، فالعداء للسيطرة الاجنبية على الاقتصاد بما تعنيه تلك السيطرة من الحد من آفاق البرجوازية الجديدة والعداء الذي امتد الى الاقليات المحلية انما هو احد الامثلة الواضحة التي ترد سريعا الى خاطر . وفي هذا الصدد يمكننا ان نقدم مثالا آخر على هذه الحقيقة بالنضال السياسي ضد الامبريالية - التي تحمي السيطرة الاقتصادية الاجنبية - وعملائها الامبرياليين الداخليين من الطبقات الحاكمة الذين يستمدون قوتهم السياسية والاقتصادية المتزايدة من التعاون مع الاستعمار والتبعية له . كذلك تعتبر فكرة الوطنية التي سادت تفكير الجماعة مثلا آخر على هذه الحقيقة وان اختلفت الزاوية . فالوحدة الوطنية تعني على المستوى الثقافي والديني اعادة بناء الاسلام كمنهاج يرشد الامة الى مصيرها ، الا ان هذه الوحدة تصبح (اذا ما طبقنا عليها مفهومات اكثر علمانية) دعوة سياسية الى وحدة الهدف من اجل حماية السيادة الوطنية وتحقيق الاهداف القومية ، كما انها تصبح دعوة لوحدة الطبقات ، الامر الذي تعبر عنه فكرة التناسق بين

العمال والادارة وبين الفلاح ومالك الارض ، وتلك هني
الافكار التي أصبحت العلاقات المميزة للاصلاح المحافظ
الذي تدعو اليه الطبقة الوسطى في العالم العربي (١٠٤) .
وما زال لموضوع الطبقة الوسطى هذا بقية ،
فبروفيسور جيب يلاحظ - بذلك - ان احد اهم
التطورات في العالم الاسلامي الحديث يكمن في ظهور
العديد من الجماعات الدينية التي قامت بدور سد النجوة
الدينية في حياة مسلمي الطبقة الوسطى (١٠٥) .
وهذا التطور الذي طرحه بروفيسور « جيب » لا نراه
مجرد تعبير عن العدا للصفوية بل هو يوضح ايضا محاولات
اقامة مؤسسة حياتية دينية لأولئك الذين مستهم رياح
الغرب بينما ظل ولاؤهم للدين والتقاليد كبيرا ، فملا بس
الاعضاء الغريبة الطراز توضح - ايا كان شعور اولئك
الاعضاء بحياتهم الخاصة - سلسلة التجارب الحتمية التي
يعيشها المجتمع المصري الذي يتطور تطورا سريعا ، وهذه
التجارب هي التي عملت - سواء بوعي او بدونه - على اعادة
تشكيل مجموعة التقاليد التي كان تنظيم الاخوان اكبر
مدافع عنها . فاذا كانت الجماعة تستطيع ان تتقبل بعض
المظاهر الغريبة الخارجية كالعلم والتكنولوجيا ، واذا كانت
تستطيع ان تضع برامجها على اساس مفاهيم تعد امتدادا
للمفاهيم الغريبة ، واذا كانت تعترف نظريا بأن هناك ما
يمكن ان يتعلمه الاسلام من العلوم الغريبة كالفلسفة

التاريخ والادب والقانون ، اذا كانت الجماعة قد استطاعت
ان تفعل كل هذا اذن فلم يكن بمقدورها سوى ان تفتح
لطريق امام التغير الضروري ليطم من خلال المؤسسات ،
ذلك التغير الذي ينجم عن الحاجة الى التكييف مع التجديد
استيعابه . فعملية التأكيد على القديم كانت تحمل في
طياتها النظرة الجديدة الى القديم واعادة تشكيله على نحو
يعكس بالضرورة الدوافع التي ساعدت على التقليل من
اهمية هذا القديم .

وبهذا المفهوم تبرز حركة الاخوان بوصفها حركة
انتقالية محافظة وبوصفها حركة لم تسع فحسب الى اضافة
ملامح الماضي على الحاضر - كما اكدنا من قبل - بل
سعت أيضا الى اعادة تعريف الماضي بشكل يفهم في
الحاضر ، وذلك هو ما مكن حركة الاخوان من ان تضم الى
عضويتها لا الجماعات التقليدية والمنعزلة - الرجال المرتبطين
بالماضي - فحسب بل وان تضم ايضا ، وهو الاكثر اهمية ،
اولئك الذين مستهم رياح الغرب بدرجات متفاوتة وجعلتهم
يقبلون بعض المعطيات الغربية . ونظرا لان الفئة الاخيرة
كانت تضم في الاساس رجالا بلا ركائز في المجتمع القائم
والذين تبنا في كثير من الاحيان اسلوب العنف من اجل
تحقيق غاياتهم ، فقد ادى ذلك الى تشكل تلك الصورة
التي نراها اليوم في الصحافة المحافظة والتي ربما ظلت الصورة
الباقية في ذهننا عن الاخوان المسلمين في التاريخ .

- انتهى -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
منظمة مناهضة للإرهاب

 Bibliotheca Alexandrina



0484569